الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي

(مادة مرشحة للفوز بمسابقة كاتب الألوكة الثانية)

إعداد وتأليف

الدكتور/ مجدي محمد إسماعيل

المهندس/ محمود سلامة الهايشة

**2011م**

**المقدمة:**

شهدت فكرة التدخل الحكومي في توجيه الاقتصاد توسعاً كبيراً خلال فترة الستينيات والسبعينيات في معظم بلدان العالم النامي وذلك انطلاقاً من الإستراتيجية التي تبنتها تلك الدول في الاعتماد على القطاع العام في العملية التنموية. فقد لوحظ اتساع دور القطاع العام لغرض تعجيل النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخول. فكان للقطاع العام دور أساسي في توجيه القسم الأكبر من مخصصات الاستثمار إلى قطاع الخدمات كالصحة والتعليم والنقل والاتصالات، مما أدى إلى تصاعد الإنفاق العام وتزايد القروض والديون.

وتحت ضغط الديون الخارجية وازدياد عجز الموازنات ، قامت البلدان النامية بإجراء تغييرات على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، وهذا ما شهدته فترة الثمانينات من القرن الماضي في حصول توجهات سياسية واقتصادية على مستوى العالم كله وخاصة البلدان النامية، وأصبح اهتمام مخططي الاقتصاد عندئذ ينصب على كيفية تحويل الاقتصادات الخاضعة لهيمنة القطاع العام إلى اقتصادات توجهها قوى السوق.

وقد أدت هيمنة القطاع العام على الاقتصاد إلى نتائج سلبية عديدة، أبرزها تباطؤ النمو الاقتصادي للبلدان النامية، والارتفاع الحاد في الإنفاق الحكومي وحدوث اختلالات مالية شديدة، انخفاض مخصصات الاستثمار، وتقييد مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والبطالة المقنعة ([[1]](#footnote-1)).. إلى غير ذلك من المشاكل والأزمات التي وصلت إلى حد ينذر بالخطر.

لقد حصلت القناعة لدى معظم دول العالم النامي بأن السياسات الاقتصادية السابقة لم تعد تتناسب مع التطورات الاقتصادية السريعة في العالم، وان التغيرات المطلوبة في الاقتصاد ناجمة عن ضرورة اقتصادية تفرضها الوقائع اليومية للحركة الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك أو على مستوى بلدان العالم.

ومن هنا جاء مفهوم الخصخصة كبديل للتدخل الحكومي المباشر، أو لتقليل دور القطاع العام في تسيير الحياة الاقتصادية وتكوين مشاركة أوسع للقطاع الخاص ليكون له دور فاعل في تسيير الحياة الاقتصادية والحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية وتنموية أفضل. ([[2]](#footnote-2))

واحتل قمة الاهتمامات الفكرية موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، ولم يقف الأمر عند الصعيد النظري بل تعداه وبسرعة فائقة إلى التطبيق العملي فعم العالم من أقصاه إلي أدناه هذا التيار الجارف بغض النظر عن نوعية المذاهب ومستوي وحالة الأوضاع. لقد غطت موجة الخصخصة رقعة البلاد الرأسمالية المتقدمة والبلاد النامية والبلاد الاشتراكية ([[3]](#footnote-3)).

ووراء ذلك التحول دوافع ومقاصد. يمكن إجمالها أو معظمها في النهوض بالوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن الحكومات، من منطلق أن القطاع الخاص أكفأ في أداء النشاط الاقتصادي، ومهما بدا من دوافع واعتبارات اقتصادية وراء هذا التيار الجارف فهناك عوامل مذهبية رأسمالية. ولم تسلم الدول العربية والإسلامية من هذا التيار فأخذت بدورها تطبق منهج الخصخصة. ([[4]](#footnote-4))

وعلى ذلك يعتبر موضوع الخصخصة أحد الموضوعات الهامة على المستوى العالمي، سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية، نظراً للركود الاقتصادي العالمي، ومعاناة الدول النامية بوجه خاص من التضخم الركودي ([[5]](#footnote-5)) ولجوء الدول المتقدمة للتضافر فيما بينها لتدعيم مصالحها الاقتصادية بالعديد من الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) ([[6]](#footnote-6))، لفتح الأسواق العالمية للتصدير من الدول المتقدمة، وتحديد المواصفات العامة للجودة (ISO) ([[7]](#footnote-7)) كشرط أمام الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة للدول الأوروبية والأمريكية، واتفاقية بازل للرقابة المصرفية. ([[8]](#footnote-8))

ومع التسليم بدور هذه الاتفاقيات في تطوير الاقتصاد الدولي، إلا أن الدول النامية تبقى في المعترك مصدراً للمواد الخام، وسوقاً للمنتجات المصنعة، ومع معاناة الدول النامية من العجز في الموازنات العامة، وتراكم الديون الخارجية، وتزايد البطالة، وضعف التصدير وزيادة وارداتها تصبح البيئة الاقتصادية والاجتماعية غير مواتية لكي تؤتي الخصخصة ثمارها الإيجابية، في وقت أصبحت الخصخصة لزاماً على الدول النامية كأحد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي ([[9]](#footnote-9)) والبنك الدولي ([[10]](#footnote-10)) تمهيداً لعملية إعادة جدولة الديون طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ([[11]](#footnote-11)) ونادي لندن ([[12]](#footnote-12))، وكأهم الحلول المطروحة على المستوى العالمي لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية, وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، وهو ما يؤخذ به في كثير من دول العالم، على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي، وتفاوت النظم المتبعة لديها. وليس ثمة خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن إنجازها في عجالة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري، فهي عملية معقدة وذات أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية، ويجب أن تؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية الوطنية بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية الخصخصة، وإعداد برنامجها التنفيذي، وهناك قناعة عالمية بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى ([[13]](#footnote-13))، حيث يشير معظم الكُتاب والباحثين إلى أن تطبيقات الإصلاحات الاقتصادية – الليبرالية، تختلف من بلد لأخر، طبقا لاختلاف التطبيقات لها، ففي البلدان العربية، تختلف عنها في بلدان شرق آسيا وجنوبها، وهي تختلف أيضا عنها في بلدان أمريكا اللاتينية، وأساس هذا الاختلاف، هو في التباينات التاريخية والبنيوية، وفي تباين الأنماط الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والدينية وتباين العوامل السياسية في البرامج المتبعة للإصلاح الاقتصادي وفي أنماط الأسواق وفي الأساليب والوسائل المتبعة في التنفيذ" ([[14]](#footnote-14))، لذا تبقى التجارب والخبرات العالمية دروساً واعدة للاستفادة منها في ضبط وتوجيه برامج الخصخصة في المستقبل.

وعلى العكس يرى البعض إن الاهتمام الأكبر بموضوع الخصخصة كان من بعض أصحاب المصالح الذين يدعون إلى ضرورة نزع ملكية القطاع العام وأيلولته إليهم باسم المصلحة العامة حيث لا معنى على الإطلاق من بيع مشروع عام إذا كان المشروع ناجحاً ومدراً مالياً ويدار على أساس اقتصادي سليم حيث ستخسر الدولة تلك الفوائض التي كانت تتدفق سنوياً من تلك المشاريع العامة الناجحة. بل أن تلك الأرباح التي خسرتها هي، وربحها المستثمرون الجدد أصبحت معفاة من الضرائب لفترات زمنية طويلة باسم تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وبالتالي ستفقد الخزينة العامة الضرائب المتوقعة من تلك الأرباح.

ويذكر هؤلاء إنه من خلال الاطلاع على بعض تجارب الخصخصة العربية والدولية أن العديد من الوعود كانت سراباً، وكانت بعض مشروعات الخصخصة ضارة بالقدرات المالية والاقتصادية للمواطنين وأدت إلى زيادة الفروق الطبقية بوجود فئة قليلة تملك على حساب من لا يملك!!. وإن بيع القطاع الحكومي هكذا وبدون خطة واضحة تستهدف استثمار أموال التخصيص وإيجاد فرص عمل لأبنائنا سيولد عجزاً إضافياً في الميزانية العامة للدولة، حيث ستفقد الأرباح والعوائد الضريبية، إضافة إلى زيادة هائلة في أعداد المسرحين والعاطلين عن العمل بكل أشكالهم، المطرودين قسرياً أو المتفاهم معهم مقابل مبلغ ما ليتركوا وظائفهم. وكذلك سيولد بيع القطاع الحكومي زيادة في أسعار السلع والخدمات، وسقوطاً لبرامج حماية المستهلك على مستوى الدولة، وظهوراً للاحتكارات الخاصة الفئوية، وربما عودة لتملك الأجنبي لقدرات الدولة وإمكاناتها وللثروة الوطنية والعائد منها. وما سيصاحب ذلك من سيطرة على الدخل القومي، وإملاءً للشروط على المجتمع حكومة وشعباً. إضافة إلى أن بيع القطاع الحكومي بدون ضوابط متفق عليها هو تكوين للثروات غير المشروعة من جراء التحكم في الأسعار أو بشراء الذمم من جانب، وانتشارٌ لظاهرة الفساد الإداري من جانب آخر. ([[15]](#footnote-15))

ويشير كثير من الباحثين إلى أنه إذا كانت الخصخصة تعني عند من يريدها الكفاءة في الإدارة والتشغيل والتخلص من البيروقراطية، أو كانت تعني إدارة للمشاريع الحكومية من قبل القطاع الخاص، أو كانت تعني تأجير وحدات الإنتاج على أن يتم تقاسم الأرباح، أو كانت تعني الغلق وتصفية المشاريع الحكومية الفاشلة وبيع أصولها، أو كانت تعني المشاركة، أو كانت تعني تنفيذ الخدمات العامة ([[16]](#footnote-16))، فإنها بالنسبة للباحث على الأقل ولكل عاقل رشيد تعني تمكين القلة من مقدرات الكثرة، وتعني القضاء على مصالح الأمة، وتعني ظهور دولة الأغنياء داخل دولة الفقراء. وإذا كانت الخصخصة تعني كل تلك التعريفـات بخيرهـا وشرها، فإن الأولى أن تُسلم أو تؤجـر أو تباع تلك المنشآت إلى أصحابها الحقيقيين، (من العامة والموظفين والنقابيين) ولا تمنع الخاصة من الاستثمار فيها (شريطة ألا تكون لهم الغلبة) حيث يستطيعون شراء ما يشاءون من أسهم ويستطيعون استثمار ما يشاءون من أموال إلا أنهم لن يمتلكوا إلا صوتاً واحداً فقط مهما تعددت أموالهم وأسهمهم أو أن لهم سقفاً أعلى من الأسهم لا يمكن تجاوزه ولا يمكنهم عن طريقه السيطرة به على المنشأة، ولهم العائد الكامل من ربح أسهمهم وأموالهم، شأنهم في هذه المشاريع شأن المساهمين في الجمعيات التعاونية.

وما بين المؤيدين والمعارضين لعملية الخصخصة هناك العديد من الأسئلة التي تحتاج للإجابة عليها ومنها هل فشلت حقاً قطاعات الدولة من أداء مهماتها؟ وما الأسباب؟ وهل يمكن لعملية الخصخصة والقطاع الخاص أن ينتشل اقتصاديات ضعيفة ومتدهورة ومتخلفة بالدول النامية من الركود والفساد والانهيار؟ وهل أصبحت الإصلاحات الاقتصادية وفق منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي القدر والحلم المنشود للدول الفقيرة؟ أم أن عقود الألفية الثالثة ستقدم لنا تطورات جديدة في ظل المباراة الاقتصادية العالمية الخطيرة. وهل يمكن لهذه الدول أن تثبت وجودها الاقتصادي في ظل عالم متغير الأهداف وهل تستطيع الاندماج جزئياً أو كلياً مع اقتصاديات العولمة؟

**الفصل الأول**

**الخصخصة**

**المعنى-المفهوم-الأهداف-الأساليب**

* 1. **نبذة تاريخية:**

ما إن بدأ القرن العشرون في البزوغ إلا وجدت عوامل متنوعة عملت على إيجاد دور بارز ومؤثر للدولة في المجال الاقتصادي، ويوماً بعد يوم قويت هذه العوامل ونمت، ومن ثم تضخم الدور الاقتصادي للدولة؛ ولم يقف الحال في هذا الأمر عند حد الدول الاشتراكية ([[17]](#footnote-17)) بل تجاوزه إلى الدول النامية، حيث أخذت فيها الحكومات زمام قيادة الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتقاد أن هذا العمل الشاق والمجهود الضخم لا ينهض به إلا الدولة بكل مالها من صلاحيات وما تمتلكه من سلطات ومؤسسات. كما تجاوزه إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث أخذت الحكومات على عاتقها عبء القيام بإصلاح ما أفرزه نظام السوق من مثالب اجتماعية واقتصادية، تتعلق بالاستقرار الاقتصادي، وبالتوازن الاجتماعي، وبالكفاءة الاقتصادية. ([[18]](#footnote-18))

وما إن دخلنا في منتصف القرن العشرين وسرنا فيه حتى بدت عوامل التحول من هذا النهج إلى نهج مغاير، رويداً رويداً. من جراء ظهور متغيرات ومستجدات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأخذ القطاع الخاص يحتل مكانه شيئاً فشيئاً إلى أن دخلنا في الربع الأخير من هذا القرن، حيث كان التحول قد وصل إلى ذورته، فأخذ الفكر وفي ركابه التطبيق ينادي بسيادة وسيطرة وهيمنة القطاع الخاص، وانحسار دور القطاع العام، وكف الدولة يدها عن الكثير مما كانت في الماضي تبسطها عليه. وبدت العملية كما لو كانت مقابلة بين دورين أو بين فاعلين، إذا قوى أحدهما ضعف الآخر. والمسألة سجال بين القطاع العام والقطاع الخاص، وقد آن الأوان أن ينزل القطاع العام من على عرش الهيمنة والقيادة ويسلمه للقطاع الخاص.

وسيطر على الفكر والتطبيق مصطلح الخصخصة، كما سيطر من قبل مصطلح التأميم ([[19]](#footnote-19))، وساد جهاز السوق كما ساد من قبل جهاز التخطيط، والأيام دول حتى بين الأنظمة والمصطلحــات.([[20]](#footnote-20))

ومن الطبيعي أن يكون وراء هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى العديد من العوامل والاعتبارات والملابسات. فمنذ حوالي عقدين تعرض الاقتصاد العالمي في عديد من الدول لبعض الاختلالات الكبيرة الداخلية والخارجية، فهناك عجز متزايد في الموازنات العامة وعجز متزايد في موازين المدفوعات، وارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وتزايد كبير في حجم الديون المحلية والأجنبية.([[21]](#footnote-21)) وعلى ساحة الدول الرأسمالية المتقدمة تولدت رغبة قوية لدى بعض حكامها في توسيع قاعدة الملكية، وكذلك في رفع الكفاءة الاقتصادية ومن ثم رفع مستوى المعيشة وتعزيز القدرات التنافسية، في سوق يسير بسرعة نحو العالمية. وتحقيق ذلك إنما يكون من خلال تقليل النفقات والتكاليف، والمزيد من التجديد والتحديث في المعدات والأدوات ونظم الإدارة.([[22]](#footnote-22))

وقد كانت هذه الدول الرأسمالية سباقة في تبني هذا التوجه الذي مثلت فيه الخصخصة محوراً رئيساً، وعلى رأس هذه الدول انجلترا، ففي عام 1977 عرضت شركة البترول البريطانية للبيع ثم شركة الطيران ثم شركات المياه والكهرباء وغيرها.([[23]](#footnote-23)) وتبع انجلترا في ذلك العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حتى لقد أصبح بمثابة موجة غطت مختلف بلدان العالم. وقد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحفيز الدول وترغيبها في سلوك هذا المسلك، وطبقاً لتقارير البنك الدولي فقد تم خلال الثمانينات من القرن العشرين خصخصة ما يزيد على 6800 مشروع عام، وخلال التسعينات تم خصخصة ما تزيد قيمته على 19 مليار دولار أمريكي من المشروعات في ربوع البلاد النامية وحدها.([[24]](#footnote-24))

* 1. **معنى ومفهوم الخصخصة:**

منذ عدة سنوات وحتى الآن شاعت لفظة انجليزية هي “Privatization “ في الأدبيات السياسية والاقتصادية وأصبحت مصطلحاً علي نهج معين في المجال الاقتصادي بخاصة والمجال الاجتماعي والسياسي بعامة.

وقد استخدمت كلمة الخصخصة (Privatization) أول ما استخدمت في بريطانيا بداية الثمانينيات، وذلك بعد مجيء حكومة المحافظين عام 1979، وهي أول حكومة تتبنى هذه السياسات، وسرعان ما انتقل هذا المفهوم إلى دول العالم المتقدم والنامية التي طبقت أساليب مختلفة للخصخصة، لذلك تعددت المفاهيم الدالة على الخصخصة بتعدد الأساليب والمستويات التي استخدمت في الدول المتقدمة والنامية. ([[25]](#footnote-25))

وقد ترجم هذا اللفظ إلى اللغة العربية ([[26]](#footnote-26)) بألفاظ متعددة متفاوتة الحظ في الاستخدام والشيوع، أكثرها شيوعاً لفظ الخصخصة، وهناك ألفاظ أخري منها التخصيص والتخصيصية والخوصصة والخاصخصة..الخ. ومن المفارقات في هذا الشأن أن اللفظ الشائع عربياً، وهو الخصخصة لا نصيب له من الصحة اللغوية، فما وجدنا – فيما اطلعنا عليه – من معاجم وقواميس لهذا اللفظ ولا لفعله "خصخص" أثراً في تلك المصادر. وعلي عكس ذلك وجدنا للفظ خصص وتخصيص وتخصيصية وجوداً عربياً واضحاً. وبالتالي فهو الأولي بالاستخدام والتداول في المحافل العلمية. وحبذا - في ضوء ذلك- استبدال مصطلح التخصيصية بالخصخصة، مع الوعي بإمكانية الإبقاء علي هذا المصطلح في الاستخدام " الخصخصة " من باب أنه خطأ شائع لكنه معمول به ومتعارف عليه. والأمر في الأول والأخير أمر مصطلح اقتصادي، ولا مشاحة في الاصطلاح, طالما كان المعنى المقصود واضحاً في أفئدة السامعين له والمتعاملين معه. ([[27]](#footnote-27))

وقبل الدخول في تعريف الخصخصة لابد من القول إنها جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي, وهي مكملة لسياسات التثبيت أولاً والتكييف الاقتصادي ثانياً, ويجب إن يشار هنا إلى أن عبارة الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform)" هي مفرده معاصره بدأ استخدمها في أوائل الثمانينات من القرن العشرين كبديل أو كرديف عن "التنمية (Development)" كما يشار لها، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي I.F.M والبنك الدولي W.B في تقريريهما، وهي تحمل منعطف جديد في الحياة الاقتصادية الدولية، وسرعان ما انتشرت في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الأعلام، وكذلك الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها.

**1-2-1- سياسات الإصلاح الاقتصادي:**

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي وكما عرفتها الأمم المتحدة, هي عمليات متدرجة من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها, على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد. أي هي تغيير في السياسات الاقتصادية, تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد, وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد ذلك البلد, وتتكون هذه السياسات من:

**سياسات الإصلاح الاقتصادي**

1-2-1-1- **برامج التثبيت الاقتصادي:** (**Economic Stabilization Program**)

وهي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز الثلاث سنوات, يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني, مثل العجز في ميزان المدفوعات ([[28]](#footnote-28))، العجز في الميزانية العامة، تدهور العملة الوطنية، أي أن برامج التثبيت تختص بجوانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتحاول أن تجعله متوازناً مع إجمالي الناتج المحلي. وعلى ذلك فأن هذه البرامج تشمل إدخال التعديلات على مجموعة من السياسات الأولية وهي:

* + - * 1. **السياسة المالية**، والتي تؤثر في تحسين السيطرة على عجز الموازنة ([[29]](#footnote-29)) بكفاءة وضمان هذا التحسن واستقراره، مع تحديد برنامج التخفيض في الموازنة بنسب محدده من الناتج المحلي الإجمالي، وان يواصل هبوطه وفق شروط الصندوق النقد الدولي وان الهدف الذي يتحقق من خلال خفض النفقات الجارية وخفض النفقات الرأسمالية وعدم التوسع في الأجور وتخفيض عدد العاملين في الجهاز الحكومي ولا يحصل زيادة في بند الأجور بل يتم تخفيضها بنسب معينه مع إيقاف أو تخفيض الدعم الحكومي أو تحديده في الفئات المنخفضة الدخل، وتخفيض حجم الاستثمارات الحكومية في الأنفاق على الخدمات والقطاعات الاجتماعية وعلى التعليم والصحة، وإصلاح النظام الضريبي وفرض ضريبة عامه على المبيعات، ورفع أسعار الطاقة (في العراق تم رفع أسعار البنزين مابين 8 إلى 9 مرات بعيد الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2005). وكذلك رفع العديد من السلع والخدمات كالكهرباء والغاز وأسعار المواد الغذائية الأخرى وأسعار خدمات الاتصالات والنقل، وأسعار بعض المنتجات والمدخلات الزراعية، بالإضافة إلى أساليب تمويل العجوزات في الموازنات وغيرها من الإجراءات التي تتعلق بالتضخم.
        2. **السياسة النقدية**، التي تهدف إلى امتصاص السيولة النقدية والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود للتقليل من معدلات التضخم ووضع سياسة للسقوف الائتمانية ([[30]](#footnote-30))، وبناء سياسة نقدية متطورة وتفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية وتحسين كفاءته المالية وتعزيز دور المنافسة في البنوك الأخرى العاملة.
        3. **اعتماد سياسة سعر صرف**، تعتمد إلى خلق سعر صرف واقعي الذي يصبح بمقدوره الحفاظ على إنجاح برنامج التثبيت، والسماح بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك من خلال شركات صرافة.

1-2-1-2**- برامج التكييف الهيكلي** (structure adjustment program )

وهي من اختصاص البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل وعلى المدى الطويل, ويتقدم بها البنك عندما تكون هناك اختلالات عميقة, بحيث لم تنفع معها برامج التثبيت على سبيل المثال, وجود عجز مزمن في الموازنة العامة ومعدلات عالية للتضخم وعجز كبير في ميزان المدفوعات, فضلاً عن أنها تتضمن الإصلاح المؤسسي وصولاً إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتعزيز التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي, وكل ذلك من أجل تحقيق معدلات نمو مستمرة.

1-2-1-3- **الخصخصة**:(privatization)

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الإصلاح الاقتصادي. وقد توجهت كثير من الدول إلى تطبيقها في الوقت الحالي, فهناك بعض الدول التي حققت نتائج مذهلة في عملية التخصيص, وأخرى لم تفلح في تجربتها مع التخصيص بل كانت النتائج سلبية بالنسبة لاقتصادياتها.

وتتضح أهمية ظاهرة الإصلاح الاقتصادي من جوانب عديدة يشار لها في:

1. الإصلاحات التي تأخذ الدول النامية بها التي تشترك في الجوانب الفلسفية والفكرية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى آلية السوق محوراً مركزيا للنشاط الاقتصادي والسعي لتضييق أو إنهاء دور الدولة الاقتصادي وإعطاء المبادرات للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات الأجنبية والاندماج في السوق العالمية.
2. والجانب الثاني، لظاهرة الإصلاح الاقتصادي، فهو تدخل المؤسسات المالية والتمويلية الدولية تدخلا مباشرا في صياغة برامج الإصلاح المذكور، والشيء الجديد فيه، ان هذا التدخل يمارس الآن بشكل علني، ويناقش على مستويات عاليه، ولا يجري بشكل من السرية والكتمان، كما كان يجري في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي.

وبالعودة إلى تعريف مصطلح الخصخصة نجد إن له العديد من المفاهيم، يرجع تعددها وتنوعها إلى ما لهذا الموضوع لدي المهتمين من رؤيتين، رؤية موسعة ورؤية مضيقة. ومعني ذلك أن هناك زاويتين ؛ زاوية منفرجة وزاوية حادة " بالتعبير الهندسي ". فهناك من ينظر فيه ويتعامل معه علي انه نهج اقتصادي كامل وشامل يحيل النظام الاقتصادي القائم من تصنيف لتصنيف آخر. وهناك من ينظر فيه علي أنه نهج اقتصادي جزئي يتعلق بتعديل وتغير بعض جزيئات الهيكل الاقتصادي القائم والنظام الاقتصادي المهيمن دون أن يترتب عليه أو ينجم عنه تغير للهيكل وللنظام ككل.([[31]](#footnote-31))

في الإطار الواسع تطالعنا المفاهيم التالية " الخصخصة هي مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر علي نظام السوق وآلياته في تحقيق التنمية والعدالة".([[32]](#footnote-32)) ومعني هذا التعريف أننا بإزاء الخصخصة أمام إعادة نظر شاملة للاقتصاد القومي وأدواته ومؤسساته، وخاصة فيما يتعلق بدور كل من الدولة والسوق في تسيير شؤونه.

وهى"جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي، تستهدف رفع معدل النمو الاقتصادي، من خلال تحسين وكفاءة المؤسسات والأداء السياسي".([[33]](#footnote-33))

وفي الإطار الضيق نجد هذه المفاهيم "هي تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة من حيث الملكية أو من حيث الإدارة " فمن حيث الملكية يتم بيع المشروع بالكامل للقطاع الخاص أو يتم الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع، أي بمعنى أن الخصخصة هي عملية بمقتضاها بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص.

أما من حيث الإدارة، فالخصخصة علاقة تعاقديه بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة, ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز.

أي أن الخصخصة تتمثل في تحرير النشاط الاقتصادي والمالي وذلك بالحد من احتكار الدولة وزيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ([[34]](#footnote-34))، كما أنها لا تعني إطلاقا إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية, بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي).

ومن الناحية الواقعية نجد إن كلا الإطاريين السابقين يسيران سويأً، فتجري عملية تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة في ركاب عملية واسعة تستهدف تغير المسار الكلي للاقتصاد وتعديل النظام الحاكم له. ولم نجد من يقف عند حد تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، ودونما تغيير جوهري هيكلي في بنيان الاقتصاد ونظامه.

يعرف البنك الدولي الخصخصة بأنها " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها ".

ويتحدث فريق من الكتاب عن الخصخصة المؤثرة Effective Privatization وهذه تشمل كافة أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كلياً أو جزئياً وتحول الأصول كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص من خلال تحول الملكية Transfer of Ownership.

ويرى فريق آخر من الكتاب بأن الخصخصة تتصف بالشمولية وتهدف إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص في إدارة مؤسسات القطاع العام، هذا لا يتطلب بالضرورة أي تغيير في الملكية أو الإدارة.

ويمكننا عرض تعريف الخصخصة من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالي ([[35]](#footnote-35)) الخصخصة هي عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات, وهناك من ذهب إلى تعريفها من وجهة نظر سياسية من خلال الدور الذي تقوم به الدولة, ودعا إلى إنهاء هذا الدور المركزي والمحوري للحكومة، مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص. وهناك من ذهب إلى تعريفها اجتماعياً بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع باعتباره صاحب هذه الحقوق أولاً، والمنتفع منها ثانياً, وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد أن كانت في يد الدولة, أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة (جزئياً أو كلياً ) إلى ملكية خاصة. وفي تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للخصخصة يشير إلى أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

والخصخصة باتجاهها العام ([[36]](#footnote-36)) تعني تحويل ملكية الدولة (العامة) إلى الملكية الخاصة في عملية تحويل الاقتصاد العام إلى اقتصاد السوق. وإذا ما أخذنا المفهوم العام لاقتصاد السوق, فهو يعني اقتصاد العرض والطلب, والعنصر الأساسي في هذا الاقتصاد هو النشاط الخاص بأشكاله المختلفة والنشاط الفردي, وإلاّ أنه لا ينفي بأي شكل من الأشكال دور الدولة في الإسهام في الاقتصاد, أو إصدار القوانين اللازمة لحماية الاقتصاد الخاص تنظيمه وتشجيعه, أو محاربة الاحتكارات. و بذلك تمثل الخصخصة رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية, وكيفية إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفعالية لكونها تشمل ثلاثة مستويات متداخلة وهي : ([[37]](#footnote-37))

1- مستوى المؤسسة.

2- مستوى القطاع الاقتصادي.

3- مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

وفي رؤيا جديدة للخصخصة يري أحد الباحثين الكويتيين أن الخصخصة هي نقل ملكية جميع وزارات ومؤسسات ومنشآت الدولة العامة إلى موظفيها أولاً، ثم نقاباتهم المهنية واتحاداتهم العمالية فالجمعيات التعاونيـة، ثم إلى بقيـة أفراد المجتمـع، ثم إلى المستثمر الأجنبي، بحيث يبدأ الموظفون أولاً بشراء أسهم تلك المؤسسات الحكومية بسعر أقل من سعرها الحقيقي وعلى أقساط شهرية قد تمتد إلى سنوات تتراوح بين عشر إلى 15 عاماً، إضافة إلى تمويل ذلك التحويل - لو احتاج الأمر إلى ذلك - مقابل فوائد بسيطة تتراوح بين 3 إلى 5% ترجع إلى صندوق دعم مشروعات القوى العاملة الوطنية والذي يجب أن يتحول إلى مصدر مالي هام جداً لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة وخارجها.

وبذلك يتحول الموظفون والعمال إلى ملاك حقيقيين لوزاراتهم ومنشآتهم التي كانوا يعملون بها من تاريخ موافقتهم على شراء تلك المؤسسات مقابل تدخل الدولة في مساعدتهم وتدريبهم وتعليمهم على فنون الإدارة ونقل التكنولوجيا وتوطينها عن طريق الاستفادة من وجود الشريك الأجنبي.شريطة إعطاء أولئك الموظفين المساهمين حق بيع أسهمهم فوراً وبدون أي مانع حتى لا يفقد السهم أهم خاصية له وهي خاصية التداول.

كما يرى هذا الباحث إنه لمنع أي احتكار أو مضاربة تأتي من القلة التي تملك فأنه يمكن أن نحدد لحامل الأسهم بغض النظر عن عددها صوتاً واحداً فقط أو سقفاً أعلى لعدد الأسهم لا يمكن تجاوزه إضافة إلى أن أي عملية بيع تتم لتلك الأسهم يدفع عنها رسوم للحكومة تفرض على شكل ضريبة دخل مستمرة ومتصاعدة مع عمليات البيع، شريطة أن تدخل تلـك الرسـوم والضرائب المتأتية من عملية البيع في صندوق دعم مشروعات القوى الوطنية العاملة.كذلك فإنه يجب تشجيع عملية الانتماء لدى العاملين في المنشآت التي ترغب الحكومة بتخصيصها عن طريق ربطها بالفائدة التي سترجع على العاملين من عملية البيع والتخصيص.

وهكذا نجد أن مفهوم الخصخصة يختلف استخدامه من بلد إلى آخر, ففي رومانيا استخدم هذا التعبير, لإصدار أوراق مالية على أساس قيمة المشروع وبيع هذه الأوراق, ويستخدم هذا التعبير في إنجلترا عن تخفيض حصة الدولة إلى أقل من 50% من قيمة أي مشروع تملكه, أما في ماليزيا وتركيا فيستخدم هذا التعبير حتى في حالة احتفاظ الدولة للجزء الأكبر من ملكية المشروع, كما يستخدم هذا التعبير في بولندا, عند تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة مساهمة أو تعاونية أو مختلطة. أما في كازاخستان فبالإضافة إلى ذلك, يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن تأجير المشاريع العامة للمؤسسات الخاصة محلية أو أجنبية مع رقابة الدولة على الجانب المالي.

* 1. **الأهداف والمبررات الاقتصادية لسياسة الخصخصة:**

تختلف أهداف سياسة الخصخصة من بلد لآخر باختلاف الإستراتيجية المتبعة والأساليب المطبقة فيها وحالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الأهداف المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها بلدان العالم النامي عند تبنيها للخصخصة هي ما يلي:

1. تحويل الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد سوق يعتمد على المنافسة وتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة.
2. تقليص المشاركة الحكومية في الأنشطة الاقتصادية، وإفساح فرص أكثر للقطاع الخاص خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يهتم بها القطاع الخاص، الأمر الذي يساعد في انخفاض هروب رأس المال.
3. رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد القومي. فقد تبين أن قدرات وإمكانات القطاع العام متواضعة على المستوى الإداري وعلى المستوى الفني، ومن ثم فهو عاجز عن تقديم السلعة أو الخدمة ذات النوعية العالية، يضاف إلى ذلك ما يتحمله هذا القطاع من خسائر متزايدة ناجمة عن ارتفاع التكاليف وتدني الإيرادات. وبالتالي فقد بات عبئاً على الموازنات العامة للدول بدلاً من أن يكون مصدراً من مصادر إيراداتها. وليس بخاف على أحد ما أصبح يسببه القطاع من مشكلات مالية للدول ومن اختلالات متضخمة في موازناتها. إضافة إلى ما يمارسه من هدر للكثير من الموارد والطاقات**،** ويعتقد مؤيدو الخصخصة, أن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية, إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة وذلك يرجع إلى عدة أسباب, منها أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج, ويعتقد المؤيدون أيضاً أن المؤسسة العامة غالباً ما تتوصل إلى رأس المال بصورة مدعومة, مما يؤدي إلى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية. وترى مدرسة حقوق الملكية, أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة, وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح, يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحدالأعلى من الربحية.

وتقول وجهة نظر أخرى في أدبيات الخصخصة، إن عدم كفاءة القطاع العام يرجع في الحقيقة إلى عدة أسباب لا علاقة لها بالمسببات الاقتصادية, فكما هو معلوم أن للمؤسسات العامة أهدافاً اجتماعية, غالباً ما يتضارب تحقيقها مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، فمثلاً في الغالب ما يتضخم هيكل المؤسسات العامة بهدف خلق فرص للعمالة. وفي هذه الحالة فهي تساهم في إعادة توزيع الدخل بصورة أفضل وفي تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية، وللأسباب نفسها فإن المؤسسات العامة لا تعتمد الأسس التجارية في عملها, بأن تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية، كذلك فإن إدارة مؤسسات القطاع العام تعاني من الروتين والبيروقراطية, مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها.

إن خصخصة مؤسسات القطاع العام تقلل من النفقات العامة وتزيد من الإيرادات العامة. وهذا يعد أحد المتطلبات الأساسية لهيكلية الاقتصاد على المدى البعيد, فأهمية خفض الإنفاق الحكومي تنبع من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة, وفي مثل هذه الحالة فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعتبر مقبولاً, كذلك فإن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من الناحية الهيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل, فإنه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضرورياٍ, وبدلاً من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشاط محدد بكفاءة عالية.

4- أهداف إدارية تشمل إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة المنشآت إلى القطاع الخاص سواء أكان محليا أو أجنبيا لزيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية.

1. تعني اجتماعيا ضمان جودة الخدمة وتخفيض التكاليف بسبب وجود المنافسة، وكذلك مشاركة العاملين في الملكية وتوثيق الولاء للمنشأة مما يحفز بذل الجهد المخلص. وكسب ثقة المواطنين في عملية الخصخصة نتيجة استمرارية وتطوير فعاليتها وإشباع حاجات المجتمع.
2. تخفيض الديون الخارجية للبلد من خلال مبادلة الديون بأسهم الشركات المعروضة للخصخصة، وذلك بقيام القطاع الخاص الدائن للدولة بتبادل الدين بأسهم رأس المال.
3. إيجاد سوق محلية لرؤوس الأموال من خلال طرح حصص شركات القطاع العام المعروضة للخصخصة للتداول، مما يؤدي إلى نمو الأسواق المحلية لرؤوس الأموال، وهذه الصيغة تعتبر أفضل الصيغ للخصخصة بسبب شفافيتها.
4. واجهت الدول على اختلافها مشكلات حادة للبطالة، وبعد أن كان القطاع العام ملاذاً فسيحاً لتشغيل المزيد من أفراد القوة العاملة أصبح عاجزاً عن القيام بذلك، بل أصبح مأوى للبطالة المقنعة التي لا تقل وطأتها الاقتصادية عن البطالة السافرة. ومن المعتقد أن الخصخصة سوف تسهم، من جهات متعددة في مواجهة هذه المشكلة. بيد أن الواقع لا يقدم تأييداً لهذا الاعتقاد، بل قد يشير ويفيد عكسه.
5. توفير نوعية عالية من السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص تستطيع التنافس مع المنتجات الأجنبية، وبالتالي تحسين وضعية موازين المدفوعات.
6. تسهم الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية، كما أنها تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتغري بعودة رؤوس الأموال الوطنية.
7. إعادة تحديد دور الدولة بما يؤهلها للقيام بوظيفتها الكبرى المتمثلة في التحكم والانضباط والإشراف والرقابة بعد أن شُغلت عن هذه الوظيفة الأولى بممارسة النشاط الاقتصادي. الذي لا يتواءم وطبيعتها. فالدولة خُلقت للسلطة والحكم والقيادة ولم تُخلق لتمارس الأنشطة الاقتصادية مع الممارسين لها من الأفراد. وإلا خلت الساحة من الحكم.
8. تفعيل المدخرات المحلية ودعم الوعي الادخاري لدى الأفراد من خلال فتح الباب أمامهم لامتلاك حصص أو أسهم في هذه المشروعات.
9. وهناك دافع قد لا يقل أهمية عن الدوافع الأخرى وهو الدافع الأيديولوجي، فهناك رغبة عارمة لدى دول النظام الرأسمالي ([[38]](#footnote-38)) بتعميم كل مبادئه وتنظيماته على كل دول العالم، سواء كان ذلك في صالح هذه الدول أو في غير صالحها.

ولهذا الدافع رصيد كبير من الصحة والمصداقية، وغير خاف ما هنالك من صلة وارتباط بين الخصخصة والعولمة ([[39]](#footnote-39))، وبخاصة الشركات العالمية، فهناك تحريض قوي مباشر وغير مباشر وأحياناً يصل إلى درجة الحمل والضغط على قيام الدول النامية بالمزيد من الخصخصة، لأن ذلك يتيح الاستحواذ على العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية أو المشاركة فيها غير عابئة بما يكون لذلك من أثر على الاقتصاد القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقق هذه الأهداف متوقف على العديد من العوامل المنوطة بالدولة من جهة وبالقطاع الخاص من جهة أخرى.

* 1. **أساليب وأنواع الخصخصة:**

تأخذ عملية الخصخصة أشكالاً مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية، وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة، ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخصخصة، ومن هذه الأشكال:

1-4-1- **تخصيص الإدارة:**

ومؤداها عدم طروء أي تغيير في نمط ملكية المشروع، فيظل المشروع مملوكاً ملكية عامة لكن الذي يحدث تغيير أسلوب ونمط إدارته. ويعد هذا الشكل مرحلة تمهيدية وأولية للخصخصة، ضمن اعتبارات محلية متعلقة بقدرة القطاع الخاص على شراء الأصول والموقف العام من مسألة نقل الملكية وتتضمن عملية تخصيص الإدارة:

1-4-1-1- **عقود الإدارة**:

وهي العقود التي تبرمها الحكومة أو الجهة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة، مع احتفاظ الحكومة بملكية هذه المنشأة وذلك لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات، أو حصة من رأس مال المنشأة, ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن التدهور في قيمة أصول المنشأة, إلا إذا تم النص في العقد على ذلك. وكثيراً ما تلجأ الدول النامية لمثل هذا النوع من أشكال الخصخصة, وذلك لإدارة بعض المنشآت الإستراتيجية مثل الفنادق الكبرى وبعض المنشآت الصناعية المتطورة, نتيجة افتقاد الجهاز الإداري المحلي أو عدم توفر الكفاءات الضرورية لإنجاح عمل مثل هذه الشركات أو المنشآت.

1-4-1-2- **التأجير:**

حيث تبقى ملكية المشروع للدولة ويؤجر للقطاع الخاص، والفرق بين هذه الصورة وسابقتها أنه في حال التأجير يدفع المستأجر الإيجار. بغض النظر عن نتيجة المشروع. وتتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص، لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين، واستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره, حيث إنه معني بتحقيق معدلات من الريعية مناسبة، وتخفيض تكاليفه، والمحافظة على أصول المنشأة.

ويستخدم هذا النوع من الخصخصة بكثرة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة ومنها عقود الإنشاء والتشغيل والتحويل والمعروفة باسم (BOT) ([[40]](#footnote-40)). ويعد هذا الأسلوب أو هذه الصورة من أكثر الصور شيوعاً في عمليات الخصخصة، لما يتميز به من البساطة وجذب الاستثمارات الخارجية. وكثيراً ما يستخدم في مشروعات البنية الأساسية مثل شبكات الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والمطارات والمواني.....إلخ، ومؤدى هذه الصورة قيام المستثمر ببناء المشروع وتشغيله لمدة محددة يعود بعدها إلى الحكومة. وبرغم ما لهذا الأسلوب من ميزات فإن له الكثير من المثالب التي يمكن التقليل منها إذا ما كانت هناك حكومة قوية رشيدة. وكانت بنود الاتفاق واضحة محددة، مراعية ما يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة.

ومنها عقود الامتياز. حيث تمنح الحكومة إحدى الجهات امتيازاً خاصاً لإنتاج أو توريد جزء من خدمة معينة. وبرغم قدم هذا الأسلوب فإن استخدامه الآن في البلاد النامية محدود لحساسيته الزائدة تجاه المخاطر الاقتصادية والسياسية.

**1-4-2- البيع الجزئي:**

تلجأ بعض الحكومات إلى بيع جزء من أسهم أو حصة من المنشآت العامة، كخطوة تمهيدية نحو نقل الملكية إلى القطاع الخاص بشكل كامل، ويكون الغرض أحياناً إقامة قطاع مشترك، ومشاركة القطاع الخاص في الإدارة. كما تطرح أحياناً أسباب مالية, بغرض زيادة رأس المال أو التوسع بشكل عام مبرراً لهذه العملية، ويأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة, من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الأسهم أو بأسهم خاصة (الأسهم الذهبية) للمحافظة على إمكانية التدخل في مجلس الإدارة، وتوجيه الاستثمارات أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها. وعادة ما تلجأ الدولة إلىهذا الأسلوب في القطاعات الهامة والأساسية، مثل تدخل المملكة المتحدة في توجيه الاستثمارات والعمل في قطاع الكهرباء بعد تخصيصه من خلال السهم الذهبي الذي احتفظت به.

**1-4-3- نقل الملكية إلى الإدارة والعمال: ([[41]](#footnote-41))**

هناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين في رأسمال المنشأة هي: اختيار الأسهم وخطط مشاركة العاملين في رأس مال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة في شراء أسهم المنشأة بالاقتراض.

**1-4-3-1- اختيار الأسهم:**

ويقصد به إصدار المنشأة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة, وتعطيه الحق في شراء حصة من أسهم رأسمال المنشأة, في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون أقل من أسعار الأسهم المطروحة للاكتتاب.

**1-4-3-2- خطة مشاركة العاملين في ملكية المنشأة:**

وفيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين (قد تكون نقابة العمال) بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلته لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية, أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها. ويتم تسديد خدمة القرض ( أقساط وفوائد ) من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة.

**1-4-3-3- شراء الإدارة أو العاملين أسهم المنشأة بأموال مقترضة:**

فيتم ذلك بشكل ينتهي إلى أن تكون نسبة القروض إلى حقوق الملكية 1/5 بل ولم تتجاوز نسبة حقوق الملكية في رأس المال في بعض الحالات 2%, وفي الحالات التي تنتهي الشركة بأن تكون مملوكة لعدد محدود من المساهمين, فحينئذٍ تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاكها الجدد.

**1-4-4- الاكتتاب:**

وهنا يكون اكتتاب عام ([[42]](#footnote-42)) على المنشآت المطروحة للخصخصة من قبل المواطنين بشكل عام، وذلك من منطلق توسيع قاعدة الملكية، وإتاحة فرص متكافئة للجميع, في الحصول على أسهم الشركات المطروحة للخصخصة. وقد تم اختيار هذه الطريقة في دول أوروبا الشرقية نتيجة عدم وجود سوق مالية متطورة, بالإضافة إلى ضعف رأس المال الخاص بشكل عام في هذه الدول.

**1-4-5- البيع الكلي المباشر:**

تعد عملية البيع المباشر أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية, حيث شكلت خلال السنوات الماضية حوالي 80% من إجمالي المعاملات خلال السنوات (1988 – 1993) ونحو 58 % من إجمالي الإيرادات وشكلت هذه الطريقة أيضا 86 % من إجمالي المعاملات عام 1994, وتأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها: ([[43]](#footnote-43))

**1-4-5-1- استدراج العروض**: وتستخدم هذه الطريقة في بيع المنشآت الهامة والإستراتيجية, والتي تطلب إدارتها مواصفات خاصة وقدرات تمويلية, وخبرات في المجال الذي تعمل فيه، إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي إلى ضياع جزء هام من الموارد وتمركز الثروة.

**1-4-5-2- المزاد العلني**: وتتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية, إلا أنها لا تمنع أشكال التواطؤ بين المشتركين لتخفيض قيمة الأصول.

**1-4-5-3- البيع عن طريق السوق المالية**: وذلك عن طريق طرح أسهم المنشأة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع، إلا أن أغلب الدول النامية تفتقر إلى أسواق مالية واسعة نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع.

**1-4-5-4- البيع بالتراضي**: ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع منشآت إستراتيجية وهامة, في قطاع الخدمات العامة، أو الصناعات الإستراتيجية, حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية. وفي هذه الحالة, يتم اختيار مستثمر استراتيجي محلي أو أجنبي وفق شروط ومواصفات محددة, وغالباً ما يكون ذلك على حساب قيمة الأصول المطروحة للبيع، وعلى حساب الشفافية المطلوبة في هذه العملية.

**1-4-5-5- بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية**: وذلك بهدف التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية، ولكن حق المستثمر الجديد في إخراج الأرباح وحصيلة بيع هذه الأصول, من شأنه أن يشكل ضغطاً على حصيلة القطع الأجنبي، لا تقل بل يمكن أن تزيد عن تحويلات خدمة الدين الخارجي، عدا ما يحمله ذلك من خطر زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

* 1. **مقومات ومتطلبات نجاح سياسة الخصخصة:**

لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة, ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة.

وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بأربع مسائل رئيسية, هي: المنافسة، التمويل، والتسعير، والعمالة. فالمعوقات التي صادفت تنفيذ برنامج الخصخصة في دولة تشيلي على سبيل المثال كانت ناتجة عن الفشل في صياغة سياسات تسعيرية.

وهكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية القانونية, ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة, وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح.

ففي إطار البيئة الاجتماعية ([[44]](#footnote-44)) التي تشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين والمنظمين لا بد من التوعية بفكرة الخصخصة وأهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني, إذ أن الخصخصة تعنيهم كمستهلكين, تتجه إليهم الخدمات والبضائع، وإحداث أي تغيير اقتصادي يمسهم بصورة مباشرة, خاصة عندما تتجه الخصخصة إلى قطاعات مثل الكهرباء والماء والاتصالات. إذ أن الفهم الضعيف للخصخصة أو سوء الفهم لها, قد تكون لها آثار على مدى القبول الاجتماعي وعلى مدى التعاون أو التشكك في نتائجها, ويؤدي مثل هذا التشكك إلى نتائج مادية تمثل في عدم الإقبال على شراء الأسهم وانخفاض قيمتها. وجزء من عملية التهيئة يكون بالاتصال وتبادل الآراء, مع مجموعات المصالح من التجار ورجال الأعمال والصناعية، لأن المزيد من الشفافية والوضوح في الخصخصة يؤديان إلى المزيد من التعاون, وبالتالي إلى المزيد من تحريك الموارد والإمكانيات والقدرات الخاصة في القطر المعين. كما تؤدي جهود التوعية والتهيئة وسط قيادات الإدارة العليا بالدولة إلى تقليل العقبات الإدارية وتسريع الإجراءات الروتينية، مما يؤدي إلى حدوث عوائق عند إعادة هيكلة المؤسسات قبل الخصخصة أو عند وضع قوانين ولوائح إجرائية لعملية الخصخصة.

وتعني البيئة الاقتصادية, طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه، وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها، وتتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة من خلال وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاستثمارية في الحوافز والتسهيلات والسياسات القطاعية للقطاعات المختلفة، وفي قطاع الخدمات, وتتطلب الخصخصة استحداث سياسات جديدة ومواجهات فاعلة، لضمان استمرار الخدمات من دون إضرار بالمستهلك. ([[45]](#footnote-45))

**1-5-1- أبرز السياسات التي تتعلق بتهيئة البيئة الاقتصادية: ([[46]](#footnote-46))**

**1-5-1-1- تهيئة مناخ تنافسي:**

لقد اعتادت منشآت القطاع العام في أكثر الدول النامية, على العمل في مناخ احتكاري أو يكاد ينقصه الدافع على تحسين الأداء, حيث لا مساءلة عن النتائج, وزاد من عمق المشكلة, أن الأهداف الاجتماعية قد أخذت موقعها في كثير من الحالات على قمة سلم أولويات منظومة الأهداف المنشودة, وفي تحرك الحكومة نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي يصبح لزاماً عليها خلق مناخ تنافسي, باعتباره مسألة حتمية لرفع كفاءة الأداء ويأخذ هذا الاتجاه المسارين التاليين:

|  |  |
| --- | --- |
| **أ – تحرير التجارة بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية:** | **ب- إعادة هيكلة السوق المحلية:** |
| فمن أبرز الإجراءات التي تتخذ لتحرير التجارة هو تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص للتصدير, تخفيف القيود على الاستيراد إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية, التي تحد من حرية التجارة كضرورة حصول المستورد على موافقة مسبقة لاستيراد السلعة. | ويكون السبيل إلى ذلك هو المساواة بين القطاعين العام والخاص, وعدم الاستمرار في إعطاء مركز احتكاري لمنشآت القطاع العام (كذلك عدم إعطائها الأفضلية في الحصول على الائتمان المصرفي ([[47]](#footnote-47))، أو فيما تحتاجه من نقد أجنبي) إضافة إلى إزالة الحواجز التي تمنع دخول شركات جديدة. |

**1-5-1-2- تحرير الأسعار:**

كما قلنا سابقاً فإن الخصخصة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لزيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، وهذا لا يتحقق إلا في ظل آليات سوق تم تحريرها, حيث تقوم قوى السوق بتوجيه قرارات المنشأة في المجالات المختلفة.

و يمكن أن نضرب مثالاً عن التجربة المصرية, فقد قامت الحكومة بالتحرير الكامل لأسعار معظم السلع المنتجة, و بالنسبة للمنتجات التي تحظى مدخلاتها بقدر كبير من الدعم مثل القطن, فقد رفعت أسعارها إلى مستوى قريب من سعر التوازن.

أما السلع والخدمات التي تنتج في ظل مناخ احتكاري مثل منتجات البترول، فقد رفعت أسعارها إلى المستوى الذي يسهم بالاقتراب بالسعر من التكلفة الحدية طويلة الأجل، أو اقترابه من مستويات الأسعار العالمية.

**1-5-1-3- الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي:**

ويتم ذلك عن طريق تخفيض التدخل الحكومي في القطاع المالي، إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة الذي تحدده الحكومة، إلغاء أولويات الإقراض لقطاعات معنية، وإصدار أذونات الخزانة بهدف التحكم في حجم السيولة ورفع القيود على تحويل العملة، بما فيها أرباح المستثمر الأجنبي ورفع الرقابة على أسعار الصرف. وهذا ما طبقته الحكومة المصرية في تجربتها مع الخصخصة, ففي البداية انخفضت قيمة الجنيه بما يعادل 30% مقارنة بالدولار الأمريكي إلا أن سعر الصرف ([[48]](#footnote-48)) ما لبث أن تحقق له الاستقرار.

**1-5-1-4- إصلاح القطاع المالي:**

ويتم ذلك عن طريق تدعيمه وتخفيض حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، باعتباره مصدراً أساسياً لتغطية الاحتياجات المالية لمنشآت القطاعين العام والخاص, ومن أبرز الإجراءات في هذا الشأن زيادة رأسمال البنوك التجارية والعمل على ملائمة نسبته إلى الأموال الخطرة، على النحو الذي قضت به مقررات بازل. كذلك وضع حد أقصى للقرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل الواحد على سبيل المثال 25 % من رأسمال البنك، وكذلك عن طريق السماح بافتتاح البنوك الأجنبية والسماح لها بأن تقبل ودائع وتمنح قروضاً بالعملة المحلية لخلق المزيد من المنافسة, بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية لإدخال نظام التأمين على الودائع.

**1-5-1-5- إعادة تنظيم وحدات القطاع العام:**

وهنا يمكن لنا عرض ما اتخذته الحكومة المصرية في إعادة تنظيم وحدات القطاع العام بمقتضى القانون 203 لسنة 1991, فقد تم تقسيم الشركات إلى مجموعات تقع كل مجموعة تحت مظلة شركة قابضة ( (Holding company نقلت إليها ملكية الحكومة في رؤوس أموال الشركات التابعة. وفي ظل التنظيم الجديد أصبح الهدف الأساسي للشركة التابعة هو تعظيم الربح.

**1-5-1-6**- **توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية: ([[49]](#footnote-49))**

إن عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام, يعتريها العديد من الصعوبات الناجمة عن صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع. ومن هنا تأتي أهمية أسواق الأوراق المالية, حيث إن العلاقة وثيقة بين عملية الخصخصة وبين وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية توفر المناخ لتمويل الاستثمارات عبر تعبئة المدخرات من خلال هذه السوق.

وتبرز أهمية أسواق المال، بصورة أساسية عند تبني سياسة الخصخصة وتحويل المشروعات العامة نحو القطاع الخاص, وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم, إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال منظمة وكبيرة, بما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصخصتها, في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها.

ومن هنا تلعب أسواق الأوراق المالية, دوراً هاماً في إتمام عملية الخصخصة بنجاح حيث العلاقة بينهما علاقة وطيدة، فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخصخصة, وكذا الخصخصة بحاجة إلى سوق أوراق مالية قادرة على تسهيل عمليات التخصيص, ويكمن دور سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة في العمليات التالية:

الإفصاح المالي، تقييم الأصول، الاكتتاب والتداول, ومن أبرز مزايا اللجوء إلى سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة للمشروعات العامة ما يلي:

- توسيع سوق الأوراق المالية وتشجيع صغار المستثمرين.

- إبعاد الشبهة والريبة في عمليات بيع وحدات القطاع العام, وعدم تمييز فئة دون أخرى عند إجراء البيع.

- تقليل التدخل السياسي في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة, بما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة وتطوير أداء المنشأة.

- إحلال هدف تعظيم الربح لدى المستثمرين من القطاع الخاص محل تعظيم المنفعة الاجتماعية.

بينما تتطلب البيئة القانونية للخصخصة ([[50]](#footnote-50)) إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات، والقوانين المالية التي تنظم عمل المصارف والأسواق المالية, إن وجدت وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين, إضافة لذلك لا بد من مراجعة هذه القوانين الموجودة حتى لا تتعارض مع توجهات الخصخصة, ولا بد من وضع قوانين جديدة تتعلق بحالات التأمين والمصادرة والأسباب الموجبة لها والضمانات التعويضية، ولا بد من توفر تشريعات لملكية الأسهم وضوابطها وضوابط الاستثمار الأجنبي في الأسهم، والتشريعات التي تواجه الممارسات الاحتكارية وتضبطها، وكذلك التشريعات التي تتضمن الشفافية والعلانية فيما يتعلق بالمؤسسات المخصخصة.

**1-5-1-**7- **الترويج لبرنامج الخصخصة**: ([[51]](#footnote-51))

ويتم ذلك عن طريق تكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية, ذلك لأن النفور والفزع والخوف, لا يزال قابعا في نفوس الناس, مما يحتاج إلى جهد مضاعف للإقناع والترغيب والاستمالة والتوعية لكل الأطراف المرتبطة بالبرنامج والمتعاملة معه, و هذا أساس مهم لإنجاح الترويج للبرنامج.

ويحتاج الترويج لبرنامج الخصخصة إلى مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تستخدم للاتصال بالمستهدفين بالترويج لبرنامج الخصخصة, و إمدادهم بالمعلومات وإثارة اهتمامهم بالبرنامج, وإقناعهم بقدرته على إشباع حاجاتهم وفهم رغباتهم, وذلك بهدف دفعهم إلى اتخاذ قرار بالتعامل معه, ثم استمرار هذا التعامل بصورة إيجابية في المستقبل, مع ملاحظة ردود الفعل التي تنعكس على طبيعة العلاقة ونوعيات وتأثير المحفزات, للتعامل مع برنامج الخصخصة من الأطراف ذوي العلاقة جميعا. والترويج الفعال يدفع المستهدفين ببرنامج الخصخصة إلى قبول البرنامج والتعامل الفعلي معه عبر مراحل مختلفة يطلق عليها الهرم الترويجي وهي مبينة في الشكل التالي:

التعامل الفعلي(6)

الإقناع والرغبة في التعامل(5)

تفضيل الفكرة والخدمة المقدمة أو البرنامج عن غيرها.(4)

الميل إلى الفكرة والخدمة المقدمة أو البرنامج(3)

العلم بوجود الفكرة والخدمات المقدمة أو البرنامج.(2)

الجهل التام بوجود الفكرة والخدمات المقدمة أو البرنامج.(1)

**الشكل رقم (1): يبين مراحل الترويج لبرنامج الخصخصة**

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لنجاح عملية الخصخصة في:

1. للخصخصة طرق متعددة ولكل مزاياها ومساؤها, لذلك فإنه قبل تطبيق برنامج الخصخصة في أي اقتصاد, لابد من دراسة فعلية لهذا الاقتصاد, من حيث مشاكله ومتطلباته,حتى يتم اختيار الطريقة الأنسب لهذا الاقتصاد وتكون النتائج السلبية في أقل قدر ممكن.
2. الحرص الشديد من قبل السلطات المسئولة عن برامج الخصخصة, التي يتم تطبيقها بشفافية تامة.
3. ضرورة وجود برنامج زمني للخصخصة لمراعاة قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع وللاستفادة من ردود الأفعال وخبرات التقييم والتسعير والبيع في المراحل الأولى لتكون دعما للمراحل التالية للخصخصة. ([[52]](#footnote-52))
4. ضرورة الترويج لبرنامج الخصخصة قبل البدء بتطبيقه , وذلك لأن الكثير لديه مفاهيم خاطئة أو مغلوطة عنها.
5. ضرورة التدرج في تطبيق برنامج الخصخصة, حتى تكون النتائج الناجحة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخصخصة.
6. مراعاة الأبعاد الاجتماعية في برنامج الخصخصة.
7. جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج الخصخصة, درسا يمكن الاستفادة منها.

8- ضرورة تطوير الأسواق المالية, حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة.

9- وضع معايير واضحة لاختيار الشركات العامة المراد خصخصتها.

10- ضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسساتية قبل البدء بعملية الخصخصة, منعا من استحواذ مجموعة معينة من أفراد المجتمع ذوي المقدرة المالية العالية, أو بعض المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سيتم خصخصتها, والتحكم بأسعار البيع بما لا يتلاءم مع القيمة الحقيقية لأصول وموجودات تلك المنشآت, مما يؤدي إلى رفع تكلفة الخصخصة على خزينة الدولة. ([[53]](#footnote-53))

11- حسن استخدام عوائد الخصخصة من قبل الحكومة,و ذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة ,مثل معالجة مشكلة مديونية خارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي ([[54]](#footnote-54)) بما ينسجم مع أولويات كل دولة. ([[55]](#footnote-55))

* 1. **النتائج الإيجابية لسياسة الخصخصة:**

يوجد بعض النتائج الإيجابية التي تحققت من عمليات الخصخصة خاصة في الدول الصناعية المقدمة، ولكن هذا لا يعنى أن نفس النتائج يمكن أن تتحقق بصورة تلقائية من خلال عملية الخصخصة في الدول النامية ذلك أن الخصخصة عملية معقدة وتحتاج إلى إعداد جيد وتنظيم وكفاءة وتقدير للمسئولية ويمكن حصر النتائج التي تحققت في بعض اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة في الأتي :

* اقترنت عملية الخصخصة بزيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة في الوحدات التي انتقلت من القطاع العام الحكومي إلى القطاع الخاص.
* حصلت الدولة من عملية الخصخصة على حصيلة من الموارد المالية المحققة من عملية بيع بعض وحدات القطاع العام وكذلك انخفض الإنفاق العام مما أدى إلى خفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة.
* إن عملية التحول اقترنت بالتخلص من البطالة المقنعة والعمالة الزائدة ولكن يمكن أن يكون هذا على حساب زيادة معدلات البطالة الكاملة في سوق العمل.
* لا شك أن الهدف الأساسي من عملية الخصخصة هو رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف ومن ثم اقترنت أيضا هذه السياسة بخفض تضخم التكاليف مما أدى إلى خفض معدل التضخم العام.
* من أهم النقاط التي توجه في نقد القطاع العام هي الحد من الطموحات والحوافز الفردية وبذلك فاٍن بيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص يتيح للحوافز الفردية لأن تؤثر على إنعاش الاقتصاد القوم ويصبح الاقتصاد القومي معتمدا على المبادرات الفردية مما يؤدى إلى توليد النمو ويساعد على نضوج الاقتصاد القومي ويساعد أيضا على تحقيق الأهداف العامة للدولة بأسلوب أكثر كفاءة.
* أن نظم التخطيط الاقتصادي التي تعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج تتصف بعدم حساسيتها واستجابتها السريعة للتغيرات التي تحدث في السوق، لذلك نجد أن الخصخصة تساهم في سرعة استجابة جهاز الإنتاج والتسويق في الدولة للمتغيرات والاتجاهات التي تنمو وتنتشر في السوق المحلى والسوق العالمي.
* وفيما يتعلق بالدول النامية نجد أن اعتماد هذه الدول على التخطيط المركزي الحكومي والملكية العامة لوسائل الإنتاج أدى إلى انتشار مظاهر الاقتصاد الخفي. وكان لهذا المظهر آثار سيئة كثيرة. ولكن عملية التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة تؤدى إلى الحد من هذه الظاهرة وحصرها في أضيق الحدود.
* أن برامج الخصخصة تهدف إلى إحداث الآثار الإيجابية للمنافسة الحرة ومن ثم زيادة مستوى الخدمة.
* أن خفض مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الخصخصة تساعد الإدارة الحكومية للتفرغ لخدمة الأهداف العامة للدولة.
* زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات وإقامة المشروعات في جميع المجالات للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
* إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعة – الزراعة - الخد مات.. الخ، والتطوير المستمر تمشيا مع الاتجاهات العالمية.
* تقوية عنصر المنافسة بين منشآت القطاع الخاص لصالح المنتج والمستهلك في تحقيق الربح وخفض تكلفة المنتج وأن تكون الأسعار مناسبة للمستهلك.
* توفير فرص عمل حقيقية والعمل على الحد من مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
* تنشيط حركة التجارة الخارجية والاهتمام بسلع التصدير وأيضا التجارة الداخلية لتوفير احتياجات المستهلكين.
* جلب الاستمارات الأجنبية للبلاد للمساهمة في إقامة المشروعات وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية والاقتصادية.
* العمل على الاكتفاء الذاتي للشعوب في أغلب الأحوال والاعتماد على الدول الأجنبية شفي أضيق الحدود.
* الارتباط بالأسواق العالمية.
* اقتصار دور الدولة على الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية وتوفير المناخ الملائم من حيث الأمان والقوانين- لكي يقوم القطاع الخاص بدوره الفعال في التنمية الاقتصادية ومواجهة المنافسة الأجنبية.
  1. **النتائج السلبية لسياسة الخصخصة:**

قبل أن نتكلم عن الآثار السلبية لعملية الخصخصة سوف نشير أولاً إلى سلبيات عملية الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، فالإجراءات المقترحة في إطار الإصلاح الاقتصادي تنطوي كلها على تخفيض دور الدولة ويضعف النمو في الاقتصاد وهذا بحد ذاته يخلق عددا من الإشكالات.

**1-7-1- الإشكالية الأولى:**

كما يشار لها، تتمحور حول أن التثبيت المالي يكون هدفا عاجلا وتتحدد إعادة الهيكلة هدفا ثانيا، في حين يتحدد النمو الاقتصادي في المدى البعيد، إن برنامج التثبيت يعيق ويؤخر بل ويوهن استئناف النمو، وان التثبيت يضيق آفاق النمو بفعل إعادة الهيكلة،

1- وأنه يضعف إن لم يلغي دور الدولة المباشر في الاستثمار، وبالتالي في تفعيل النمو، الذي يفترض أن الحكومة أو الدولة، إنما تتدخل في الأساس من اجل حماية ذوي الدخل المحدود والفقراء.

2- الجانب الأخر من الشك في أن إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي، يمكن أن تستهدف وتضر الفقراء من خلال تخفيض حجم العجز في الموازنة الحكومية، بما فيه تخفيض أو إلغاء الدعم لبعض السلع الأساسية.

3- تخفيض الأنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، والمستهدف بهذه الحالة، هي الفئات المسحوقة من ذوي الدخول الواطئة.

4- التخفيضات المقترحة عادة في أسعار صرف العملات الوطنية، كجزء من التثبيت الاقتصادي تعمل على رفع أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية، بينما يؤدي رفع أسعار الفائدة أو إيلاء أهميه مفرطة ذات توجهات ودوافع إيديولوجيه للخصخصة، أي لتقليل الاستثمار الجديد في مرافق وأنشطه جديدة وتقليل إمكانية العمل، وبالتالي تزيد من مشكلة البطالة.

**1-7-2- الإشكالية الثانية: الخصخصة تزيد معدلات البطالة:**

إن الخصخصة تؤدي لتقلص دخل الدولة، من خلال استهداف مؤسسات حكوميه رابحه، كما وتؤدي إلى تمركز رأس المال وتقوية الاحتكارات المحلية، عندما تبيع مؤسسات عموميه إلى كبار المستثمرين بأسعار رخيصة جدا "كما جرى في روسيا" وخلق مافيات، وقد ترفع هذه الإجراءات من معدلات البطالة، كل ذلك استجابة لدافع تعظيم الأرباح وإفساح المجال إلى التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخاصة والتي تؤدي لزيادة في حجم البطالة، وتوسع من فجوة التفاوت في الدخول عن طريق ما قد تؤدي إليه من انتشار أنماط جديدة للاستهلاك، والى تطبيق أساليب جديدة للإنتاج أكثر كثافة في استخدام رأس المال، والى إحلال منتجات جديدة محل المنتجات المحلية التي كانت أكثر استجابة ومناسبة لطلب محدودي الدخل.

**1-7-3- الإشكالية الثالثة:**

من ابرز النتائج المترتبة على تحرير الاستثمار الخاص وتشجيعه التدهور المريع في إعداد وحجم الطبقة الوسطى وأوضاعها، بما يتناقض مع التأكيدات الأيديولوجية "للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، التي ترى أن التحول سوف يحقق توسيع قواعد الطبقات الوسطى وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إلا أن هذه الإجراءات عسرت عملية الانتقال بالإصلاح الاقتصادي وفق الوصفات المذكورة، عسرت تفعيل النمو وتوسيعه، وهذا ما يلاحظ في معظم الدول العربية أو غيرها من البلدان النامية، إذ أن تفعيل النمو يتأخر أو يفشل لدى التنفيذ في إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

**1-7-4- الإشكالية الرابعة: دور الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي:**

بقدر ما أولت الدول النامية والبلدان العربية أهمية خاصة للتنمية في الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات ودورها المركزي في الميدان الاقتصادي وفي الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها حتى بالنسبة لتجارب التنمية التي اتسمت في بعضها بالليبرالية الاقتصادية "فأن الدولة لعبت دورا مركزياً في النشاط وفي عملية التنمية". ورغم الفوارق في دور الدولة في النظم السياسية والأيديولوجية في العديد من هذه البلدان، فأن الدولة تصدرت القيادة في تحديد الإستراتيجية التنموية وفي توجيه عملية النشاط الاقتصادي. ومع المتغيرات الدولية الجديدة أصبحت الدولة في العقود الأخيرة تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي وأمام الكفاءة الإدارية، كما يذهب إليه خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويشاطرهم البعض من الباحثين الداعين إلى التنديد بدور الدولة وفي التمجيد بدور القطاع الخاص، فالدولة حالت دون تحقيق الكفاءة في قيادة العملية الاقتصادية والنمو وفي إدارة المؤسسات الاقتصادية بشكل كفوء ومرن بعيدا عن البيروقراطية وبرز شعار حرية التصرف الاقتصادي، بلا قيود بديلا عن الدولة ورقابتها وأدارتها البيروقراطية (لقد تناس هؤلاء المنددون بملكية المؤسسات الرئيسة العمومية، الاقتصادية والمدعون بأن هذه الملكية أصل الداء ونعني داء الإدارة الاقتصادية القاصرة، تناسوا ان الأداء الاقتصادي يتحدد بنمط الإدارة لا بنمط الملكية وان الشركات الكبرى ومتعددة الجنسية يديرها لا مالكوا أسهمها أو غالبيه أسهمها وإنما مدراء غير مالكيها، كما بين بول باران Paul Baran وبول سويزي Paul Sweezy في مؤلفهما القيم رأس المال الاحتكاري Monopoly Capital، إنما الأمر الفصل في مسألة الكفاءة الاقتصادية هو الإدارة الكفء الناجحة التي من شأنها تنظيم الفائض الاقتصادي).

وبالنظر إلى تجارب بعض الدول العربية ومنها مصر على سبيل المثال كنموذج للإصلاحات الاقتصادية نجد أن هذه الإصلاحات كان لها العديد من السلبيات والتي تتمثل في:

1. إضافة أعباء جديدة على القطاع الخاص وبالذات في مجال الضرائب وزيادة المنافسة الأجنبية ذلك أن إجراءات زيادة الإيرادات العامة، تطلبت زيادة كبيرة في الضرائب على الأعمال وبالذات ضريبة المبيعات. ولقد أظهر مسح ميداني بين 208 شركة من شركات القطاع الخاص أن الأعباء الضريبية والإجراءات البيروقراطية الخاصة بربط وتسوية الضرائب تمثل العقبة الأولى لأعمالها والمؤثر الرئيسي على ربحيتها. وقد تجيء هذه النتيجة كمفاجأة وخصوصا أن مشروعات الاستثمار في مصر تحظى بإعفاء ضريبي لسنوات طويلة مع ذلك يجب ملاحظة أن 99 % من منشآت القطاع الخاص في مصر تعتبر مشروعات صغيرة تشغل على الأكثر عشرة عمال وهذه المشروعات لا تتمتع بالإٍعفاءات الضريبة المقررة للشركات المنشأة في ظل قانون الاستثمار أو حتى قانون الشركات 159 لسنة 1981. فهي تأخذ في معظمها شكل المؤسسات الفردية أو شركات التوصية البسيطة.
2. تأثرت كافة مشروعات قطاع الأعمال الخاص والعام بحالة الركود السائدة في الأسواق بسبب مجهودات امتصاص القوة الشرائية وضبط الطلب الذي يعتبر المحور الرئيسي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى. ويشير المسح الميداني الذي أجراه البنك الدولي إلى أن عدم توافر التمويل المصرفي ونقص الطلب في الأسواق يحد لدرجة كبيرة من ربحية المشروعات، ويمثل نقص التمويل المصرفي بالنسبة للمشروعات الصغيرة العقبة الأولى أمام فرص نموها، فبينما نجد 92 % من المشروعات الكبيرة تحصل على قروض وتسهيلات من البنوك تنخفض النسبة إلى 31 بالنسبة للمشروعات الصغيرة، وفقط 3% من المشروعات القزمية [التي تشغل من 1-4عامل]. ويلاحظ أن 71 % من هذه المشروعات الأخيرة لا تتعامل بالمرة مع البنوك أي لا يحتفظ صاحبها حتى بحساب في بنك. وهذا يؤدى إلى عدم فتح فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للمساهمة في تخفيف حدة البطالة.
3. قوانين العمل والتراخيص وإجراءات التقاضي تمثل تكلفة مالية بالنسبة للمشروعات ويرجع ذلك إلى تعدد هذه الإجراءات وتعقيدها إلى جانب عدم كفاءة بعض الأجهزة المنوط بها إعطاء التراخيص وتراكم القضايا التجارية وبطئها.وهذا يؤدى إلى إحجام القطاع الخاص عن فرص الاستثمار والمساهمة قي إنشاء المشروعات التي توظف عمالة كثيرة وبالتالي ينعكس آثر هذا على زيادة فرص العمل أمام الشباب والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة.
4. سياسة تحرير التجارة الخارجية والتخفيض المستمر في التعريفة الجمركية على السلع المستوردة تامة الصنع بدأت تؤتى ثمارها المرة على الصناعة الوطنية المحلية.
5. آثار سياسية الإصلاح الاقتصادي على الأمن الغذائي: انخفاض دخول المواطنين هو انخفاض دخول جميع العاملين سواء في القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال العام أو الخاص وزاد معدل هذا الانخفاض في القطاع الحكومي وانخفضت أجورهم بشكل مباشر لانخفاض نسبة ما يتقاضونه بشكل غير مباشر لتدنى الأجور الحقيقية إذا ما قورنت بمتوسط تغيرات الأسعار.
6. تقلص الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة للمواطنين نتيجة مطالب صندوق النقد بترشيد الإنفاق على الدعم وأمام تضخم فاتورة الدعم وارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية في السوق العالمية من الزيت والسكر والقمح وأصبحت الحصة المحدودة التي تقدم للمواطنين أسعارها تقترب من أسعار السوق الحر. وقد أدى التوسع في دور القطاع الخاص في إنتاج السلع الغذائية وتحجيم الدور الذي يقوم به قطاع الأعمال العام [وسياسات التسعير التي كانت تحكم أسعار منتجاته] إلى الزيادة في سعر السلع الغذائية والاستهلاكية، وقد تركت هذه السياسات آثرها على الفرد ونمط استهلاكه للتكيف أمام هذه المتغيرات المختلفة إما بالحد من الكميات التي يستهلكها أو الانتقال إلى سلع أرخص.
7. عدم مراعاة البعد الاجتماعي في سياسة التحرير الاقتصادي.
8. ومن الآثار السلبية أيضا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وارتباطه بتحرير القيود على الصادرات والواردات وفتح باب الاستيراد بدون قيود وفقا لاتفاقية الجات التي تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة كافة الموانع أمام السلع المستوردة دخول سلع مهربة وسلع تحمل ماركات عالمية غير حقيقية وانتشار ظاهرة الغش التجاري والتلاعب في المواصفات وتواريخ الصلاحية وعدم صلاحية السلع للاستهلاك الآدمي ويعرض صحة وحياة الشعب المصري للخطر [نتج عن ذلك صدور القرار 113 لسنة 1994] حماية للمستهلك ومكافحة سياسة الإغراق.
9. تعنى الخصخصة في معناها العام نزع الملكية العامة والآن تباع الشركات الناجحة قبل الخاسرة والكبيرة قبل الصغيرة والمتوسطة [البيع يتم للمصري أو الأجنبي] وهنا تتحول الملكية من ملكية وطنية إلى ملكية أجنبية وهذه مسالة يجب أن نتوقف عندها طويلا، لأن الأجنبي حينما يمتلك أصلا من أصول القطاع العام فسوف تترتب له حقوق ملكية لهذه الأصول وهذه الحقوق سوف تؤثر على ميزان المدفوعات ([[56]](#footnote-56))، لأن الأرباح التي يحققها الأجنبي لا يستطيع أن يرسلها إلى بلدة إلا بعد تحويلها إلى عملة صعبة وهذا يؤثر قطعا على ميزان المدفوعات وتنخفض قيمة الجنية المصري. هذا إلى جانب أن الأجنبي الذي يشترى أصلا من أصول القطاع العام يحق له أن يبيعها لطرف ثالث وهذا الطرف قد يكون معاديا لمصر إلى جانب ما يهدد العمال من إجراءات طرد واستغناء وفصل وحرمانهم من المكاسب التي تحققت لهم خلال الفترات الماضية.
10. انحسار الفرص المتاحة للمرأة في العمل بعد إلغاء دور الدولة في تعيين الخريجين وكانت الحكومة هي التي تمثل القطاع الأساسي للمرأة بالنسبة لفرص العمل.
11. ينبغي أن نعى جيدا الآثار السيئة والخطيرة التي ستترتب على فتح الباب على مصراعيه أمام المنتجات الأجنبية نتيجة لتحرير التجارة الخارجية لتهدد الإنتاج والصناعة الوطنية.

* 1. **النتائج الاقتصادية لبرنامج الخصخصة في مصر:**

وبدراسة النتائج الاقتصادية لبرنامج الخصخصة الذي تم تنفيذه في مصر من عام 1991 وحتى عام 2002 نجد إن هذا البرنامج كان له عدة تأثيرات سلبية على الاستثمار والبطالة وغيرها والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

**1- 8-1- تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار:**

تؤدي عملية الخصخصة بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هي في النهاية، أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، مما يعني دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة في بناء مشروعات إنتاجية جديدة، حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص في المستقبل، ولكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة، يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الاقتصادي المباشر للدولة الذي يقف وراء عملية الخصخصة، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلاً ركودياً في الاقتصاد في الأجل القصير على الأقل.

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر قد انهارت تقريباً لتصل إلى نحو 237.5 مليون دولار في عام 2003 وفقاً لبيانات البنك المركزي. ([[57]](#footnote-57)) والتي كانت بلغت نحو 1656.1 مليون دولار في العام المالي 1999/2000، ثم تراجعت على 509.4 مليون دولار في العام المالي 2000/2001، ثم إلى 428.2 مليون دولار في العام المالي 2001/2002، قبل أن ترتفع شكلياً إلى نحو 700.6 مليون دولار في العام المالي 2002/2003، وهو ارتفاع ناجم بالأساس عن بيع شركة "الأهرام للمشروبات" بقيمة 288.6 مليون دولار، وشركة "فاملي نيوتريش" بقيمة 61.4 مليون دولار. بما يعني أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على مصر في العام المالي 2003، كانت عبارة عن شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً، وهذا هو الحال مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على مصر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن. ([[58]](#footnote-58)) ويلاحظ أن الرؤية المصرية بشأن ترتيب الأولويات فيما يتعلق بعملية الخصخصة، تختلف عن الرؤية " الغانية " والتي قامت بخصخصة الشركات التي تحقق خسائر ضخمة والتي لن تجدي معها عمليات المساعدة المؤقتة فقط، أما الشركات الرابحة أو التي من المحتمل أن تحقق أرباحاً، فينبغي أن تبقي بعيداً عن الخصخصة، كذلك فإنه يتم استبعاد مشروعات الدولة التي لا يمكن للنظام الاقتصادي الاستغناء عنها من إطار عملية الخصخصة، وتعد هذه الرؤية " الغانية " أكثر اتساقاً مع المنطق الاقتصادي من الرؤية المصرية التي وضعت في مقدمة المؤسسات العامة التي تخضع للخصخصة، تلك المؤسسات الرابحة بدعوى أنها تسهم في إعطاء ثقة لدي المستثمرين وتحفزهم من أجل الإقبال على الشراء، فالخصخصة يجب أن لا تكون هدفاً في حد ذاته، ولكنها وسيلة لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق أرباح تساهم في معالجة وتحسين وضع الميزانية. ([[59]](#footnote-59))

ومن زاوية أخرى، فإن الدور الاقتصادي المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام خاصة في مصر، نشأ نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطنين وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة، (والتي تطورت نتيجة التراكم الرأسمالي الناشئ من استنزاف ثروات المستعمرات)، وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولي من موقع قوي، وبالتالي فإن تخلي الدولة عن هذا القطاع العام، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلي إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة، وفي مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع والقادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية. ([[60]](#footnote-60)) ويمكن القول أن برنامج الخصخصة كان أقرب ما يكون إلى استهلاك رصيد الأصول الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري للحكومة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال. وكان وزير المالية قد أشار، في إبريل عام 2000 إلى الضرائب المستحقة للدولة والتي لم تسدد بلغت 17.6 مليار جنيه (وهو رقم أعلي من حصيلة الخصخصة) هذا فضلاً عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتي تصل إلى 5 سنوات في الوادي والدلتا وإلى 10 سنوات في المدن الصناعية الجديدة وإلى 20 سنة في مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة في توشكي وغرب السويس وشرق التفريعة. ([[61]](#footnote-61))

**1-8-2- تأثير سياسة الخصخصة على البطالة:**

تعتبر الخصخصة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام 1991 حتى عام 2002، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر قد بلغ حوالي 610 ألاف عامل وموظف. ([[62]](#footnote-62)) كما أن استخدام 19.3% من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى 19/8/1999) في تمويل المعاش المبكر يعتبر خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين!!. فنظراً لمصاعب الحياة وانخفاض مستوي الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر، فإن الذين خرجوا للمعاش المبكر استخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جاري وبالذات النفقات الاستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة، خاصة أن موظفي القطاع العام الذين أخرجوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة بالمشروعات الصغيرة، ولم يتم تأهيلهم لذلك أو متابعتهم وربطهم بمشروعات كبيرة، والنتيجة هي تحول الجانب الأكبر منهم لصفوف العاطلين. ([[63]](#footnote-63)) وقد قامت جامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية بإعداد دراسة ميدانية حول " الخصخصة والعمالة "، أشارت فيها إلى أن حجم العمالة كان يبلغ مليونا و13 ألف عامل في القطاع العام وأن الخصخصة أدت إلى خفض هذا العدد إلى 625355 بفارق 437640 عاملاً. ([[64]](#footnote-64)) وكما هو متوقع فقد تعمد الملاك الجدد تسريح شطر كبير من العمالة المصرية الموظفة بشركات القطاع العام، وزيادة درجة استغلال عنصر العمل المصري، وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال، والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي يعلن فيه المسئولون أنه لا مساس بحقوق العمال، وأنه لن يفصل أي عامل من العمال المشتغلين في المشروعات التي ستباع، إلا أن دليل الحكومة المسمي "دليل توسيع ملكية القطاع العام" قد أعطي للمشترين الحق كاملاً في تحديد سياسة العمالة والأجور في هذه المشروعات وجاء فيه: "منح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة. فلن تفرض أي قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج، بل سوف نترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة ". ([[65]](#footnote-65))

ومن ناحية أخرى، يشترط للحصول على "المعاش المبكر" أن تبلغ مدة الاشتراك في التأمين 240 شهراً (أكثر من 19سنة خدمة) ويحتسب المعاش المبكر بنفس قواعد احتساب المعاش عند الإحالة عليه في سن الستين ولكن يتم حرمان العامل في ظل نظام المعاش المبكر من عدد من المزايا التي يتمتع بها في حالة الإحالة الطبيعية إلى المعاش، فتخفض قيمة المعاش المبكر بنسب مختلفة يتم احتسابها تبعاً لسن المؤمن عليه، ولا تضاف الزيادات المستحقة بواقع 80% عن العلاوات الخاصة، وإذا طلب المؤمن عليه الإحالة إلى المعاش المبكر قبل أن يبلغ سن الخمسين فيتم حرمانه من الزيادات التي تضاف لمعاش الأجر الأساسي (25% بحد أقصي 35 جنيه) ولا يجوز صرف المعاش المستحق عن الأجر المتغير قبل بلوغ سن الخمسين وكذلك فقدان الميزات التأمينية والعلاجية. ([[66]](#footnote-66)) وفي معظم الحالات لا تجاوز المكافأة مبلغ 35 ألف جنيه كحد أقصي، أما الحد الأدنى فيكون عادة في حدود 12 ألف جنيه عند الإحالة "للمعاش المبكر" وهكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل وسرعان ما يتبخر.. فلا يبقي من تعويضات المعاش المبكر سوي مرارة البطالة، خاصة وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أكد على أنه لا يمكن الجمع بين الحصول على تعويض المعاش المبكر والحصول على قرض إقامة مشروع صغير. ([[67]](#footnote-67))

**خلاصة القول هنا**، أن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة، وفقاً لنظام المعاش المبكر ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام، فإن هؤلاء المسّرحين سوف ينضمون إن عاجلاً أو آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجر في الاقتصاد المصري.

**1-8-3- تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد:**

لقد انطوى برنامج الخصخصة الحكومي المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام، وهو ما يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التي بيعت لمستثمر استراتيجي بقيمة 10 جنيهات للسهم، وخلال عامين ارتفع السهم إلى 180 جنيهاً، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين ضحية لها.

وهناك مؤشر آخر يدلل على حجم إهدار المال العام الذي انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها. وقبل البدء في عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية، فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام الرسمية في أبريل 1990 إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين 84، 100 مليار جنيه، أي تتراوح بين 42، 50 مليار دولار حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط عام 1990 نحو 2 جنيه مصري حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولي. ([[68]](#footnote-68)) وفي نفس الوقت أشار الكاتب عبد القادر شهيب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقاً للتقديرات الحكومية نحو 345 مليار جنيه. ([[69]](#footnote-69)) ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزوري وكان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء في عام 1991 إلى أن قطاع الأعمال العام يحكم استثمارات قيمتها 124 مليار جنيه مصري، أي نحو 37 مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام 1991، وهو يقصد غالباً القيمة النقدية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها. ([[70]](#footnote-70)) وفي عام 1993 أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومي، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد علي 500 مليار جنيه مصري، أي نحو 150 مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه في العام المذكور. ([[71]](#footnote-71))

وإذا كانت تلك هي التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت 135 شركة عامة، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو 14.8 مليار جنيه، كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التي مازالت مملوكة للدولة تبلغ 10 مليارات جنيه يضاف إليها 4 مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة في الشركات التي تم خصخصتها، وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام تصبح 28.8 مليار جنيه في عام 2000، أي ما يقابل 8.6 مليار دولار وفقاً لسعر صرف يلغ 3.35 جنيه مصري لكل دولار وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل خصخصته والتي أوردناها آنفاً. وهذا الرقم الذي ذكره وزير قطاع الأعمال العام (أكتوبر 2000) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام. ([[72]](#footnote-72))

وتعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن. كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائي الذي بيعت به نموذجاً تطبيقياً للإشكاليات والمحاذير المرتبطة بعملية التقييم أيا كان الطرف الذي يقوم بها. وتبدأ الصفقة بصدور تكليف من الحكومة المصرية في 3 فبراير 1993 لبيع الشركة وتوسيع قاعدة ملكيتها. وتم طرح كراسات الشروط للراغبين في الشراء في مارس من العام ذاته وتولي مكتب الخبرة الأمريكي (كوبر اند ليراند) تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو 76 مليون جنيه مصري، ورأت الشركة القابضة للصناعات الغذائية أن السعر أقل مما ينبغي رافضة نتائج التقييم، وعند إعادة التقييم تم تقدير أقصي قيمة سوقية لها وذلك من خلال المكتب الاستشاري للشركة القابضة للصناعات الغذائية عند سعر 140 مليون جنيه، وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة، حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسي كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ 150 مليون جنيه، فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خطاً إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط. وتجدر الإشارة إلى أن أرباح شركة بيبسي كولا المصرية في العام المالي 92/93 كانت قد بلغت 7.9 مليون جنيه مصري، وفي النصف الأول من العام المالي 93/1994 بلغت أرباحها نحو 4.5 مليون جنيه. وبعد أن تم بيع الشركة حققت خسائر بلغت 10 ملايين جنيه في عام 1995 رغم زيادة المبيعات وارتفاع سعر زجاجة المياه الغازية وزيادة الإنتاج وهي خسارة مفتعلة من قبل الإدارة الجديدة للشركة بعد خصخصتها وتستهدف تفادي دفع حوافز وأرباح للعاملين وتفادي دفع ضرائب عن الأرباح وهو سلوك اعتادت عليه الكثير من الشركات العالمية. ([[73]](#footnote-73))

ومن ناحية أخرى تعتبر صفقة بيع شركة النصر للغلايات " المراجل البخارية " علامة مميزة على الفساد الذي يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة 31 فداناً أي 130,2 ألف متر مربع، وتقع الشركة في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حي المعادي، على الجهة الأخرى من النيل. وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم 1100 عامل، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى 12 طن وبسعات تصل إلى 1300 طن بخار في الساعة ومراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحليه مياه البحر وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالي 1991، قبل أن تدخل في توسعات استثمارية حولتها إلى شركة "مدينة" وخاسرة قبل أن يتم بيعها، وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملاً متعمداً لتبرير بيعها، لأنه ليس هناك أي منطق في دخول شركة سيتم بيعها في استثمارات جديدة توقعها في أزمة مديونية، لكن "تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام في العديد من البلدان النامية لتبرير بيع شركات إستراتيجية تقوم بدور حيوي في الاقتصاد أمام المعارضين لهذا البيع. وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكي يتبع شركة "بكتل" العقارية العملاقة، وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح 16، 24 مليون دولار وهو سعر يقل كثيراً عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء حيث لا يقل سعر المتر على النيل مباشرة في مساحة متكاملة وكبيرة تقع مقابل المعادي، عن ثلاثة ألاف جنيه للمتر بما يجعل سعر الأرض وحده يزيد عن 390 مليون جنيه أي نحو 115 مليون دولار، وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكي " بكتل " وضع تقديره المتدني لسعر الشركة لصالح المشترين المحتملين وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التي تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية. وفي يوم 13/12/1994 قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ 11 مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ 6 مليون دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها 17 مليون دولار، وتم البيع إلى شركة أمريكية - كندية هي شركة "بابكو أند ويلكوكس" دون التزام الشركة المشترية بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات، وبعد خصم هذه المستحقات، أصبح المتبقي من ثمن الشركة نحو 2.5 مليون جنيه مصري، أي أقل من ثلاثة أرباع مليون دولار، وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بقيمة 600 مليون دولار إلى الشركة الأمريكية - الكندية المشترية لشركة المراجل البخارية. ([[74]](#footnote-74)) وقد تمت هذه الصفقة على الرغم من أنه كان هناك عرض أفضل يقضي بشراء الشركة والالتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار، أي ما يوازي 33.5 مليون جنيه مصري آنذاك، لكن المسئولين عن خصخصة الشركة اختاروا العرض الأسوأ في تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد اتخذ أبعاداً درامية في هذه الصفقة فإن الأمر انتهي بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء، فقد وجدت الشركة الأمريكية - الكندية التي اشترت الشركة أن مصلحتها تقتضي أن تشتري مصر المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام وبذلك كسبت الشركة المشترية السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعتنا الوطنية. ([[75]](#footnote-75)) وفي نفس السياق تمت عملية خصخصة شركة الأهرام للمشروبات والتي بلغ ربحها الصافي 45 مليون جنيه 94/1995 وتم بيعها بقيمة إجمالية 308 ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال6,60 سنة فقط، وقد ظهر واضحاً حجم الفساد الذي انطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات عندما عرضت شركة "هاينيكن" العالمية في شهر سبتمبر 2002 شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعددها 20.49 مليون سهم بسعر 14 دولار للسهم أي بقيمة إجمالية تبلغ 268.9 مليون دولار، أي ما يوازي 1325 مليون جنيه مصري. ([[76]](#footnote-76)) وإذا خصمنا من هذا السعر، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها في فبراير 2001 بقيمة 200 مليون جنيه، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح 1125 مليون جنيه تقريباً، أي ما يوازي 3,7 مرة قدر السعر الذي بيعت به!!!

وعلى سبيل المثال كذلك فقد كانت شركات مثل شركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وكذلك فندق الميريديان وشركة الزجاج المسطح كلها نماذج فقط لأمثلة واضحة على الفساد وإهدار المال العام. ([[77]](#footnote-77))

**1-8-4 - تأثير سياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي المصري:**

تحمل سياسة الخصخصة خطراً لا يجوز إطلاقاً التهوين من شأنه وهو عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والمالية والتجارية، فمع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للأجانب، سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب في الدخل القومي المصري، الأمر الذي سيؤثر على مقدار الدخل الصافي المتاح للشعب المصري وبالتالي على مستوي معيشتهم، فضلاً عن أن شراء الأجانب لأصول القطاع العام، ولو أنه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات في الأجل القصير - حينما يكون الشراء بالنقد الأجنبي - إلا أن ذلك سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل، حينما يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج، ونظراً لأن المشتري الأجنبي سيكون في الغالب من الشركات العملاقة دولية النشاط (الشركات متعددة الجنسيات) والمعروف عنها خطورتها وقدرتها الفائقة على المرواغة والتلاعب في الإفصاح عن حقيقة نتائج أعمالها " مثال ما حدث في شركة تعبئة الزجاجات المصرية - بيبسى كولا المصرية "، فسوف يصعب على الحكومة محاسبتها عن حجم أرباحها واستيفاء حق الدولة في الضرائب، بالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى خارج مصر ستؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر صرف الجنيه المصري. ([[78]](#footnote-78))

وقد وضع برنامج الخصخصة المصري الأجانب في مواقع مسيطرة في الاقتصاد المصري وبالذات في قطاع الأسمنت والمشروبات، فضلاً عن تدمير بعض القواعد المهمة في الاقتصاد المصري مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية). وتغطّي الحكومة ببيعها للقطاع العام وبالذات البيع للأجانب كما حدث في الأسمنت والمشروبات على العجز الكبير في التعاملات الخارجية وبالذات في التجارة السلعية، حيث بلغ العجز التجاري 12.5 مليار دولار في العام المالي 98/1999، وبلغ نحو 11,5 مليار دولار في العام المالي 99/ 2000، و نحو 9,4 مليار دولار في العام المالي 2000/ 2001، هذا فضلاً عن العجز التجاري غير المحسوب والمتمثل في الواردات السلعية المهربة التي تبلغ قيمتها السنوية أكثر من 4 مليارات دولار والتي تؤدي إضافتها إلى إظهار الرقم الحقيقي للعجز التجاري المصري الكبيرة. ([[79]](#footnote-79))

ومن ناحية أخرى، فإن سياسة الخصخصة، تحمل خطراً آخر وهو أنه في ضوء حقوق الملكية التي ستترتب للأجانب على الأصول التي قاموا بشرائها، فإن هناك خطراً في أن يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث معادٍ للأمن القومي والاستراتيجي لمصر. ([[80]](#footnote-80))

وسواءً تم هذا البيع للطرف المعادي مباشرةً أو تم بطريق التحايل وذلك بالبيع لطرف آخر على علاقة قوية بالطرف المعادي وداعماً له، فإن النتيجة واحدة. إننا نبيع مقدراتنا الوطنية وقلاعنا الصناعية والتجارية والمالية لأعدائنا. وقد جاء بيع الشركة المصرية للزجاج المسطح معبراً عن منطق برنامج الخصخصة الذي تنفذه الحكومة المصرية بشكل دقيق، هذا المنطق المتمثل في نزع ملكية الدولة والشعب للمشروعات العامة لصالح بيعها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، لمجرد البيع وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. وهو النموذج الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ويحاولان فرضه على الدولة المدينة التي تحتاج لإعادة جدولة ديونها أو للمزيد من الاقتراض. وهذا المنطق لا يراعي الطبيعة الإستراتيجية لبعض المشروعات ولا تحصل منه الدولة على مقابل عادل للشركات التي يتم بيعها، ولا يأخذ في اعتباره عند بيع الشركات العالية الربحية أنها ممول دائم لمالية الدولة، وأن بيعها سوف يؤثر سلبياً على الإيرادات العامة، وبالتالي على قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام الضروري، كما أن منطق الخصخصة لا يراعي مطلقاً أن مصر كدولة تواجه تحديات خارجية كبيرة متمثلة في وجود كيان استعماري استيطاني توسعي عنصري هو الكيان الصهيوني يجسد مشروع بقاءه على أنقاض وجودنا مصرياً وعربياً. سواء تعلق الأمر باستيعابنا في مشروع شرق أوسطي بقيادة صهيونية مدعمة أمريكياً وغربياً. أو بتفكيك أوصال اقتصادنا ليسهل اندماجنا في مشروع إمبراطوري أمريكي في القلب منه المشروع الشرق أوسطي بقيادة صهيونية.

وإذا كانت وزارة قطاع الأعمال العام قد أهدرت العديد من الشركات الإستراتيجية وباعتها بأقل من سعرها، وذهب العديد منها للأجانب، فإن برنامجها المستمر للخصخصة يتضمن العديد من الشركات الإستراتيجية سواء في قطاع الأدوية أو غيره من القطاعات المهمة وصولاً إلى القطاع المالي والمصرفي ممثلاً في بنوك القطاع العام.

وتعتبر الشركة المصرية للزجاج المسطح من أواخر الشركات العامة التي تم بيعها عن طريق عروض شراء من العديد من الشركات الأجنبية، علماً بأن المالك الرئيس لهذه الشركة هو القطاع العام الذي يملك أكثر من 70% من أسهمها متمثلة في ملكيات شركة الصناعات المعدنية (12.5%)، بنك الاستثمار القومي (11.4%)، بنك التنمية الصناعية (10%)، شركة التأمين الأهلية (8.8%)، الهيئة المصرية العامة للبترول (8.6%)، البنك الأهلي (7.4%)، شركة الشرق للتأمين (6.4%)، بنك الإسكندرية (5%)، وتملك شركة " بلكنجتون إنترناشيونال هولدنج بي في " الهولندية المملوكة بالكامل لشركة "بلكنجتون بي إل سي" البريطانية 10% من أسهم الشركة المصرية للزجاج المسطح. ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع 150 مليون جنيه. وقد بلغت قيمة الأرباح الإجمالية للشركة في سنة 2001 نحو 50.3 مليون جنيه بنسبة 33.5% من رأسمالها المدفوع. وتقوم الشركة بصناعة الزجاج المسطح الشفاف، وهي واحدة من الشركات النادرة في الدول النامية، وفي المنطقة بصفة خاصة، ولها سمعة إقليمية ودولية جيدة، وتدخل أعمالها ضمن أعمال العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع العقارات.وخلال عملية المنافسة بين الشركات الراغبة في شراء الشركة المصرية للزجاج المسطح، كانت شركة "جارديان" الأمريكية هي أول من تقدم بعرض للشراء، وهذه الشركة مملوكة ليهودي "دافيدسون" وتقدم سنوياً تبرعات ضخمة "للكيان الصهيوني"، أي أنها شركة معادية لمصر والعرب عموماً. ([[81]](#footnote-81))

**الفصل الثاني**

**خصخصة القطاعات الخدمية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**

كما ذكر من قبل فإن الخصخصة الكاملة للخدمات تنطوي على بيع القطاع العام لحصته المملوكة له في مشروعات عامة إلى القطاع الخاص، وهذا يشمل بيع الملكية والأصول الداخلة في العملية وحق امتلاك تشغيل خدمات، وبدل من أن تكون الحكومة المالك والمشغل تصبح الحكومة هي المنظم وهذا دور مهم جدًا. فعلى الحكومة التأكد من أن الخصخصة تفيد المواطن، ولا تقدم ببساطة فرص استثمارية لتحقيق أرباح طائلة من قبل الشركات وخاصة في الخدمات الاقتصادية، ويتم عادة تنظيم الخدمات المخصصة بموجب قوانين خاصة حيث لا يحتمل وجود منافسة مباشرة وتقوم بتنفيذها جهة حكومية بمعنى آخر يجب ألاّ يكون توجه الحكومة التنازل عمّا كانت تقوم به إلى شركة تحتكر هذه الخدمة، وتعطيها ببساطة الأرباح لكن يجب ألاَّ يتضرر المواطن من الخصخصة وهذه أساسية في الخصخصة. على شأن كذا دور الحكومة مهم في عملية تنظيم الأسعار والتعرفة والجودة والنوعية والأداء. وسوف نستعرض فيما يلي بعض القطاعات الخدمية التي تم خصخصتها في بعض البلاد العربية وآثر ذلك على التنمية وأيضا على المواطن في هذه البلاد.

**2-1- خصخصة التعليم:**

يجرى الآن وعلى نطاق واسع تحويل التعليم من دائرة السياسة إلى دائرة الاقتصاد، أو بتعبير ماركسي ([[82]](#footnote-82)) من البنية الفوقية إلى البنية التحتية، إننا ننتقل من مرحلة التعليم الجماهيري إلى مرحلة التعليم السلعة، وعلى التعليم أن يواكب هذه النقلة، وأن يقوم بالدور المطلوب منه، في إنتاج عامل مؤهل لنمط إنتاج مرن ومتغير، وتكوين مستهلك من طراز يلائم السوق. لقد أدت المدارس دورها المنوط بها سابقا، ففي القرون الوسطي، كانت أداة طيعة في يد الكنيسة ومن أجل إنتاج فئة تحمل التعاليم الدينية، وفي القرن التاسع عشر لعبت المدارس الابتدائية دورا في التنشئة الاجتماعية وفي تزويد العمل اليدوي بعمال مهرة، في قابلية للتصنيع، وقتئذ كانت تسمى الشهادة الابتدائية، شهادة القبول، أي الدخول في المرحلة الثانوية، وبذلك لعب التعليم الابتدائي دورا آخر مع تطور تجارى وتقنى، وهو الانتقاء والفرز، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن تجاهل التوسع في التعليم بالقومية وبالاستعمار. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، توسع التعليم وصار في اغلب المدن مجانيا، وتزايد عدد الحاصلين على المؤهلات العليا، وأيضا واكب ذلك توسع في سوق العمل، ولعبت المدارس الثانوية دورها في الانتقاء ومنح الاستحقاق لدخول الجامعة. وفي الدول النامية سيطر خطاب تنموي ووطني على التعليم، وكان على التعليم أن يحفظ هوية الأمة وتاريخها، أي يقوم بوظيفة إدماجية، وأيضا يعمل على نهضتها وتقدمها. ومع أزمة منتصف السبعينيات راحت الحكومات تتراجع، تحت ضغط الأزمة، عن الميزانيات المخصصة للتعليم الجماهيري، وبدأت في تخفيض نفقاتها إلى حين تنجلي هذه الأزمة، ولكن الأزمة لم تنجلي، بل دخلت المجتمعات مرحلة جديدة في الإنتاج وفي الاستهلاك، إنها العولمة: بما يعنى، تغير سوق العمل، تغير أنماط الإنتاج، تغير في العلاقات الاجتماعية، وفي الكوارث أيضا، وفي شكل الدولة، أي في السياسة والحكم.

على سبيل المثال، لم يعد سوق العمل في حاجة إلى كل هذه الأعداد من خريجي الجامعات، في الوقت الذي تعانى فيه الحكومات من عجز في الموازنات، فهناك 50% إلى 60% من فرص العمل لا تحتاج إلا لتأهيل ضعيف. يشير كريستيان موريسون بوضوح، في وثيقة أصدرتها مصالح الدراسة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين OCDE سنة 1996، إلى الكيفية التي يتعين على الفئة الحاكمة أن  تتصرف بها. فبعد استعراضه لبعض الخيارات المتعذرة، يقول:« بعد هذا الجرد للإجراءات المحفوفة بالمخاطر، يمكن، على العكس، اتخاذ العديد من التدابير التي لا تخلق أي صعوبة سياسية (...) فإذا قلصنا نفقات التسيير، فيتعين الحرص على عدم خفض كمية الخدمة، حتى ولو تراجعت نوعيتها. يمكن، على سبيل المثال، خفض اعتمادات تسيير المدارس أو  الجامعات، ولكن من الخطر تقليص عدد التلاميذ أو الطلبة. فالعائلات ستعارض بقوة رفض تسجيل أبنائها، لكنها لن تعارض تقليصا تدريجيا لنوعية التعليم، ويمكن تدريجيا وبشكل محدود بلوغ مساهمة من الآباء أو إلغاء نشاط ما. ويجري ذلك تدريجيا، في مدرسة معينة دون المؤسسة المجاورة، تفاديا لإثارة استياء عام للسكان»، ويبدو أن هذه النصيحة أتت بثمارها، فلم يتخلص أي نظام دفعة واحدة من التعليم المجاني، بل عمل على تحويله إلى سلعة رديئة. وأيضا خلال المؤتمر الحادي عشر للجمعية الأوربية للتعليم الدولي في مستريخت، 1999 *Visions of a European Future : Bologna and Beyond*(تصور مستقبل أوربا : قمة بولون وما بعد)، أشار خبراء، أن البلدان المصنعة «دخلت في طور ما بعد إضفاء الطابع الجماهيري» وأن «الارتفاع المذهل لعدد الطلبة في الثلاثين سنة الأخيرة بلغ نهايته». في هذه المرحلة أصبح على اقتصاد المعرفة ([[83]](#footnote-83)) أن يكون الأكثر تنافسية والأكثر دينامكية في العالم، وهو القادر على تحقيق نمو اقتصادي مستديم، وأصبح على المدرسة الآن أن تتكيف مع متطلبات العولمة، أو بالأحرى، مع متطلبات السوق الليبرالي الجديد.

**2-1-1- خصخصة التعليم في مصر:**

لقد انتهج النظام الحاكم في مصر سياسة الخصخصة في التعليم منذ وقت مبكر، في نهاية سبعينيات القرن الماضي، تحديدا عام 79، عندما أصدر قانونا يمنح القطاع الخاص حرية إقامة مدارس خاصة، ربحية أو استثمارية، تلك هي الخطوة الأولى في خصخصة خدمة التعليم، وتوسع هذا المجال وراح ينشىء معاهد وجامعات خاصة، ودخلت الحكومة نفسها بحصة في هذا المجال، فسعت إلى إقامة مدارس ذات طابع ربحي، وهى مدارس اللغات، واستخدمت في ذلك مدارس عامة. وتحت ضغط المنح والقروض والأبحاث المشتركة بين الجانب المصري والأمريكي، استجابت مصر لرؤية الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي، والتي تقضى، بأن الدول النامية ليست في حاجة إلى تعليم أكاديمي، بل في حاجة إلى تعليم مهني وتعليم أساسي، وراحت الحكومة المصرية تروج هذه الدعاية وتخطط لها تحت ما يسمى بتطوير التعليم، مثلا؛ في عام 1981 قام الوزير بالتعاقد مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية USADI من أجل الحصول على تمويل لتنفيذ برنامج المباني، ولكنه وفي نفس العام أجرى الوزير تحويلا في الاتفاق لكي يخصص جزء من المنحة للعون الفني في مجالات، المناهج، والإدارة، ونظم المعلومات. وفي عام 1983 يبرم تعاقد آخر، يتشكل بمقتضاه عدد من ورش العمل، تتولى القيام بأبحاث تفصيلية حول التعليم الأساسي. وفي ظل أزمة الثمانينيات، استجاب النظام لنصيحة البنك الدولي بتخفيض سنوات التعليم الأساسي إلى 8 سنوات بدلا من تسع سنوات، وذلك لمواجهة عجز الموازنة وتقليص الإنفاق العام. ورغم تضارب حصة التعليم من الإنفاق العام، فترى دراسات أنه تم تخفيض الإنفاق، بينما هناك من يرى أن نصيب الإنفاق في التعليم كان مصحوبا بزيادات ضئيلة إبان التسعينيات، ولكن الثابت في هذه الدراسات هو ضعف نصيب الطالب من جملة الإنفاقات التعليمية، فمعظم الميزانية تذهب للأجور والأبنية. ولكن كان هناك ما أكثر فاعلية وتدميرا من تقليص الإنفاق، ألا وهو "تبوير السلعة"، أي جعلها تتحول إلى سلعة رديئة لا يقبل عليها إلا الفقراء، مثل حصتهم من التموين، أو رغيف الخبز المدعوم. أهمل النظام التعليم لكي يتحول من تلقاء نفسه إلى عبء على المتعلمين وأولياء الأمور والمدرسين، ويتم تصويره بأنه صار عبئا على المجتمع ككل، وذلك عبر فوضى عارمة في السياسات المتبعة في هذا المجال، فتذهب الخدمة إلى التسلع عبر الدروس الخصوصية وزيادة المصروفات المدرسية، بالإضافة إلى التوسع في نظام الانتساب في الجامعات، ونظام التعليم المفتوح، وأخيرا فأنه **بصدور قانون معايير الجودة والاعتماد في التعليم**، تأخذ الخصخصة مسارا حاسما ومتصاعدا نحو توسيع رقعة التعليم الخاص، والتخلص من مراحل تعليمية كاملة؛ الإعدادي والثانوي والجامعي، وهى المراحل الأكثر كلفة في التعليم، والتوقف فقط عند مرحلة التعليم الابتدائي، كما تنص الاتفاقيات الدولية المختلفة المتعلقة بهذا الشأن، والصادرة عن الأمم المتحدة! أي توفير تعليم مدته 6 سنوات للجميع.

**الأطراف الداخلية والخارجية التي تقود هذه السياسات**:

ولعل أهم طرف داخلي يقود سياسات خصخصة التعليم هو لجنة السياسات بالحزب الوطني. هذه اللجنة هي التي عملت على صياغة قانون معايير الجودة والاعتماد، قانون 82 لسنة 2006، وأيضا هي التي قدمت رؤيتها لمستقبل التعليم في مصر، الجامعي وقبل الجامعي، وأيضا خطتها في كادر المعلمين، واللائحة الطلابية، وذلك في الأوراق إلى قدمتها إلى المؤتمر الرابع للحزب في سبتمبر 2006. يأتي بعد ذلك، رجال الأعمال وأصحاب المدارس الخاصة، ثم لجنتي التعليم بمجلسي الشعب والشورى. أما الأطراف الخارجية، فعلى رأسها، منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ووكالة التنمية الأمريكية، والدول التي وقعت اتفاقيات مع مصر خاصة بهذا الشأن، وبعض الشركات التي ستدخل كطرف في العملية التعليمية. على سبيل المثال، نظم البنك الدولي، عبر فرعهSFI (شركة التمويل الدولية)، في يونيو 1999، بواشنطن مؤتمرا بعنوان صريح: "فرص الاستثمار في التعليم الخاص بالبلدان النامية. كما أنشأت شركة التمويل الدولية مؤخرا مصلحة *Edinvest* وهي«منتدى خاص بالأشخاص والشركات والمؤسسات المهتمين بالتعليم بالبلدان النامية» والتي « تقدم معلومات لإتاحة الاستثمارات الخاصة على نطاق واسع». وتقوم *Edinvest* بإرشاد المستثمرين بشأن الإمكانيات التي تتيحها سوق التعليم بالبلدان النامية. أما موقعها على الانترنت فهو تحت الرعاية المالية لشركات خاصة مثل *Eduveres.com* et *Caliber*. كما كان البنك الدولي و SFI شركة التمويل الدولية حاضرين بقوة في المؤتمر الأول  لسوق التعليم العالمية  World Education Market في  فانكوفر Vancouver في مايو 2000. وفي ندوة واشنطن، عبر جاك ماس المتخصص في تقديم المقترحات التعليمية *Lead Education Specialist* بشركة التمويل الدولية SFI، عن إعجابه بتلك المدرسة الثانوية في غامبيا التي تقدم « تعليما من الطراز الأول» بمبلغ 300 دولار أمريكي في السنة. **وفي هذا السياق، علينا أن نعرف أن نفقات التعليم العالمية تقدر بنحو 2000 مليار دولار، أي أكثر من ضعف مبيعات السوق العالمية للسيارات.** هذا المبلغ الضخم يسيل لعاب عدد كبير من المستثمرين المشتاقين إلى استثمارات مربحة، وبوجه خاص إلى استثمارات مربحة باستمرار.

**لقد وقعت مصر على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ([[84]](#footnote-84)) الخاصة بتحرير الخدمات، وهذه** الاتفاقية تضم 12 بندا، ويأتي التعليم في المرتبة الخامسة تنص على:

**-** لا يسمح للدولة أن تأخذ مقاييس احترازية، عليها إلغاء كل ضوابط من شأنها أن تحد من عدد المستثمرين، أو حصتهم من السوق، أو مشاركتهم في الرأسمال وعدد العمال الأجانب.

**-** الإعلان عن كل إعانة عامة ممنوحة لقطاع من القطاعات المخصخصة وفتح مفاوضات مع هيئات المنظمة ضمانا لتساوي الامتيازات بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

وتميز منظمة التجارة العالمية بين أربعة أشكال للتبادل التجاري العابر للحدود في قطاع الخدمات؛ **"الاستهلاك في الخارج"، و**يقصد به في وثائق منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتعليم، تصدير الخدمات التعليمية، ومفاده أن الطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم هم عبارة عن مصدرين مفترضين لصناعة المؤسسات التي تلقوا فيها تكوينهم، أي أن الطالب ينظر إليه بوصفه حاوية لبضاعة. و**"تموين الخدمات العابر للحدود"،** في هذا الإطار يدخل ما يسمى "التكوين عن بعد" FAD يتم تشجيع الشباب على الاستفادة من شبكة الانترنيت، عبرها يتم بيعهم وحدات دراسية دون الحاجة إلى فصل أو مدرج. هذا النموذج من التعليم يتوافق مع شبه إلغاء للمعارف والعلوم الإنسانية من البرامج التعليمية المعتمدة حاليا مقابل التضخيم من الوحدات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات؛ تسيير، تسويق وتجارة وتهميش لدور الأستاذ أو المدرس. إنه عالم افتراضي سيرفع من أرباح شركات الاتصالات والبرامج المعلوماتية، **و"الحضور التجاري"،** أي تعبيد الطريق للشركات المتعددة الجنسيات لفتح أو تسيير مؤسسات تعليمية داخل أي بلد من البلدان الأعضاء في المنظمة مع ترك المجال للمنافسة تتحكم في مصير غلق أبوابها أو توسعها. **و"حضور الأشخاص الذاتيين"،** قبول مدرسين وباحثين خارج بلدانهم الأصلية، لمدة معينة، على أرض أي بلد، دون التعرض لأي إجراء يحد من عددهم ويكون له وقع سلبي على توسع السوق.

**خطاب (دعاية) تلك الأطراف**:

ويتأسس خطاب هذا الأطراف حول مفاهيم **"الجودة"**، "**اللامركزية"،** **"المشاركة المجتمعية.** ويعد **مفهوم الجودة:** من المفاهيم المحورية في خطاب النظام، وهو لا يعنى بأي حال من الأحوال إلا جودة المنتج في ظل المنافسة العالمية، عند طرحه في الأسواق عليه أن تكون لديه القدرة على المنافسة وأيضا المرونة. وهو مفهوم اقتصادي ليبرالي جديد، وهنا مرة أخرى يتقاطع الخطاب التعليمي بالخطاب الاقتصادي، بل الاقتصادي هو الذي يهيمن على المجال التعليمي.ومفهوم "الجودة" وفقا للصياغات الدولية والمحلية، يربط بين المدرسة والسوق، أي أن المدرسة عليها أن تجهز الأيدي العاملة لخدمة السوق، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تفتح المدرسة نحو عالم المقاولات والشركات، فتصير هي سوقا أيضا.

**أثار هذه السياسات على الخدمة من حيث الإتاحة والجودة:**

وهذا التوجه ربما يسعى بالفعل إلى استيعاب شامل للتلاميذ على مستوى المجتمع كله، ولكن ذلك في حدود المرحلة الابتدائية فقط، أي تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، مع تذويده ببعض المعلومات عن التاريخ والجغرافيا.. أما المراحل الأخرى والمتقدمة في التعليم فهي تقدم لمن يقدر على تكلفتها، وهى بذلك تستبعد معظم الطبقات الاجتماعية، ما عدا طبقة محدودة تقدر على تكاليف هذه السلعة. أما من حيث الجودة، فرغم أن لا يوجد تعريف للجودة بشكل محدد في هذا القانون، إلا أنه يمكن القول بأنه لا توجد جودة في ظل تمييز طبقي أو ديني أو ثقافي أو جنسي. بالإضافة إلى أنه وفقا لهذا القانون سيتم تسريح عدد ضخم من المدرسين والعاملين بالوزارة لصالح البطالة، وهذا يشكل معاناة مضاعفة للأسر الفقيرة وحتى المتوسطة.

**2-2- خصخصة الخدمات الصحية:**

**2-2-1- خصخصة الصحية بالسعودية:**

تنفق المملكة العربية السعودية نحو 11% من ميزانيتها السنوية على الخدمات الصحية، ومع هذا فإن ذلك لا يكفي الأمر الذي أدى إلى وجود مظاهر نقص في الإمكانيات الصحية. وإلى جانب ذلك تواجه الخدمات الصحية زيادة مستمرة في الطلب على خدماتها نتيجة المعدل السكاني البالغ 3.7% سنوياً والذي يعد من أعلى المعدلات على مستوى العالم. ولهذا فلقد حرصت دول كثيرة على البحث عن بدائل لتمويل خدماتها الصحية للحفاظ على مستويات جيدة للرعاية الصحية. وبينت دراسات عديدة أن خصخصة المستشفيات العامة هي السبيل لتوفير التمويل اللازم للخدمات الصحية والحفاظ على جودتها العالية.

ولقد تضمنت أهداف واستراتيجيات خطط التنمية السعودية اهتماماً بموضوع الخصخصة، وتشكلت هيئة وزارية لهذا الأمر. ونصت خطة التنمية الصحية السادسة (1415-1420هـ) ضمن أهدافها على التالي :

" تمكين القطاع الخاص من المشاركة مع وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى في تقديم الخدمات الطبية وفق الضوابط المنصوص عليها والمساهمة في تطوير الخدمات الصحية وتشغيل مرافقها".

كما تضمنت الخطة التالي :

"دراسة احد البديلين التاليين :

* تحويل المستشفيات إلى القطاع الخاص وتشغيلها على أسس اقتصادية بحيث تدفع لها الدولة تكلفة علاج كل مريض يحال إليها من مراكزها الصحية.
* إنشاء مؤسسة عامة أو شركة مساهمة للمستشفيات ذات استقلال ومرونة إدارية ومالية تشارك الدولة في إدارتها وتتقاضى تكاليف العلاج من وزارة الصحة بالنسبة للمرضى الذي يتم تحويلها من مراكزها الصحية".

وهذه الأهداف التي تضمنتها الخطة السابقة تشير بوضوح إلى أن الدولة تدرس باهتمام تطبيق خصخصة المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة.

كما نصت خطة التنمية الصحية السابعة (1420-1425هـ) على التالي:

" تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بعمل أكبر في تمويل إنشاء المرافق الصحية وإدارتها".

كذلك نصت سياسات الخطة على التالي :

"إجراء دراسات جدوى لمختلف بدائل التمويل سواء في مجال إنشاء المرافق الصحية وتجهيزها أو في مجال تشغيلها بما في ذلك جدوى تخصيص بعض الخدمات أو المرافق الصحية".

ولقد أقر المجلس الاقتصادي الأعلى في جلسته المنعقدة في 1/12/1423هـ الموافق 3/2/2002م القطاعات المتاحة للتخصيص ومن بينها القطاع الصحي.

وفي ذات الاتجاه صدر في 22 جمادي الآخرة 1422هـ قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على عمل الأطباء السعوديين الاستشاريين العاملين في المؤسسات الصحية الحكومية خارج أوقات الدوام الرسمي وفي أيام العطل الرسمية في المرافق الصحية الحكومية التي يعملون بها مقابل رسوم مالية.

ويرى أحد الباحثين السعوديين أن من أبرز المبررات التي تدفع إلى الأخذ بخصخصة المستشفيات العامة بالسعودية هي:

* إن خدمات المستشفيات تعد من أغلى أنواع الخدمات في المملكة وعلى مستوى العالم، وتشهد تصاعداً مستمراً يوماً بعد آخر.
* إن الطلب على خدمات المستشفيات يشهد ازدياداً كبيراً نتيجة لعدة عوامل منها: النمو السكاني في المملكة البالغ 3.7% والذي يعد من أعلى المعدلات على مستوى العالم، إضافة إلى نمو الوعي الصحي، وارتفاع متوسط العمر المأمول للحياة Life Expectancy الذي بلغ 72 عاماً، وتغير نمط الحياة في المجتمع السعودي الذي أصبح يميل إلى الخمول وقلة الحركة، تغير أنماط الأمراض Patterns of Diseases

الطبية كما أن عملية الخصخصة قد تؤدي إلى تقليص القوى العاملة الفائضة وهي المشكلة التي شهدتها بعض الدول، ولكنها وجدت علاجاً ناجحاً في ماليزيا وسنغافورة –على سبيل المثال- حيث تم إعادة تأهيل بعض القوى العاملة الفائضة وتبعاً تحولت إلى قوى منتجة حافظت على عملها.

كما يذكر هذا الباحث أن خصخصة المستشفيات العامة لا تعني تحميل المواطن أعباء مالية جديدة بقدر ما تعني إدخال أساليب تشغيل جديدة تعتمد الإدارة الاقتصادية واحتواء التكاليف والفعالية والمرونة والاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والاعتناء بجودة الخدمات المقدمة للمرضى.

**2-2-2- خصخصة الخدمات الصحية في مصر:**

إن تطبيق سياسات خصخصة الصحة في مصر شأنها شأن كل سياسات الخصخصة قد مرت بمراحل طويلة تدريجية يتم من خلالها تغيير هيكلي في شكل القوانين والقواعد المنظمة للإدارة والمؤسسات الصحية المختلفة كما يتم أيضا أثنائها تعويد متلقي الخدمات تدريجياٌ على قبول الخصخصة كحل أمثل لتحسين الخدمة.

وقد قامت دعوة الحكومة المصرية لخصخصة القطاع الصحي في مصر على فكرتين أساسيتين هما:

1. **عيوب النظام الحالي:**

وتتلخص في نظر الحكومة العيوب والمشاكل التي يعانيها التأمين الصحي أو النظام الصحي بشكل عام في:

* + أن المشكلة الأولى للخدمات الصحية في مصر هي الجودة وأنه حتى تتحقق هذه الجودة لا بد من المنافسة التي يحققها بشكل كبير دخول القطاع الخاص.
  + أن الهيئة أو المؤسسة القائمة على الخدمة الصحية تقوم بالإدارة وتقديم الخدمة والرقابة عليها وتولي مسؤولية جمع الاشتراكات أو تمويل خدماتها مما يشتت و يوزع من مهام هذه المؤسسة بالشكل الذي يؤدي بالنهاية إلى سوء الخدمات وأنه لإصلاح هذا في نظرهم لابد من فصل التمويل عن تقديم الخدمة.
  + المركزية ولتلافي هذا القيام بزيادة سلطة المحليات في التعاقد وإلغاء التعاقدات المركزية.
  + عدم وجود المشاركة المجتمعية ولحدوث هذا يجب عدم الاكتفاء بدفع اشتراك، دفع ثلث ثمن الخدمة.
  + التمويل وتداعي النظام التمويلي الحالي للتأمين الصحي، وأن التأمين الحالي يعاني من عجز في ميزانياته.

1. **مزايا النظام القادم:**

* **التعميم**

الحديث على مد مظلة التأمين الصحي لتشمل كل أفراد الشعب وبالتالي كسب تأييد الكثير من الفئات غير المدرجة في النظام الحالي.

* **حرية الاختيار**

بأن المؤمن عليه سيحق له في ظل النظام الجديد اختيار الجهة أو المستشفي التي ستقوم بعلاجه ولن يكون مضطراً للانتظار أو تقبل العلاج من جهة ذات جودة سيئة.

وربما قد عملت الحكومة المصرية بدفع من الهيئات الأجنبية جاهدة في قضية خصخصة الخدمات الصحية على اتجاهين:

1. **الخصخصة من داخل الخدمات الصحية العامة تمهيد لفصل التمويل عن الخدمة وبيع المؤسسات التأمينية والعامة.**

إن التجريف المتواصل والحفر تحت أساس المؤسسات الصحية العامة، والتبوير الطويل لإمكانات التأمين الصحي وذلك عن طريق محاصرته تمويلياً وقطع إمداد الأطباء عنه والإساءة إلى سمعته أدى إلى فض الناس من حوله و"ليس هناك ما هو أقسى على بناء التضامن، من انفضاض المتضامنين من حول مشروعهم". وقد دارت سبل التجريف على طرق عدة نسوق منها الأتي:

1. تقليص أقسام العلاج المجاني بالوحدات والمستشفيات الحكومية بحيث ينتظر الفقراء فحص الخبير الاجتماعي.
2. انتهاج سياسة استعادة التكلفة Cost Recovery Policy.
3. إنشاء أقسام العلاج الاقتصادي بأجر لغير المؤمن عليهم، ثم العلاج الفندقي الذي يحصل فيه الطبيب على أتعابه من مريضه بعيادته الخاصة، ويوفر له أقصى فائدة من استضافته في خدمات المستشفي الحكومي في الإقامة السريرية والخدمة التمريضية والتحليل المعملي، أو الحصول على الأتعاب في العيادة الخاصة وإجراء الجراحة في القسم المجاني بالمستشفي الحكومي، وغيرها من أساليب التربح على حساب الفئات الأكثر فقراً.
4. وكانت أوسع خطوات الخصخصة للخدمات العامة من الداخل هي "العلاج على نفقة الدولة"

* وشكلت هذه الوسيلة أداة تجريبية لتعويد المرضى على فكرة البوليصة المقترحة في خطة الحزب الوطني مؤخراً.
* وقد لعبت الأموال المحصلة من العلاج الجزئي على نفقة الدولة دوراً مقصوداً في فتح شهية الأطباء والجراحين ومديري مستشفيات اليوم الواحد وبقية أعضاء الإدارة، لتكوين مهارات الطبيب "كرجل أعمال" في مؤسسته العامة،كما أشارت إلى ذلك بوضوح دراسات المستشارين الأجانب الموجودين في مصر
* وقد مهد أسلوب " العلاج على نفقة الدولة" الطريق أمام وزارة الصحة لكي تسفر عن نيتها في التخلي عن أداء الخدمة، لا لضمها إلى منظومة التأمين الصحي وإنما لتهريب المؤسسات العامة وحجبها عن الملكية الاجتماعية للأمة، من خلال خطة يجرى الحديث عنها تحت شعار "اللامركزية".

1. **الخصخصة عن طريق ما يعرف باستراتيجيات الانفتاح وتحت مسمى الاصلاح الصحي**
   * **مرحلة السبعينات**

وهي المرحلة التي عرفت بمرحلة سياسات الباب المفتوح والتي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد كما قدمت ارض خصبة لما يعرف بمشاريع الإصلاح الصحي فقد أخذت في هذه الفترة مؤسسات المعونة الأمريكية والبنك الدولي في كتابة التقارير وتنفيذ المشاريع والتي يعتبر من أهمها في هذا الوقت هو البدء لتحضير مشروع cost recovery وهو مشروع يمكن المستشفيات من استعادة تكلفة العلاج، وكانت هذه الفكرة مقدمة لخصخصة العلاج بالمستشفيات لغير الخاضعين للتأمين الصحي، وتمثلت نصائح استعادة التكلفة في صور متعددة للحصول على العلاج في المستشفيات العامة، بعد تغيير متواصل داخلي قانوني مستتر ومتوالي في اللوائح المنظمة لعمل المستشفيات والعيادات والصيدليات الحكومية، دون عرضها على المجالس النيابية.

* + **مرحلة الثمانينات**

وفي هذه المرحلة وبعد دراسة صندوق النقد الدولي 1982 وثلة من دراسات جامعة هارفارد

قدمت هيئة المعونة الأمريكية أربع خطوات لما سمته الإصلاح الجزئي التمهيدي كانت امتداد لخطوات إصلاح السبعينات وتتلخص الخطوات في التالي:

1. برامج "تحسين الجودة" التي لا تزيد عن كونها ستاراً لإقناع الشعب بتخليه عن مؤسساته التأمينية المجرفة والمثقلة بالعمل، ومعالجة المرضى بدواء جانبي مقلل للألم. كما قدمت هذه البرامج فكراً يدعو إلى تأهيل الطبيب الشاب لكي يصبح رجل أعمال يحقق أهدافاً للتوازن المالي للقيادة أو المؤسسة التي يعمل بها، و ينتظر منحه حافزاً مالياً يزيد عن راتبه إذا حقق مضمون الخطة الموضوعة له.
2. وإذا نجحت المؤسسة التي يعمل فيها الأطباء كرجال الأعمال الجدد في تقديم الخدمات المحدودة، أمكن منح المؤسسة شهادة "الاعتماد".
3. وصاحب هذه الإصلاحات المحدودة تحت عنوان"الجودة واعتماد المؤسسات" برامج استعادة التكلفة التي تحدثننا عنها.
4. كما امتد برنامج الإصلاح الجزئي إلى برامج الحصول على المعلومات الحيوية عن السكان وكل نشاطات الريف (Data for Decision Making DDM) وبهدف مواجهة سريعة للتزايد السكاني مع بناء وحدات لتنظيم الأسرة في الريف.
   * **مرحلة التسعينيات** ( برنامج الإصلاح الصحي كاملاً):

وفي هذه المرحلة قدمت الهيئات الأجنبية مشروع دولي \_ أمريكي متكامل للإصلاح الصحي في ستة دراسات شاملة تمخضت بعد ذلك عن مشروع الإصلاح الصحي في النصف الثاني من التسعينيات، وربما يكون ملخص جوهر هذه الدراسات في الآتي" أنه مطلوب أن تقتصر الخدمة الطبية لمدة 15 سنة على رعاية صحية أساسية جيدة. و قد اعتبر أن تقديم هذه الخدمة الجيدة المحدودة كفيل بمواجهة80% من مشاكل الشعب الصحية، كما أن الاقتصار عليها يوفر ميزانية لاستدامتها. أي أنه بإنهاء مهمة هيئة التأمين الصحي، تتاح ميزانيته الناتجة عن الاشتراك السنوي للأعضاء لتدعم الخدمات الصحية الأولية المقترحة. وتوضع الأموال في صندوق يوفر دفع الأجر الأساسي للعاملين، وجزءاً من تكلفة الخدمة، أما الحوافز المقدمة للأطباء، وهي تزيد عن المرتب، فتأتي مما يدفعه المرضى من رسوم متعددة عند تلقيهم الخدمات الصحية المختلفة. كما أنه بإنهاء مهمة هيئة التأمين الصحي، لتصبح مجرد صندوق للرعاية الصحية الأساسية، يتخلى الصندوق عن مؤسساته وما يقدم فيها، وتكون قد حلت محل الرعاية الأولية لأعضاء الأسرة. وتؤول المستشفيات التأمينية إلى أقسام الصحة بالمحافظات لتديرها حسب الأصول المالية بالإيجار، أو تعرضها للبيع لتدخل في السوق، فتمكن وزارة الصحة بدورها من الاستغناء عن خدماتها ومؤسساتها لنفس السوق، وينفتح باب الرعاية الثانوية وعلى المستوى الثالث والكارثي من خلال شراء الخدمة من السوق، في مشوار طويل في طريق خصخصة الخدمات الصحية العلاجية".

وفي يونيو عام 1998، وافق البنك الدولي نهائياً على "برنامج الإصلاح الصحي" في مرحلته الأولى (للتطبيق في ثلاث محافظات: الإسكندرية، والمنوفية، وسوهاج، بين أعوام 1998 – 2003)، وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، على أن تقوم وزارة الصحة بدور الوكالة أو العميل المنفذ لمبادئ البرنامج Executive Agent.

كما تضمنت الاتفاقية قيام وزارة الصحة بإعادة هيكلة أدوارها القديمة، وتنظيم العلاقة بين كياناتها الصحية المختلفة، ورفع قيمة جودة الأداء للخدمات.

ونص الاتفاق صراحة على أن يقوم التأمين الصحي "بالتخلي تدريجياً عن تقديم الخدمة والتركيز على شرائها من القطاع الخاص وذلك لفصل التمويل عن تأدية الخدمة لخلق جو من المنافسة". كما ادعى الاتفاق بأن ذلك "يسمح لكل جهاز صحي بنمو موارده البشرية والتركيز على إدخال تحسينات داخل الجهاز من ناحية الجودة والفاعلية".

ونتيجة لما سبق فقد لاقى مشروع خصخصة الخدمات الصحية في مصر الكثير من المعارضة والرفض، فالمعارضون والرافضون لهذا المشروع يرون أن مشروع الخصخصة المقترح ما هو إلا تحويل للتأمين الصحي من تأمين اجتماعي إلى تأمين تجارى حيث يعتمد التأمين الصحي التجاري على الربح وبالتالي يجب على شركات التأمين التأكد من ذلك عن طريق تحصيل اشتراكات أعلى بكثير من ما تدفعه أو مما يمكن أن تقدمه من خدمات. وحيث طبعا ان المرض غير مضمون فكيف تؤمن هذه الشركات نفسها؟ تطلب الشركات من المؤمن عليه فحوصات طبية قبل التأمين للتأكد من حالته الصحية، وبناء على ذلك وعلى عمر المؤمن عليه يتحدد قسط التأمين الشهري. فنرى أن صغار السن يدفعون أقساط أقل و من في سن الشيخوخة ومن لديه مرض يدفع قسط أعلى من السليم. أقساط التأمين الصحي التجاري ليست فقط أعلى بكثير من ما يدفعه المواطنون الآن في التأمين الصحي الاجتماعي ولكن أيضا يدفعها المواطن لكل فرد في أسرته على حدة.

**أهم مشاكل هذا النوع من التأمين**:

1. **المظلة التأمينية:**

شركات التأمين الخاصة لا تمنح مظلة بلا حدود، بمعنى وجود حد أقصى للمبلغ المصروف للمؤمن عليه. فمثلا تضع الشركة حد أقصى للولادة الطبيعية يختلف عن الحد الأقصى للولادة القيصرية...الخ. يعنى مع حدوث أي مضاعفات تؤدى إلى الزيادة عن الحد الأقصى يدفع المؤمن عليه الفرق. و ليس هذا فقط ولكن المشكلة عادة تقع في البنود والتفاصيل الملحقة بالعقد التي تصاغ على أيدي محاميين مهرة لكي تضمن أن الشركة لا تنفق الكثير فنرى مثلا إذا أنجبت الأم طفل غير مكتمل النمو واستوجبت الظروف وضع الطفل في حضانة، هل تغطى الشركة هذا؟ إذا غطته يكون في أضيق الحدود يعنى مثلا تجد العقد ينص على تغطيته لأسبوع فقط وإذا لم يكتمل نمو الطفل لا قدر الله في هذا الأسبوع فتلك ليست مشكلة الشركة وتتوقف الشركة عن الدفع ويدفع المواطن كل ما يملك على العلاج ثم يتوقف بعد أن تنفذ نقوده و بعدها...! وينطبق هذا المثال على أي وكل ما هو خارج المألوف من الأمراض، خاصة في حالات الأمراض المستعصية مثل السرطان وغيرها. والخلاصة أن الخدمة التي يحصل عليها المؤمن عليه تغطيه بحد أقصى في حدود المألوف الذي كان من الممكن أن يستطيع هو دفعه أما إذا زاد الأمر عن ذلك فأن الشركات تتملص قانونا حسب العقد المبرم، ويدخل المؤمن عليه في منافسة غير متكافئة ضد الشركة ومحاميها المهرة.

1. **مستوى الخدمة:**

عادة تتفق شركات التأمين الخاصة مع عدد محدود من المستشفيات والأطباء وتكون هناك بنود صارمة في العقود على التغطية خارج هذه المستشفيات. والمشكلة هنا طبعا أن المستشفيات نفسها تتلقى مرضى من خارج المظلة التأمينية فنجد أن طالب الخدمة العلاجية تحت مظلة التأمين يلقى معاملة مختلفة تماما عن معاملة الأخر الذي يدفع مباشرة للمستشفي.

1. **دعوى تحسين مرتبات الأطباء والعاملين:**

أما عن دعوى زيادة مرتبات الأطباء والعاملين في المستشفيات لكي يستطيعوا تقديم خدمة أفضل، فدعونا ننظر على حال الأطباء والعاملين في المستشفيات الاستثمارية الخاصة. عند إنشاء المستشفي تحرص على حصد بعض كبار الأسماء في عالم الطب وطبعا هذه الأسماء هي التي ستقوم عليها سمعة المستشفي وبالتالي تعرض عليهم مرتبات خيالية. تنشئ المستشفي وتنجح وتحقق سمعة هائلة ويظن الجميع أن العاملين بهذه المستشفي يتقاضون أجور مختلفة لكن الحقيقة أن العاملين يتقاضون أجور متواضعة جدا، يعملون أكثر بكثير من ساعات العمل القانونية، لا تزيد مرتباتهم لما يزيد عن خمس سنوات بالرغم من الزيادة المستمرة في تكاليف العلاج في المستشفي. وعلى سبيل المثال لا الحصر رفضت إحدى المستشفيات الاستثمارية مبلغ ستين ألف جنيه كتأمين من أحد المرضى قبل البدء في عملية له وطالبته بإيداع مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين قبل العملية، فإذا كم ستتكلف العملية؟!! فنرى الاستغلال في أبشع صوره، نخبة من الأساتذة الكبار يتقاضون أعلى المرتبات في حين أنهم مشرفين عامين في المستشفي يحضرون مرات قليلة أسبوعيا، أما باقي العاملين من أطباء وممرضات وفنيين وعاملين فليس لهم أي حقوق في المبالغ الطائلة التي تحصٌل. ولا تكتفي تلك المستشفي بهذا الحد بل عندما غيرت الدولة ضرائب الدخل قامت المستشفي بمنتهى البجاحة بخفض أجور العاملين بها لكي يظلوا يتقاضوا نفس المبلغ.

**2-3- خصخصة المصارف:**

رغم أن الخصخصة نُفذت في مشاريع صناعية وزراعية، إلا أنها طالت مؤسسات مالية وبنوك ويمكن لنا أن نستعرض بعض تجارب الدول العربية بها الشأن.

**2-3-1- البحرين:**

تطبق المملكة منذ منتصف التسعينات خططاً لنقل ملكية عدد من المشاريع التجارية والصناعية المملوكة للدولة، وانصب التركيز على اجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى الصناعات الجديدة وليس على بيع ما يتبقى من الموجودات الحكومية. وقد سمحت الحكومة للأجانب المقيمين في البحرين بالاستثمار في أسهم الشركات المحلية من خلال صناديق الاستثمار المشتركة، واتخذت أيضاً مبادرات عديدة لتوسيع المشاركة الأجنبية.

**2-3-2- الكويت:**

قامت الكويت بتنفيذ توصية البنك الدولي التي قدمها للحكومة الكويتية مطلع التسعينيات بخصخصة عدد من الشركات المحلية ولكنها لم توافق البنك الدولي على بيع نسبة من أسهم شركات أخرى لحاجة الدولة إلى بقاء تلك الشركات تحت سيطرتها التامة. وقد اقتصر برنامج الخصخصة على بيع الأسهم في الشركات التي يشارك فيها القطاع الخاص. ولقد اتبعت الهيئة العامة للاستثمار في الكويت ثلاثة أساليب للعمل عند خصخصة الشركات التي تملكها:

* طرح الأسهم من خلال إنشاء صناديق للاستثمار تكتسب أصول الهيئة العامة للاستثمار في هذه الشركات.
* بيع الأسهم من خلال مزاد علني مفتوح أو من خلال استدراج عروض مغلقة.
* طرح الأسهم للاكتتاب العام.

ويشير الجدول التالي إلى مقدار حصص الحكومة الكويتية في البنوك المختلفة حتى عام 1992

|  |  |
| --- | --- |
| اسم المصرف | النسبة المئوية لمساهمة الحكومة |
| بنك الكويت الوطني | 1.67% |
| البنك التجاري | 8.50% |
| بنك الخليج | 17.60% |
| البنك الأهلي | 8.50% |
| بنك الكويت والشرق الأوسط (الأوسط) | 58.80% |
| بنك برقان | 60.99% |
| البنك العقاري | 33.68% |
| بيت التمويل الكويتي | 32.58% |

**2-3-3- سلطنة عُمان:**

تعود محاولات الخصخصة في عمان إلى عام 1993، عندما بدأت شركتين للاستثمار هما شركة الإمارات - عمان الاستثمارية القابضة وشركة عبر الخليج للاستثمار الصناعي، بمساهمة من الدولة ومن القطاع الخاص، وأعطيتا ولاية الاستثمار في أسهم الشركات المخصخصة. ويستهدف برنامج الخصخصة الطويل الأجل في عُمان اجتذاب استثمارات خاصة لمشاريع البنية الأساسية، وفيما يلي جدولاً بالمصارف العمانية التي للحكومة حصص فيها.

|  |  |
| --- | --- |
| اسم المصرف | النسبة المئوية لمساهمة الحكومة |
| بنك عمان للزراعة والأسماك | 99.00% |
| بنك تنمية عمان | 54.10% |
| بنك الإسكان | 61.00% |

**2-3-4- السعودية:**

سعت الحكومة السعودية خلال عقد التسعينيات إلى اجتذاب القطاع الخاص إلى إدارة المرافق العامة وصناعاتها الأساسية، والتوسع في استخدام رؤوس أموال القطاع الخاص لتمويل بعض المشاريع الحكومية. إن السياسة المتبعة في الخصخصة هو قيام الحكومة بتخفيض تدريجي لما تحوزه من حصص في الشركات التي تمتلك أسهمها ويتم تداولها في البورصة. وعلى صعيد القطاع المصرفي نلاحظ الجدول التالي الذي يبين حصة الحكومة السعودية في رؤوس أموال المصارف التالية.

|  |  |
| --- | --- |
| اسم المصرف | النسبة المئوية لمساهمة الحكومة |
| بنك الرياض | 29.00% |
| البنك السعودي للاستثمار | 8.00% |
| بنك القاهرة السعودي | 25.00% |
| البنك السعودي الأمريكي | 25.00% |

**2-3-5- مصر:**

بعد أن أعلنت سياسة الانفتاح في مصر عام 1974 تدهورت أحوال البنوك العامة للتحول إلى صناديق للتوفير، إلى أن جاء القانون رقم 120 لسنة 1975 ليحدث طفرة كبيرة في تلك البنوك من حيث الانفتاح علي خدمات التمويل و الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية المختلفة، ومن هنا جاء دور البنوك الأجنبية التي ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي و خدماته في مصر، وقد كان أول بنك يدخل إلي مصر هو بنك روكفلر الذي دخل في شراكة مع البنك الأهلي تحت مسمي بنك تشيس الأهلي، ولقد كان لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرية مميزات في كونها تعطي الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال جذب استثمارات أجنبية لشركات تحمل ذات الجنسية التي يحملها البنك، وقد كانت البنوك الأجنبية تتعامل بالعملة الأجنبية بخلاف البنوك المشتركة التي تزيد فيها المساهمة المصرية علي 51% والتي كانت تتعامل بالجنية المصري و عملة أخرى، إلى أن تطورت الأمور حتى أصبح في القطاع المصرفي المصري بنوك أجنبية برأسمال أجنبي خالص بنسبة 100%.

ويرى البعض أن الوظيفة الرئيسية للبنوك لا تنحصر في تجميع المدخرات و لكن في تمويل النشاط الاقتصادي، وقد أدت عدم كفاءة القيادات المصرفية خلال الفترة الأخيرة إلى حدوث خلل جوهري في أداء وحدات القطاع المصرفي، و تحديداً البنوك العامة، والدليل على ذلك هو اعتراف الحكومة المصرية في التسعينيات بحدوث خلل في الجهاز المصرفي و بنوك القطاع العام، كما يرفض هؤلاء الإدعاء بأن البيع للأجانب يترتب عليه تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني لأن ما هو قائم حاليا من بنوك هو عبارة عن شركات مساهمة تساهم فيها الكثير من الجنسيات وبالتالي فهي لا تقتصر علي جنسية واحدة، كما أن هذه الشركات أسهمها في البورصات المختلفة يتم التداول عليها من متعاملين و مساهمين من مختلف الجنسيات، و الدليل على نجاح هذه الفكرة وتطبيقها هو أن أكبر 12 بنكا في المملكة العربية السعودية هم بنوكا أجنبية رؤوس أموالها غير عربية، باستثناء البنك الأهلي التجاري برأس ماله اليمني، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع المالي في مصر حيث أن قوامه الأساسي هو رأس المال الأجنبي.

ويشار هنا إلى أن بنوك القطاع العام لم تلعب أي دور في عملية التنمية الاقتصادية و الصناعية بل على العكس فقد تسببت في حدوث الكثير من المشاكل للقطاع العام، و لم تكن تدعم الصناعة المصرية بصورة فاعلة وهناك دلائل مادية تؤكدها الدفاتر و الأرقام أن في الخمسينيات و الستينيات كان بنك الإسكندرية (والذي تم بيعه) يأخذ تعليماته من القيادات السياسية و أصحاب النفوذ بتمويل قطاعات معينة في الصناعة مثل الحديد و الصلب والمنسوجات والسيارات،وللأسف لا يمكن أن نطلق على هذه النوعية من البنوك إلا مسمى "بنوك السبيل"، ومنذ ذلك الوقت لم يلعب بنك الإسكندرية أي دور بناء في الاقتصاد الوطني لأنه لم تعد لدية سيولة كما لم تكن لديه الآليات البنكية لاتخاذ القرارات الرشيدة، هذا بالإضافة إلى ترك الصلاحيات المختلفة بفروع البنك المختلفة (كغيره من البنوك الحكومية آنذاك) للعاملين فيها لاتخاذ القرارات المختلفة، و كنتيجة للتعامل مع بعض الفئات غير المسئولة من العملاء المتعثرين تكلف البنك ما بين 4 – 5 مليارات جنيه موزعة علي ما بين من 40 ألف – 50 ألف عميل في الثمانينيات لا يلتزمون بالسداد و الجدية، ومن هنا أصبح العرف العادي والطبيعي هو احترام هذه النوعية من الممارسات الفسادية، بحيث أصبح القرار يتخذ من مجموعة لا تقل عن 15 موظف الأمر الذي جعلنا في قضايا الديون المتعثرة نجد في حالات كثيرة أن أكثر من نصف موظفي البنك متورطين أو متهمين في هذه القضايا و بالطبع كانت هناك مصالح شخصية و مجموعات منتفعة وراء هذه النوعية من الممارسات التي لا تمت بأي صلة بمهنة "المصرفي Banker".

ومن هنا أصبح من الضروري جداً بيع البنك لمستثمر إستراتيجي واحد يتمتع بالخبرة في هذا المجال حيث لم تكن فكرة البيع في البورصة في صورة أسهم فكرة رشيدة، هذا مع أهمية وضع مجموعة من المواصفات و المعايير المتفق عليها مع المستويات و المعايير الدولية الخاصة بقدرات الكيانات الاقتصادية و المصرفية المالية، و تطلعاتها المستقبلية بغض النظر عن جنسيتها، ومن هنا تقدم عدد من البنوك المصرية و العربية و العالمية لشراء البنك وقد أشادت شركات التقييم الدولية بمدى نجاح عملية البيع وإجراءاتها المتخصصة المختلفة والتي تمت على مدار 8 مشهور، وبالفعل تم بيع 80% من بنك الإسكندرية لمستثمر رئيسي مع تخصيص نسبة 20% توزع 5% منها علي العاملين في البنك لزيادة انتمائهم للبنك مع طرح نسبة 15% في البورصة على أن يكون سعر البيع للمستثمر الرئيسي أعلى من السعر المقرر به الطرح للعاملين و في البورصة لأن هذا المستثمر استحوذ علي الأولوية منذ البداية.

كذلك اشترط على المستثمر الرئيسي الإبقاء على الإدارة المصرية بالكامل وذلك وفقاً للدراسات التي أعدت بواسطة بيوت خبرة مصرية و أجنبية والتي أكدت أن العدد الأمثل للعمالة هو 5700 موظف في حين أن البنك كانت توجد فيه عمالة حجمها 9 آلاف موظف، وهنا تم عرض بدائل مغرية للموظفين منها المعاش المبكر بقيم مغرية للغاية وكذلك تم تأهيل العناصر البشرية المتبقية ليصل حجم العمالة قبل عملية البيع مباشرة إلي 5600 موظف بجميع فروع البنك التي تغطي مختلف أنحاء الجمهورية،كما تم وضع خطة العمل والتي بدورها ساهمت في زيادة قيمة البنك عند الخصخصة حيث كانت خطة طموحة و واقعية وبالتالي فقد ساهمت في تحقيق عوائد و أرباح غيرت تماماً وضع وصورة بنك الإسكندرية في السوق المصرفية، مما أهله إلى زيادة فروعه في مختلف أنحاء الجمهورية مع استغلاله الأمثل للميزانية و السيولة المتاحة لديه من خلال تأهيل وتدريب العنصر البشري و توظيف أكثر من 180 شابا و فتاة من شباب الخريجين بالصعيد والدلتا، كما تم افتتاح 22 فرعا جديداً ليصبح عدد الفروع 230 فرعا وكذلك توفير 10 عربات من البنوك المتحركة، و من ثم أصبح البنك يغطي مختلف الأنشطة الاقتصادية و المشروعات الكبيرة وكذلك الكثير من المجالات على رأسها البترول و الأسمدة و الحديد و الصلب، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر، وقد نجحت هذه السياسة في تخفيض نسبة 80% من الديون إلي 26% فقط.

يتضح مما تقدم أن بالإمكان خصخصة المصارف الحكومية كما أظهرت تجارب الدول العربية ولكن مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة مشكلة كل مصرف حكومي على حدة، فكل مصرف حكومي ومستوى نشاطه وحجم مديونيته أو دائنيته هي التي تحدد نوعية الخصخصة التي يمكن تبنيها ونسبتها، فقد لا يكون من المحبذ تحويل كامل ملكية المصارف إلى القطاع الخاص في الوقت الراهن، ولكن ربما خصخصة جزئية تجعل من تلك المصارف ترتقي إلى مستوى المصارف المتقدمة، ويمكن اقتراح الوسائل التالية :

1. خصخصة الإدارة: ونعني بها إدخال تقنيات إدارة مصارف القطاع الخاص إلى المصارف الحكومية لرفع كفائتها. من خلال التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي عقد إدارة أو تأجير أو امتياز، مع احتفاظ الدولة بملكيتها للمصرف.
2. بيع جزئي لأسهم الدولة: حيث أن المصارف الحكومية تحولت إلى شركات عامة فان بالإمكان بيع جزء أو نسبة من أسهم الشركة العامة (المصرف) للجمهور عن طريق سوق المال ليصبح المصرف شركة يساهم بها الجمهور والدولة.
3. الخصخصة الداخلية: وهي بيع جزء من أسهم المصرف إلى العاملين والإدارة، مما يجعل العاملين يشعرون بأنهم أصبحوا مالكين للمصرف وليس مجرد عاملين، وهذا يساعد كثيراً في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين لحرصهم على تحقيق أعلى الأرباح.

**2-4- خصخصة القطاع الزراعي (قطاع الإنتاج الحيواني):**

إن طبيعة ومستوى دور القطاع العام في تقديم الخدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية يمكن أن يكونا بمثابة انعكاسات للنقاش الأوسع نطاقا حول الدور الذي ينبغي للدولة أن تضطلع به فئ تعزيز التنمية الاقتصادية. وثمة توافق واسع في الرأي على أن الدولة ينبغي أن توفر البني التحتية المادية والمؤسسية الأساسية. والبنى التحتية المؤسسية تشمل إنفاذ العقود وحقوق الملكية، وتقديم خدمات مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية البشرية لتدارك بعض أوجه القصور الرئيسية في الأسواق. وتعتمد المنظورات المتعلقة بالدور الملائم للقطاع العام في التنمية الاقتصادية على التوازن بين الغايات القطرية المتمثلة في الكفاءة الاقتصادية والعدل والاستقرار الاستدامة.

وتقدم البلدان سلسلة من الخدمات لمنتجي الثروة الحيوانية وفقا للظروف الخاصة لكل منها في أغلب الأحيان. وهذه الخدمات هي: صحة الحيوان، وتنمية القطعان، والبحث والتطوير، والشؤون المالية، والتسويق.

**2-4-1- خدمات الصحة الحيوانية:**

يمكن أن تنقسم خدمات الصحة الحيوانية إلى فئات ست (([[85]](#footnote-85):

* الخدمات العلاجية أو خدمات الفحص والتشخيص، لعلاج الحيوانات المريضة عن طريق التشخيص واستعمال العقاقير؛
* الخدمات الوقائية وعمليات الحظر طبقا للوائح لمنع حدوث حالات مرضية جديدة في الحيوانات؛
* توفير العقاقير اللازمة للحيوانات؛
* التوعية/الإرشاد، بصدد الصحة والتغذية الحيوانية، والتوعية الصحية العامة (الجوانب البيطرية)؛
* الصحة العامة، فيما يتعلق بمكافحة الأمراض التي ينقلها الحيوان إلى الإنسان والأمراض التي تحملها الأغذية، والقواعد الصحية، وسلامة الأغذية والأعلاف والبيئة؛
* خدمات التفتيش على اللحوم في مصانع التجهيز.

وحرصت البلدان المتقدمة منذ فترة طويلة على تقديم الخدمات البيطرية الإكلينيكية على أساس خاص وعلى أساس أن يدفع المستهلك التكلفة. ويلاحظ أن الدولة في البلدان المتقدمة تقدم خدمات مثل التفتيش في مصانع ذبح الماشية وتجهيزها ومصانع تجهيز الألبان، بيد أن هذه الخدمات أصبحت تابعة للقطاع الخاص مؤخرا في عدة حالات أو تسترد تكلفتها من خلال الرسوم التي يدفعها المستعملون. ومع ذلك ظلت المؤسسات وتدابير السياسات الرامية إلى مكافحة الأمراض الرئيسية خاضعة للدولة وتمول منها، وكثيرا ما يحدث ذلك عندما يكون هناك اعتماد قوى على الأسواق الدولية حيث تتزايد أخطار فقد النفاذ إلى الأسواق. ويلاحظ في بلدان نامية كثيرة أن الدولة تقدم بالمجان خدمات الصحة الحيوانية المتاحة. وأدت الضغوط المالية من أجل الإصلاح الهيكلي وتحرير الاقتصاد في العقود الأخيرة إلى إقدام حكومات كثيرة على خصخصة خدمات الصحية الحيوانية. ومع ذلك فإن هناك اعترافا متزايدا بأن بعض خدمات الصحية الحيوانية تتميز بخصائص الصالح العام في البلدان النامية نظرا لظروف معينة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أسواق غير كاملة بسبب نقص البني التحتية في هذه البلدان يسهم في فشل الأسواق في تقديم هذه الخدمات.

وعادة ما يعتبر التدخل الإكلينيكي وإنتاج الأمصال والأدوية وتوزيعها من قبيل السلع الخاصة بوجه عام. أما تدابير مكافحة الأمراض مثل مراقبة الأمراض، وحملات الاستئصال والحجر الصحي ومراقبة التحركات، وضبط جودة الأدوية والأمصال، والصحة الغذائية، وتدابير التفتيش، فإنها تندرج على نحو أوثق في عداد السلع العمومية. وينبغي للبرامج القطرية (والدولية) لاستئصال الأمراض ومكافحتها مثل حملة مكافحة الطاعون البقري في أفريقيا، أن تشمل مختلف أنحاء البلد. ولابد من تطبيق تدابير المراقبة والمكافحة في مختلف ربوع البلد الواحد، وبصورة أكثر صرامة في المناطق النائية حول الحدود الوطنية في كثير من الأحيان، حتى وإن كانت الفوائد الاقتصادية الرئيسية ستتحقق في مناطق الزراعة المختلطة التي تتميز بالكثافة الحيوانية. وتقديم هذه الخدمات يتطلب تدخل القطاع العام. وتوجد برامج أخرى للتحصين ومراقبة نقل الأمراض وخدمات التشخيص ذات طبيعة وسيطة ويمكن أن يقدمها القطاع الخاص أو الدولة. ومع ذلك فإن بُعد المسافات وسوء أحوال الطرق، وتدنى الأوضاع المالية لصغار منتجي الماشية الفقراء، قد تكون كلها عوامل من شأنها الحّد من تقديم هذه الخدمات بالوسائل الخاصة نظرا لاحتمال عدم الحصول على أسعار كافية لتغطية التكلفة.

وجرى في بلدان أفريقية معينة خصخصة خدمات للصحة الحيوانية ذات خصائص يغلب عليها "الصالح الخاص"، وذلك بناء على الخطوط التوجيهية للبنك الدولي. ومع ذلك فإن بقاء القطاع الخاص كان موضع اعتراض لأسباب عدة. وتشمل هذه الأسباب ارتفاع تكاليف بدء المشروعات بالنسبة للقطاع الخاص ووجود أسواق سوداء لبعض الأدوية. وفي بعض الحالات مثل مبادرة PAVES في بوكوت الغربية، كينيا، قدمت الخدمات العلاجية والأدوية في المناطق النائية باستخدام إعانات بدء المشروعات. وقد تنشأ مشكلات أخرى عن التنسيق مع نشاط المعونات للمنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم لتربية الماشية. وقد تؤثر هذه العوامل كلها على دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات. وفي بعض البلدان الآسيوية (الهند مثلا) لا تزال الحكومة تقدم خدمات الصحة الحيوانية. ومع ذلك فقد أدى نقص التمويل الحكومي إلى الحّد من الإنفاق، مما دفع بالحكومات إلى تقديم خدمات محدودة تقل عن المستويات المثلى من الوجهة الاجتماعية.

وفي أحيان كثيرة لا توجد خدمات صحية عمومية أخرى مثل مكافحة الأمراض التي ينقلها الحيوان إلى الإنسان والأمراض التي تحملها الأغذية، وقواعد الصحة، وسلامة الأغذية والأعلاف، وحماية البيئة. وربما يكون المزارع غير مستعد للكشف تماما عن عوامل الخطر في مزرعته ([[86]](#footnote-86)) إذ أنها قد تؤدى إلى علاج مكلّف أو فرض قيود على الحركة أو حتى ذبح الحيوانات بدون تعويض. وعلاوة على ذلك، فإنه بالنظر إلى تدنى حالة نظام الاتصالات والنقل في بلدان نامية كثيرة، فإن عملية الإبلاغ ذاتها ستكون عالية التكلفة. ولكي يتسنى النفاذ إلى الأسواق الدولية فإن من المحتمل أن تكون مثل هذه الضوابط أساسية في مناطق معينة من البلد على الأقل.

وفي معظم البلدان يعتبر المواطنون الحكومة مسئولة عن سلامة الأغذية. وفي المناطق الحضرية يمكن تطبيق التدابير الصحية، بما في ذلك التفتيش على اللحوم، في مجازر معترف بها رسميا. وتقع هذه المسؤولية في أوضاع معينة على إدارة الصحة العامة وليس على وزارة الزراعة. ويمكن أيضا أن تناط هذه المسؤولية بأطباء بيطريين أو أشخاص مؤهلين في القطاع الخاص بموجب عقود. وتوجد سياقات "أشباه الأسواق" هذه في المملكة المتحدة على سبيل المثال، حيث يلاحظ أن التفتيش على اللحوم في المجازر يمول من الميزانية العامة، بينما يتولى القطاع الخاص تنفيذه. وهذا يقتضى إتاحة الفرصة للمزارعين للوصول إلى المجازر التي تتوافر فيها مثل هذه الخدمات. واتخذت كندا مبادرة في الآونة الأخيرة لاسترداد التكاليف، والتي يمكن بمقتضاها تقديم بعض الخدمات بتمويل عمومي ولكن التكاليف تسترد من خلال الرسوم التي يدفعها المستعملون. ومن الشائع في البلدان النامية ذبح الحيوانات لأغراض الاستخدام المنزلي بدون أي تفتيش مما يؤدى إلى احتمال ارتفاع نسبة حدوث الأمراض التي تحملها الأغذية.

وفي حالة المزارع التي تنطوي على إمكانات إنتاجية مرتفعة مثل المزارع الكبيرة لإنتاج الألبان ونظم الإنتاج الكثيفة للدواجن، فإن من الأرجح أن تقدم خدمات الإرشاد والصحة العامة (البيطرية) بواسطة القطاع الخاص بدون حاجة إلى تدخل حكومي واسع النطاق. وتوجد أمثلة لقيام هذه التعاونيات بتقديم خدمات الصحة الحيوانية. وهذه الأمثلة تشمل الأندية البيطرية في نيوزيلندا التي أنشئت في 1930 من رابطات خاصة لمربى الماشية ([[87]](#footnote-87))،([[88]](#footnote-88)). وقد تقوم هذه التعاونيات بالتعاقد على حزمة معيارية من خدمات الصحية الحيوانية تقدم إلى المزارع المنتسبة إلى التعاونيات. وفي هذا السياق، فإن القطاع الخاص هو الذي يمول معظم الخدمات ويتولى تقديمها. ومع ذلك فقد تعمد التعاونيات في المواقع الأقل نموا إلى فرض حزمة من الخدمات المحددة مسبقا على أعضائها. ومثل هذه التعاونيات لا تأخذ في الحسبان عادة الصحة الحيوانية باعتبارها جزءا من الخدمات التي تتعاقد عليها المنظمة (في حالة وجود هذه الخدمات). وهذا يعزى بوجه عام إلى نقص الموارد المالية. أما فيما يتعلق بالمزارعين الأفراد الذين يقومون بتربية الماشية في المناطق الريفية، فإن الوسائل المحتملة لخدمات الصحة الحيوانية يمكن أن تشمل الوسائل العمومية أو المنظمات غير الحكومية.

**2-4-2- تحسين القطعان: التربية والتلقيح الصناعي:**

يعتبر التحسين الوراثي للقطعان القطرية خطوة حاسمة بوجه عام نحو زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، وقد يكون لنوعية القطعان القطرية خصائص جيدة عامة. وإن من أكثر الطرق فعالية لزيادة إنتاج الثروة الحيوانية من خلال التحسين الوراثي هو إدخال سلالات جديدة أو التهجين بسلالات جديدة. ومع ذلك، ونظرا لأن الحيوانات التي تنتج عن طريق خدمات التهجين هي ملكية خاصة، فإن الخدمات أيضا تعتبر سلعة خاصة. وعلى الرغم من أن خدمات التلقيح الصناعي تعتبر من الناحية النظرية، سلعة خاصة، إلا أنها قد تحتاج إلى دعم حكومي بالنظر إلى الأسواق غير الكاملة. ولا توجد في العالم النامي سوى حالات قليلة معروفة لنجاح القطاع الخاص في تقديم خدمات التلقيح الصناعي.

وترتكز كثير من البرامج الإنمائية، لاسيما ما يتعلق منها بالألبان ومنتجاتها، على تعزيز التهجين بسلالات قطرية جديدة ومعتدلة. وعادة ما يقتضى ذلك استيراد ثيران للاحتفاظ بها في مركز لتربية الحيوانات/التلقيح الصناعي، أو استيراد سائلها المنوي الذي يحفظ في "مخزن بارد" لتسليمه للمزارع بناء على الطلب، وعلى الرغم من أن المزارعين يدفعون مقابل ما يحصلون عليه من خدمات، إلا أن هذه المدفوعات لم تكن كافية لتغطية التكاليف إلاّ نادرا. وكانت هناك حاجة للإعانات لدعم إدارة مراكز التلقيح الصناعي. وتوجد صعوبات لوجستية خاصة في البلدان النامية حيث تكون الاتصالات رديئة، وتنتشر قطعان الماشية عبر مسافات متناثرة، بينما يعتبر الالتزام بالمواعيد المحددة مسألة ذات أهمية قصوى في ضمان التلقيح الناجح.

**2-4-3- البحث والتطوير:**

يندرج البحث والتطوير في الأشكال الجديدة لرأس المال المادي، كما في حالة المواد الوراثية والأعلاف المركزة المتوازنة والأدوية واللقاحات والآلات والمعدات، بالإضافة إلى توليد المعرفة الأساسية كسلعة عمومية. ويؤدى التغيير التكنولوجي الناجم عن البحث والتطوير دورا رئيسيا في إحداث النمو الزراعي والتنمية (الريفية). ونظرا لارتباط الدولة بتقديم خدمات البحوث لأغراض التنمية الزراعية، فقد اضطلعت الدولة بخدمات الإرشاد الزراعي بوجه عام لنشر البحوث. وعلى الرغم من أن القطاع العام يخضع لقيود الميزانية، إلا أنه لا يزال يقدم التمويل لأغراض البحث والتنمية والإرشاد الزراعي في معظم البلدان المتقدمة والنامية. وعلى الصعيد الدولي تجرى مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الممولة من أطراف متعددة، البحوث التطبيقية لإنتاج تكنولوجيات تستعين بها النظم القطرية للبحوث الزراعية في البحث التكيفي والاختبار والتوزيع. ويعتبر المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية المركز الوحيد التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية المكرس للبحوث في مجال إنتاج والثروة الحيوانية.

ويرى البعض أن القطاع الخاص لن يقدم استثمارات كافية في مجال البحوث لأسباب ثلاثة ([[89]](#footnote-89)):

السبب الأول: تعذر التجزئة والتقسيم في البحث الزراعي العلمي، المقترن بالحاجة إلى تجهيزات علمية عالية التكلفة.

السبب الثاني: وجود درجة عالية من اللايقين إزاء الاستثمار المكلّف في البحث، إذ يتعذر التنبؤ بنتائجه على وجه اليقين.

والسبب الثالث: لنقص الاستثمارات الخاصة في بعض مجالات البحث هو صعوبة امتلاك المزايا والمنافع المترتبة عليه.

وعلى الرغم من أنه لكل من القطاعين العام والخاص دورا في أنشطة البحث والتطوير في المجال الزراعي، فإن من الصعب تحديد التوازن الواجب بينهما. والواقع أن هناك رابطة لا تنفصم بين البحوث الأساسية لتوليد المعرفة العلمية، وهى سلعة عمومية، وبين البحث التكيفي المتجسد في منتج جديد قابل للتسويق، وهو سلعة خاصة.

ويلاحظ في البلدان المتقدمة أن خدمات الإرشاد الزراعي تراجعت بصورة حادة أو اختفت تماما. أما في البلدان النامية فلا تزال أنشطة الإرشاد الزراعي تحتل مكانة أكثر أهمية وتتخذ أشكالا مختلفة. ومثال ذلك أن بحوث نظم الزراعة، التي تعتبر بحوث نظم الماشية فرعا منها، أدخلت في سبعينات القرن الماضي في مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والنظم القطرية للبحوث الزراعية، كوسيلة للجمع بين الباحثين والمزارعين لنقل المعلومات. واقترح في وقت لاحق إجراء بحوث يشارك فيها المزارعون كنشاط بحثي تعاوني يستند إلى ما لدى المزارعين من معارف عن التقانة المحلية، والتي يجرى تطويرها وتطويعها لتلبية الظروف المحلية والتغلب على العقبات. ومن المنتظر أن يؤدى إشراك المزارعين المحدودي الموارد في تحديد جدول أعمال البحوث إلى تعزيز الإحساس بالهوية الجماعية وتمكين المجتمع.

**2-4-4- الشؤون المالية: الائتمان والتأمين للثروة الحيوانية:**

يمكن أن تضطلع الخدمات المالية المقدمة في شكل ائتمان/قروض لشراء الماشية والأعلاف، والخدمات الصحية والتأمين ضد فقد أصول إنتاجية قيمة، بدور هام، ليس فقط لتشجيع الاستثمارات في التقانة الجديدة ولكن في التصدي للمشكلات الصعبة مثل الجفاف والأمراض. ويلاحظ في الأسواق المتقدمة، أن الأسواق المالية وأسواق التأمين متقدمة أيضا، وأن دور القطاع العام آخذ في التراجع. ومع ذلك، فإن مستويات الدعم للزراعة في هذه الأسواق لا تزال مرتفعة، وفي حالة الكوارث القطرية لا تزال الحكومات تظهر استعدادا كبيرا لمساعدة المنتجين، مثلما اتضح أثناء الأمراض التي ينقلها الحيوان إلى الإنسان التي تفشت في الآونة الأخيرة. ويلاحظ في البلدان النامية التي لم تشهد تقدما ملحوظا في الخدمات المالية وخدمات التأمين، أن الحكومات أو وكالات المنظمات غير الحكومية تقدم دوما القروض/السلف/السلف متناهية الصغر، والتأمين ضد مخاطر فقد الحيوانات.

وتتراوح نسبة تغطية المؤسسات المالية للمناطق الريفية بين 7 في المائة في أفريقيا و 24 في المائة في آسيا، إلى تغطية تكاد تكون شاملة في البلدان المتقدمة ([[90]](#footnote-90)). وهناك بديل مقترح للتغلب على نقص الائتمان إلى المزارعين المعدمين يتمثل في الجمع بين التمويل العمومي والتجاري. ومن بين الجوانب الهامة لتحسين تقديم الائتمان للعملاء في الريف إنشاء مجموعة من الوسطاء الماليين الحقيقيين الذين يساعدون على تسهيل حشد الوفورات وتوزيع الائتمان. وعادة ما تنشأ هذه المجموعات كمنظمات غير حكومية محلية. وإن بوسع هذه المؤسسات حل مشكلة نقص التمويل الائتماني. وفي الوقت نفسه اقترح Jabbar وآخرون (2002) التمويل مقابل ضمان المخزون السلعي إلى موردي المدخلات ومقدمي الخدمات على مستوى المجتمع المحلى، وذلك في دراسة عن البلدان الأفريقية، وذلك كوسيلة لتقديم السلف إلى صغار المزارعين الأفريقيين المستحقين والمحتاجين، بتكلفة أقل عن تقديم السلف إلى صغار المزارعين مباشرة.

ولـم يحـظ تأميـن الثـروة الحيوانيــة إلا باهتمـام ضئيـل حتـى انتشرت الأمـراض التي ينقلهـا الحيـوان إلـى الإنسـان مؤخـرا، ممـا ساعـد علـى إبـراز تكلفتهــا الاقتصاديــة والماليــة المرتفعــة سـواء للمنتجيـن أو الاقتصـاد كلـه. ويوجـد هـذا النـوع مـن التأميـن في البلدان المتقدمـة ([[91]](#footnote-91))، (في أوروبا مثلا)، والى حد مـا في آسيا (الهند وتايلند مثلا) ([[92]](#footnote-92)). والأساس المنطقي لهذا التأمين يتعلق بالمخاطر ذات الصلة بإنتاج الماشية بالنظر إلى ظهور أمراض يتعذر التنبؤ بها والتي قد تسبب خسارة اقتصادية فادحة على مستويات عدة، بدءاً من الفرد (المزارع) وحتى المستوى المحلى أو القطري أو الإقليمي.

ويستخدم التأمين على الثروة الحيوانية على نطاق واسع في نظم الإنتاج الكثيف في البلدان المتقدمة. ويقترح Asseldonk وآخرون (2003)، إطارا مفيدا لتحليل الخسائر الناجمة عن الانتشار السريع للأوبئة. ويمكن تصنيف التعويض في فئتين: التعويض عن خسائر مباشرة والتعويض عن خسائر غير مباشرة. وسيختلف تدخل الدولة من بلد إلى آخر وعلى أساس العناصر التي يدفع التعويض عنها. وتشمل الخسائر المباشرة قيمة الحيوان المدمّر، وتدابير مراقبة الرفاه والجوانب التنظيمية (مثل مراقبة المزارع في المناطق الخاضعة لتقييدات). وإذا كانت توجد برامج للتعويض عن هذه الخسائر، فإنها تمول من الميزانيات القطرية أو برامج للتمويل المشترك من القطاعين العام والخاص حيث يدفع المزارعون رسوما إجبارية أو طوعية إلى صندوق منفصل. أما الخسائر غير المباشرة فتشمل توقف النشاط الاعتيادي والخسائر المتعلقة بإنشاء مناطق خاضعة للتقييدات، وتكاليف إعادة توطين السكان، والخسائر الناجمة عن التطعيم في حالة الطوارئ وآثار تقلب الأسعار. وفي حالة وجود برامج التعويض فإنها تشمل برامج خاصة للتأمين أو المساعدة العامة والمجانية للوقاية من الكوارث حيث يجوز للحكومة أن تعمل كوكالة للتأمين أو لإعادة التأمين، أو الشراكات العامة والخاصة.

ولا يزال دور الدولة في آليات التعويض يكتسى أهمية كبيرة في البلدان المتقدمة، على الرغم من أن مشاركة القطاع الخاص في التأمين على الثروة الحيوانية ضد الخسائر غير المباشرة آخذة في التزايد على ما يبدو. أما في البلدان النامية فإن الإطار القانوني الضعيف والسياق المؤسسي ونقص التأمين الخاص على الثروة الحيوانية تشكل كلها عوامل تجعل من تدخل الدولة، إذا ما وجد، البديل الوحيد المتاح. ويوجد تأمين على الثروة الحيوانية للمزارعين الفقراء في بعض البلدان الآسيوية مثل نيبال وتايلند وسرى لانكا وإندونيسيا وماليزيا والفلبين. وقد ازدهرت مثل هذه البرامج في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وكانت تركز أولا على الألبان ومنتجاتها ثم اتسع نطاقها لاحقا لتشمل أنواعا أخرى من الثروة الحيوانية. وأنشئت روابط قوية مع المصارف (عادة مصارف قطرية وقليل من المصارف التجارية). وعندما يطلب المزارع، قرضا أو سلفة مثلا من المصرف، فإن من الضروري أن تكون لديه بوليصة تأمين ([[93]](#footnote-93)).

**2-4-5- التسويق:**

تشمل خدمات التسويق مجموعة من الأنشطة تتراوح بين تقديم معلومات السوق وتشغيل أسواق المزادات وتصنيف اللحوم والألبان، بالإضافة إلى تسهيل نظم التسويق ذاتها، بما ينطوى عليه ذلك من نظم معقدة للرقابة على الأسعار وتثبيتها وإتاحة تسهيلات التسويق والتجهيز، وفي بعض الحالات نقل الماشية أو اللبن الخام. وعادة ما تتولى إدارة نظم التسويق منظمات مثل هيئات التسويق أو التعاونيات التى ترعاها الحكومة أو خليط من الاثنين معا. ويمكن تبرير تقديم خدمات المعلومات، بما في ذلك تشغيل أسواق المزادات، استنادا إلى أسباب متنوعة، وخاصة طبيعة الصالح العام لمعلومات السوق واحتمالات عدم التناسق في المعلومات التي تقدمها الأطراف الفاعلة في الأسواق. ونظم التسويق تجد مبررات لها تتمثل في المنافسة غير الكاملة، ووجود كثير من المنتجين وقليل من المصنعين في أسواق إقليمية متباعدة، تحكمها في كثير من الأحيان طبيعة المنتجات القابلة للتلف، لاسيما في حالة اللبن. وتؤدى خدمات تصنيف المنتجات وظيفة الحكم المحايد في ظل معلومات تفتقر إلى الاتساق وقوة السوق وقت البيع.

وحقيقة أن سجل التدخل المباشر للدولة في تسويق منتجات الثروة الحيوانية كان مختلطا. ففي حالات كثيرة واجهت هيئات التسويق والتعاونيات صعوبات مالية حادة، ووجه إليها النقد لتأخرها في أداء المدفوعات للمنتجين، فضلا عن مجالات الإدارة الضعيفة. وتوجد مشكلات معينة في الإدارة ترتبط بنقص معلومات السوق، وتضارب الاشتراطات بين أسعار منخفضة للمستهلكين وأسعار مرتفعة للمنتجين، والتقلبات في العرض من موسم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى وعدم استغلال الطاقة الكاملة لمرافق التجهيز. وفي أعقاب التحرير الاقتصادي وإلغاء الرقابة على الأسعار، حل التسويق من خلال القطاع الخاص محل منظمات القطاع العام إلى حد كبير لأغراض تسويق اللحوم والألبان.

ويرى البعض أن التدخل الحكومي المباشر في أسواق الثروة الحيوانية قد حقق بعض النجاح. ومثال ذلك هيئة اللحوم في بوتسوانا وشركة Operation Flood الهندية. فقد أنشأت هيئة اللحوم في بوتسوانا أسواقا تصديرية ملائمة للحم البقرى المحلى وحافظت عليها، وشجعت على تحديد أسعار في المواقع ذاتها للماشية، أكثر ارتفاعا من أسعار الماشية في ظروف المراعى المماثلة في أجزاء أخرى من أفريقيا. أما شركة Operation Flood الهندية فقد نجحت في تحويل البلد من مستورد هام لمنتجات الألبان إلى الاكتفاء الذاتي في الآونة الأخيرة. وأصبحت الهند الآن تتمتع بالاكتفاء الذاتي وأكبر منتج للألبان في العالم. وترمى المشروعات إلى تشجيع البيع مباشرة من النظم الرعوية الطبيعية، عن طريق إعداد مسارات للماشية ونقاط للشرب وأراض لاحتجاز الماشية وساحات للمزادات. ومع ذلك، فقد وجه النقد لهذه النجاحات لأسباب متنوعة، أهمها أنها عادت بالنفع في المقام الأول على العمليات التجارية الكبرى.

ويرى معظم المحللين أن التدخل المباشر للدولة في تقديم خدمات التسويق والتجهيز لم يحقق نجاحا كبيرا في تشجيع تنمية قطاع الثروة الحيوانية وأدى إلى خسائر مالية كبيرة ويفضلون الاعتماد على الأسواق المحررة.

وبناء على سبق يمكن القول إنه كان للضغوط التي مورست من أجل تحرير الأسواق وخصخصتها تأثير على تقديم الخدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية في كثير من البلدان الأعضاء، النامية والمتقدمة. ومن المسلم به أن على الحكومات أن تواصل المشاركة في تقديم الخدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية.

**2-5- خصخصة مياه الشرب:**

**2-5-1- خصخصة مياه الشرب في مصر:**

فيما يتعلق بمياه الشرب فقد ظلت تصريحات المسئولين بالحكومة المصرية لا تكف عن ترديد عبارات من قبيل أنه لا مساس بمياه الشرب، " لا لخصخصة مياه الشرب..إلخ إلا أن واقع الحال يشهد سعيا حثيثا باتجاه خصخصة مياه الشرب في مصر.

وكانت البدايات الأولى التي مهدت للخصخصة في قطاع مياه الشرب بعض الدراسات التي أجرتها المجالس القومية المتخصصة والتي رأت ضرورة وجود شركات متخصصة لمياه الشرب والصرف الصحي معا داخل كل محافظة أو عدة محافظات متجاورة، وتقسم مرافق كل من القاهرة الكبرى والإسكندرية بين عدة شركات مما يخلق جوا من التنافس بينها، ويكون لكل شركة الاستقلالية في رسم السياسات، والإدارة الاقتصادية التي تغطى تكاليف التشغيل والصيانة وتحقيق أرباح مناسبة.

أيضا أشارت إحدى الدراسات الأخرى أنه ولإمكانية تعميم مياه الشرب حتى عام 2017 فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود الإدارة الاقتصادية التي تقوم على مبدأ استعادة التكلفة الخاصة بالتشغيل والصيانة مع تحقيق ربح كافي ([[94]](#footnote-94)) وهو ما أكدت عليه دراسة المجالس القومية المتخصصة من ضرورة إنشاء شركات خاصة دون أي تدخل في إدارتها من قبل الدولة ، مع ضرورة تحقيق فائض ربح مناسب يعود على المساهمين بالنفع مما يشجع المواطنين على الاستثمار في هذا المجال ([[95]](#footnote-95)).

كما توصى ذات الدراسة بضرورة تعديل تعريفة المتر المكعب من المياه حسب إمكانات كل محافظة، على أن تقوم الشركات بإنشاء مصادر مياه نقية " صنابير " في الأحياء الفقيرة بدون مقابل على أن تقوم المحليات بمحاسبة الشركات على ثمن هذه المياه بسعر التكلفة ([[96]](#footnote-96)) .

وكصدى لتلك الأفكار والرؤى بدأت أولى الخطوات في هذا الاتجاه مع عام 1994 الذي شهد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم "95 " باعتماد مبدأ الهيئات الاقتصادية بدلاً من الهيئات العامة، والذي جرى بمقتضاه إنشاء الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب والصرف الصحي لمحافظة " القاهرة " وبموجب هذا القرار فقد تم إلغاء معظم القواعد القانونية التي تضمنتها مواد القرار 197 لسنة 1981 الخاص بإنشاء الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف ([[97]](#footnote-97)) وما نعنيه بالهيئات الاقتصادية هنا هو العمل على الموازنة بين التكاليف والإيرادات من خلال العمل على تطبيق مبدأ استعادة التكاليف الخاصة بتلك الهيئات، وذلك في ضوء العمل على تطبيق سياسات التكيف والتثبيت الهيكلي وبالتحديد فيما يتعلق بالعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة وإتباع سياسة اقتصادية ذات طابع انكماشي.

وبالتوافق مع تلك السياسة تلي ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم "281 " لسنة 1995 والذي تم بمقتضاه تحويل الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف ببعض المحافظات إلى هيئات اقتصادية ([[98]](#footnote-98)).

وقد ظلت تلك الهيئات الاقتصادية خاضعة في رقابتها لمجلس الشعب المصري بوضع الموازنة التقديرية ومراجعة الحساب الختامي لتلك الهيئات في نهاية كل سنة مالية، كما ظلت تلك الهيئات الاقتصادية خاضعة في إدارتها لمجلس إدارة غالبيته من الأشخاص الممثلين لهيئات عامة من وزارت مختلفة ومن الكوادر الفنية بالمحافظة الواقعة في إطارها الشركة باستثناء عضوين فقط في مجلس إدارة تلك الهيئات يختارهما مجلس إدارة تلك الهيئات بناء على ترشيح من رئيس الهيئة.

ومن الملاحظ على إدارة تلك الهيئات الاقتصادية المنشئة وفقا لقرار رئيس الجمهورية السابق تكريس الإدارة البيروقراطية ومن ثم يمكن القول أن إنشاء تلك الهيئات قام على أساس مبدأين أساسيين هما مبدأ استعادة التكلفة وذلك على الصعيد الاقتصادي، أما المبدأ الثاني فهو تكريس الإدارة البيروقراطية.

وكانت النقلة الثانية باتجاه الخصخصة في عام 2004 وذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم "135" بإنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وبموجب هذا القرار تم تحويل الهيئات الاقتصادية في 14 محافظة بمصر من بين 28 محافظة إلى شركات قابضة وتم إضافة باقي المحافظات تباعا حتى عام 2007.

وتم تخويل وزير الإسكان تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية على تلك الشركات، وبموجب هذا القرار خرجت تلك الشركات من رقابة مجلس الشعب وذلك فيما يتعلق بأدائها الاقتصادي وأصبحت لا سلطان عليها سوى مجلس إدارة الشركة الذي يتم تشكيله كل ثلاث سنوات من خلال الجمعية العامة التي يجرى تشكيلها بمعرفة وزير الإسكان ومن ثم تظل إدارة هذه الشركات بمعرفة السلطة التنفيذية البيروقراطية ومن ثم فإن المبدأ الذي بات يحكم تلك الشركات هو التحرر التام فيما يتعلق من أى رقابة شعبية وذلك على الصعيد الاقتصادي في الوقت الذي تظل فيه البيروقراطية الإدارية التابعة لهيمنة السلطة التنفيذية ممسكة بتلابيب العملية الإدارية.

وعلى الرغم من أن قرار رئيس الجمهورية السابق الإشارة اكتفي بتحويل هيئة مياه الشرب والصرف إلى شركة قابضة، إلا أنه في العام التالي مباشرة "2005" صدر قرار وزير الإسكان رقم (14) الذي وضع التصور الكامل لتلك النوعية للشركات من خلال تسييرها في إطار الخصخصة وذلك من خلال المواد التى احتواها هذا القرار والتى نصت المادة الأولى منه على أن "غرض الشركة هو القيام بتنقية وتحلية ونقل وتوزيع **وبيع مياه** الشرب "، ومن الملاحظ هنا أنه ولأول مرة يرد بالقوانين المصرية كلمة بيع المياه، وهذا معناه الاتجار في المياه سواء بالبيع أو الشراء بغرض الربح وهو مبدأ ظل خلواً من القانون المصري الناظم للإطار المؤسسي للمياه على مدار الحقب التاريخية المختلفة حتى عام 2005 مع صدور هذا القرار.

كما نص القرار سالف الذكر بأنه وفي سبيل تحقيق الشركة للهدف السابق القيام بتأسيس الشركات التابعة وغيرها من الشركات المساهمة، وذلك بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد، كما يحق للشركة القابضة القيام بجميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها .

أيضا يحق للشركة القابضة زيادة رأس مال الشركات التابعة القائمة أو تصفيتها أو دمجها أو تقسيمها، بالإضافة لشراء أسهم الشركات المساهمة المتداولة ببورصة الأوراق المالية.

ولا يقف الأمر عند حدود دمج الشركات التى كانت عامة سابقا في شركات أخرى سواء خاصة أو مملوكة لأفراد..إلخ بل ينص القرار على ضرورة العمل على إعادة هيكلة الشركات التابعة بكافة الوسائل التى تكفل لها العمل بكفاءة اقتصادية والعمل على توسيع قاعدة الملكية"، ومن ثم ضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة هذا القطاع الحيوي وذلك بهدف زيادة كفاءة عمل تلك الشركات.

وتعميقا لمبدأ الشراكة وجذب الشركات والمساهمين في شراء الأصول الخاصة بشركات توزيع مياه الشرب في مصر فقد حدد القرار رأس مال الشركة بمبلغ 60 مليار جنية مصري أى ما يزيد قليلا عن 10 مليار دولار وفقا لمعدل سعر صرف الجنية في مقابل الدولار الأمريكي عن نفس العام، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقييم أصول الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف وفقا للقيمة الدفترية.

وهناك العديد من الأطراف التي تقود سياسات الخصخصة بكافة صورها وبخاصة في قطاع الخدمات العامة، فمن بين الأطراف المحلية أو الداخلية نجد أصحاب البيزنس والاستثمار والذين باتوا يشكلون لوبى ضاغط في صنع السياسات منهم ما يقرب من **25%** من أعضاء مجلس الشعب المصري ([[99]](#footnote-99)) ، كرأسمالية خاصة سواء تجارية أو خدمية أو صناعية، إضافة لجناح آخر من أصحاب البيزنس والذين ينتمون للرأسمالية البيروقراطية، وجناح آخر من الرأسمالية العقارية، وتشكل لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم بمصر أحد أبرز الأطر التنظيمية لتلك النخبة الرأسمالية الجديدة. ويتسم الطابع الاقتصادي لتلك النخبة بالطابع الاحتكاري للسوق المحلية وفي تشابكات مع نخب رأسمالية عربية وأجنبية، والذي كانت سياسات الخصخصة أحد الاتجاهات في تعميق استحواذه على الاقتصاد المصري.

هذا بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الخاصة برجال الأعمال التي تشكل أحد الروافد التنظيمية في هذا المجال.

أيضا مجالس إدارات الشركات القابضة لمياه الشرب في محافظات مصر المختلفة، في الوقت الذي يشكل فيه وزير الإسكان أحد الأطراف الهامة باعتباره الوزير المختص، وهو في الوقت ذاته واحد من أبرز رجال الأعمال في مصر. ولا يفوتنا في هذا السياق من الإشارة إلى وزارتا الزراعة والموارد المائية والري باعتبارهما من العناصر الفاعلة في صناعة السياسات الخاصة بواقع المياه في مصر.

هذا بالإضافة إلى جمهور المستفيدين من خدمات تلك الشركات والذين يقدر أعدادهم بالملايين سواء في حضر أو ريف مصر.

أما على الصعيد الدولي فنجد هناك العديد من الأطراف التي تشارك بفعالية في صناعة السياسات الهادفة إلى هيكلة قطاع المياه في مصر والعمل على خلق أسواق للمياه وتعميق شراكة القطاع الخاص في هذا القطاع منها:

* البنك الدولي.
* المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي عقد في اليابان من العام 2003.
* هيئة المعونة الأمريكية.
* العديد من هيئات المعونة الدولية المختلفة مثل الهولندية، الدانماركية،...إلخ.
* هيئات التمويل الدولية مثل " بلان انترناشيونال،الحكومة الهولندية،....إلخ.

2-5-1-1- **الآثار المرتبطة بسياسات الخصخصة على إتاحة وجودة مياه الشرب:**

أولا من حيث الإتاحة لا زالت هناك نسب عالية من جملة السكن في مصر غير متصل بشبكات المياه، وفي هذا المجال تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود 35% من جملة المساكن في الوجه البحري غير متصلة بشبكات مياه، بالإضافة إلى 30% من جملة المسكن في الوجه القبلي غير متصلة بشبكات مياه في حين تصل هذه النسبة إلى 84% بمحافظات الحدود ([[100]](#footnote-100)).

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ بالنسبة لمياه الشرب في عام 2006 مقارنة بعام 1996من حيث زيادة نسب الأسر المتصلة بخطوط الشبكة العامة لمياه الشرب إلى 95.5 % بالنسبة لإجمالي الجمهورية، منهم 98.8 في الحضر و92.9 % في الريف، إلا أنه وفي المقابل نجد انخفاض في متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب النقية إلى 213لتر / يوم وذلك عام 2005 مقارنة بــ 285 لتر/ يوم عام 2000 وذلك بانخفاض يقترب من نسبة الــ 34% وهو الأمر الذي يثير العديد من علامات الاستفهام.

من ناحية أخرى ووفقا لرئيس الشركة القابضة لمياه الشرب فإنه ومن بين النسبة التي تصلها المياه‏ (95%)‏ يوجد عدد كبير من القرى في عدد من المحافظات لا تصلهم المياه علي مدي‏24‏ ساعة بل تذهب إليهم ساعتين أو ثلاث ساعات في اليوم وأحيانا تذهب إليهم المياه يوما‏,‏ ولا تذهب في اليوم التالي‏,‏ وهو ما يطلق عليه نظام المناوبات‏,‏ وهذا النظام يطبق - كما يشير رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب - في عدد كبير من دول العالم التي لا تكفي كمية المياه المنتجة حجم الاستهلاك اليومي ([[101]](#footnote-101)) وعلى الرغم من الارتفاع المضطرد الذي تشير إليه الإحصاءات الرسمية الواردة في هذا المجال إلا أنها من ناحية أخرى تكون غير دقيقة عند اختبارها ميدانيا في أرض الواقع.

هذا في الوقت الذي تسود فيه درجة كبيرة من التفاوت بين متوسطات الأفراد من حيث الاستثمارات الموجهة لغرض الإتاحة الخاصة بمياه الشرب، حيث نجد أن هذا المتوسط بالنسبة للفرد في الحضر يزيد عنه في الريف بما يقارب الــ1000% في عام 1996 وفي عام 2003 زادت تلك الفجوة إلى ما يقارب الـــ 1250%.

ولا تتوقف درجة التفاوت بين الناس عند تلك الحدود بل تمتد إلى الجودة المتعلقة بمياه الشرب، وفي هذا الصدد تشير دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بأنه عند الحديث عن جودة قطاع مياه الشرب فقد تختلف النظرة قليلا عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فاتصال الناس بشبكة عامة لمياه الشرب لا يعنى في كثير من الأحوال ضرورة حصول الأسرة على مصدر خاص للمياه وبخاصة في ريف مصر ([[102]](#footnote-102)) ومن ثم فإنه وإذا ما نظرنا إلى التوزيع النسبي لمدى اتصال المسكن بمرفق مياه وفقا للتقسيمات الاقتصادية بين الناس وذلك من واقع الدراسة الميدانية الخاصة بالمسح القومي للعقد الاجتماعي في مصر عام 2005 فسوف نجد أنه بالنسبة لأفقر 20% من السكان منهم 62.2% لديهم صنبور داخل المسكن بينما يوجد 30.5% منهم لا يتصلون بأي مرفق للمياه، بينما فئة الــ 20% الأغنى من السكان يتمتع 98.3% منهم بصنابير مياه داخل المسكن.

ولا يتوقف الأمر عند حدود التفاوت في الحصول على المياه بل تمتد الآثار الرامية للخصخصة إلى ارتفاع مستويات الأسعار المتعلقة بالحصول على مياه الشرب مقارنة بمستويات الدخول في مصر.

وفي هذا الإطار يشير رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير بمجلس الشعب المصري ([[103]](#footnote-103)) إلى أنه ومنذ عام 1996 كان هناك توحيد لسعر المياه في كل المحافظات وهو 12 قرشاً للمتر المكعب، إلا أنه وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 135 لسنة 2004 بعملية تجميع الوحدات التي تعمل في قطاع مياه الشرب في قطاع واحد وتحت مظلة الشركة القابضة، رأت هذه الشركة ولأسباب اقتصادية إعادة النظر في تقييم سعر هذه الخدمة، الأمر الذي دفعها إلى زيادة السعر إلى 23قرشا للمتر المكعب وهو السعر السائد في كل المحافظات ([[104]](#footnote-104))، ويشير رئيس لجنة الإسكان إلى أن سعر المياه الحقيقي يفوق السعر الحالي والذي يتراوح ما بين ستين ومائة قرش ([[105]](#footnote-105)).

في الوقت الذي يؤكد فيه رئيس الشركة القابضة للمياه أن تعريفة المياه التي يدفعها العميل هي ‏23‏ قرشا ثمنا للمتر الذي يكلفني‏80‏ قرشا‏..‏ والفرق بين السعرين يتم كدعم نأخذه من الحكومة‏,‏ يعني أن الحكومة تدعم الفقير المحتاج بمبلغ‏67‏ قرشا وتدعم الغني غير المحتاج بنفس المبلغ ([[106]](#footnote-106))**.‏**

وفي الوقت الذي يتم فيه تحصيل 23 قرشا ثمنا للمتر المكعب الواحد بالقاهرة الكبرى، إلا أنه ومن واقع الاطلاع على عينة من فواتير الاستهلاك بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، فقد اتضح أن إجمالي قيمة الفاتورة لا يقل عن تسعة إلى عشرة جنيهات، على الرغم من أن قيمة استهلاك المياه قد لا تتجاوز مبلغ الأربعة جنيهات، والفرق بين إجمالي قيمة الفاتورة واستهلاك المياه، يتم من خلال إضافة بنود أخرى مثل رسوم دمغة إيصال، رسوم تنمية موارد، رسوم صيانة عداد ...إلخ.

ومن ثم يصبح الحديث عن أن قيمة المتر المكعب الواحد للمياه هو 23قرشا يجافي الواقع، وإذا ما قسمنا إجمالي الفاتورة على قيمة الاستهلاك سنجد أن متوسط سعر المتر المكعب لا يقل عن ستين قرشا ( من واقع عينة لبعض فواتير استهلاك المياه في محافظات القاهرة الكبرى )

في السياق ذاته فإن تعديل نظام دفع فاتورة المياه من ثلاثة أشهر، ثم إلى شهرين، ثم إلى شهر يلقى مزيد من الأعباء المادية على المواطنين، حيث يتحمل المواطن عبء سداد الرسوم والضرائب التي تصل إلى خمسة جنيهات مرة كل شهر، بعد أن كان يدفعها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، الأمر الذي دفع أحد أعضاء مجلس الشعب المصري إلى الإشارة إلى أن الزيادة في أسعار المياه بلغت 130% في عام 2004، وأنه بدلا من تحصيل الفاتورة كل شهرين بات على المواطن سدادها كل شهر وما يضاف إلى ذلك من رسوم وخلافه أي زيادة الأعباء على المواطنين ([[107]](#footnote-107)).

**2-6- خصخصة المتنزهات العامة ([[108]](#footnote-108)):**

لم تسلم البيئة هي الأخرى من عمليات الخصخصة، فحتى المتنزهات العامة والتي هي عبارة عن مناطق بها خضرة ومياه وأراضي واسعة وتتمتع بهواء نقي ومخصصة للنشاط الترفيهي العام طالتها هي الأخرى أيادي الخصخصة.

وتتضمن خصخصة المتنزهات إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة هذه المنشآت إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

و يمكن النظر إلى ضرورة بحث موضوع دور المنتزهات في النسيج الحضري والعمراني من خلال عدة مفاهيم أو تخصصات معرفية تبرر أهمية التخصيص، وهذه المفاهيم تشكل المركب الايكولوجي المتكامل لأي منتزه ولا يمكن التقليل من دور أي من مكوناته. تشمل هذه المفاهيم مبررات جغرافية تخطيطية، وبيئية، واقتصادية، واجتماعية.

**2-6-1- المفهوم الجغرافي التخطيطي:**

يشمل هذا المفهوم مواقع وتوزيع المنتزهات، ووظائفها، وحجم ونوعية المستفيدين، وذلك باعتبار أن المنتزهات تلبى بعض الخدمات الاجتماعية، ومن هنا فان تلبية هذه الخدمة الاجتماعية هو جزء من الخدمات العامة التي لا يستطيع الأفراد تزويد أنفسهم بها ولا يستطيع ــ أو لا يرغب ــ القطاع الخاص توفيرها لهم. وحيث أن توفير الخدمات العامة مطلب أساسي لتنمية المجتمعات الحديثة فهي عادة من مسؤوليات الحكومات، مثل التعليم، الصحة، الدفاع المدني، الأمن، الطرق، ومياه الشرب العذبة. إلا أن هناك أنواع أخرى من الخدمات مثل الإسكان، النقل العام، الحدائق العامة، المكتبات العامة تقدمها بعض الدول لمجتمعاتها حسب مقدرتها، بينما تقتصر دول أخرى على تقديمها لبعض المناطق التي تكون بحاجة ماسة لها دون أخرى.

إن تدخل الدولة في توفير الخدمات العامة مهم جدا لرفاهية جميع السكان ــ خاصة في سن التشريعات والتنظيمات الخاصة بها ــ سواء كانت هذه الخدمات مقدمة من الدولة أو القطاع الخاص. وتهدف الحكومات من ذلك إلى التأكد من أن مستويات الخدمات المقدمة تندرج ضمن الأهداف الوطنية التي يجب إنجازها والتأكد من توفيرها لجميع السكان بالمواصفات المحددة ([[109]](#footnote-109)(.

ولذلك فان نقص أو عدم وجود هذه الخدمات الحضرية يعني خللا في تركيب البنية التحتية، وان هناك مشاكل مصاحبة لتنفيذ خطط التنمية. كما يؤدي عدم كفاية الخدمات الحضرية إلى بطء عملية التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من قلة الفرص الوظيفية أمام الانفجارات السكانية المتزايدة.

وعلى أية حال فيوجد العديد من الطرق والنماذج لدراسة تطوير الأراضي نذكر منها ما يلي:

1- النموذج الاقتصادي المعتمد على الطلب المحدد على الإيجارات والإيرادات.

2- نموذج تتابع الأحداث والذي يركز على مراحل تطوير الأراضي كما هي مفهومة لدى مديري العقارات.

3- النموذج الذي يهتم بدور المشاركين في عملية التطوير.

4- النموذج الهيكلي المبني على مفهوم الاقتصاد السياسي والقوى المؤثرة في العلاقات المرتبطة بعملية تطوير الأراضي العمرانية.

5- النموذج المؤسساتي والذي يعطي منظور شامل لعملية التطوير.

ولكل نموذج مزاياه الخاصة وطريقته المميزة في عرض عملية تطوير الأراضي العمرانية. ومن الصعب تحديد أي من هذه النماذج هو الأنسب، لان هذا يتوقف على الاتجاه التنموي السائد. وفي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال فان نموذج المشاركين قد تمم تطبيقه منذ عقود نتيجة دراسات استشارية عالمية وعربية. ويعمل المشاركون وفق تقسيم الأدوار لتطوير المرافق كما يلي :

1- ملاك الأراضي القابلة للتقسيم والتطوير

2- مكاتب العقار وهم الوسطاء

3- رجال الأعمال المستثمرين والمطورين

4- الدولة كمنظم لعملية التطوير ومزودة بالخدمات والبنية التحتية ([[110]](#footnote-110))..

وإذن فإن خصخصة المرافق إنما تعني في النهاية أن يقوم القطاع الخاص بإنشاء، أو إدارة وتشغيل المنتزهات أيضا نيابة عن الدولة. و يرى البعض أن إنشاء البنية التحتية للمرافق الحضرية قد يتطلب وقتا، وقد يستهلك جزاء من ميزانية إنشاء المرافق، وكمثال فان تكاليف التحضر تقتطع جزأ كبيرا من موارد الدولة يقدر بأكثر من 60 بالمائة ومستنفدة بذلك ما مجمله 9 سنوات من الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد، أو إحدى وأربعين سنة من الاستثمار المحلي الإجمالي للفرد الواحد لقاء تمدينه، كما أن تكلفة توطن الفرد في المدن الرئيسة تزيد كثيرا عن بقية المناطق الحضرية.

وفي مدينة الرياض إذا ما استمر النمو العمراني وفقا للأنماط الحالية التي تتسم بكثافات سكانية منخفضة ومساحات كبيرة للوحدات السكنية الفردية فسوف يلزم مد مشروعات التجهيزات والمرافق العامة على مساحات سكنية جديدة تعادل سبعة أمثال المساحة الحالية التي تزيد على 800 كيلومترا مربعا، مما يدعو لتبني سياسات خاصة بتشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإسكان وإعادة النظر في استراتيجيات التنمية العمرانية بما يمكن من مواجهة تحديات مستقبل قطاع الإسكان والتشييد ([[111]](#footnote-111)).

**2-6-2- مفهوم حماية البيئة المستدامة :**

لاحظنا أن المنتزهات هي أحد عناصر البنية التحتية الحضرية، و أحيانا قد يؤجل تنفيذها أو تلغى بسبب الحاجة إلى الأرض لمرافق أخري. مع أن المساحات الخضراء على اختلاف أنواعها هي المتنفس الذي يعادل باقي مكونات المدينة من مباني سكنية ومناطق صناعية وأسواق مركزية وشوارع وميادين، وبذلك فإنها تؤدي مجموعة من الوظائف نذكر منها الوظيفة الترفيهية، وظيفة حفظ التوازن البيئي، الوظيفة الصحية، الوظيفة الثقافية والاجتماعية والوظيفة العلمية.

ومن المعروف أن محدودية المساحات الخضراء والازدحام في بعض المدن والقرى يكون عشوائيا حتى أن الإنسان يعاني من ارتفاع نسبة التلوث فيها لدرجة أن الحياة فيها تصبح مهددة بالخطر الشديد، ويكاد الوضع يتغير تماما بوجود المسطحات الخضراء والماء. حيث تقوم المسطحات المائية بامتصاص درجة الحرارة وتخزينها على صورة طاقة كامنة تستخدم أثناء تبخره وهذا يجعل ميزان الطاقة موجباً وحرارة الجو معتدلة. أما دور الغطاء النباتي والمسطحات الخضراء فإنه يغنى هواء المدينة بعنصر الأكسجين الضروري لصحة الكائنات الحية ويسلبه ثاني أكسيد الكربون لاستخدامه في بنائه الضوئي. وبمعنى آخر فإن الإنسان (الفرد الواحد) يحتاج إلى (12 م 3) من الهواء في اليوم الواحد ويتطلب سطحاً أخضر قدره (150 م 2) لتعويض الأكسجين المستهلك من قبل الكائنات الحية وعمليات الاحتراق المختلفة ([[112]](#footnote-112)).

لكن لسوء الحظ تشكو جل مدن العالم نقصا فادحا من المساحات الخضراء، ففي مدينة القاهرة مثلا، بلغ نصيب الفرد الواحد من الحدائق 0.75 م 2 ويختلف هذا النصيب كثيرا بين الأحياء: فحي"مصر الجديدة " مساحته : 445 فدانا ونصيب الفرد من المساحات الخضراء 4.7 م 2، وحلوان : 144 فدانا و , 1 م 2، ومصر القديمة والمعادي : 105 فدانا و 5,7 م 2، وحي غرب : 300 فدان و 1,1 م 2، وحي جنوب ": 85 فدانا و1,1م 2. وفي باقي الأحياء تكاد تنعدم المساحات الخضراء: "شبرا الخيمة " مساحته (7 فدادين)، و"الزيتون " (51 فدانا)، و" الوايلي " (28 فدانا)، و "وسط" (155 فدانا) ، وعابدين (28 فدانا) بحيث ان متوسط نصيب الفرد في هذه الأحياء لا يزيد عن 0,2 م 2 ([[113]](#footnote-113)).

إلا أن الحال في مكة المكرمة أفضل من ذلك حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد من المساحات الخضراء (الحدائق العامة) أكثر من (5 م 2) وهي مساحة جيدة إذا ما قيست بظروف البيئة الطبيعية في مكة المكرمة، ويشير التوزيع الجغرافي للمساحات الخضراء في مكة المكرمة إلى تركزها في الأحياء الجديدة البعيدة عن الحرم الشريف وعلى محاور الطرق الخارجية لمكة المكرمة، رغم النقص في المساحات الخالية للبناء عليها، والنقص في مياه الري ([[114]](#footnote-114)).

وفي العراق بلغ نصيب الفرد الواحد من المنتزهات (كذلك في عام 1985) ما يلي في عدد من المدن: "الموصل ": 0.76 م 2، " كركوك ": 11, 1 م 2، "البصرة: 3.65 م 2، "الحلة": 1.51 م 2، كربلاء": 1.87 م 2، " النجف ": 26. 6 م 2، " أربيل ": 52. 0 م 2 ([[115]](#footnote-115)) وقد ذكر أن التوزيع الجغرافي للمساحات الخضراء في مدينة بغداد يعتبر توزيعاً غير عادل إذ تزيد المساحات الخضراء في بعض الأحياء وتنعدم في أحياء أخرى. وان نصيب الفرد الواحد من المساحات الخضراء في مدينة بغداد لا يزيد على 0.49 م2 وهو مقدار صغير جداً إذا ما قيس بنصيب الفرد في مدن عالمية أخرى ([[116]](#footnote-116)).

ولو تمت مقارنة هذه الأرقام مع ما يخصص للفرد الواحد في مدن الدول الأوروبية مثل بريطانيا (23 م 2/ فرد) أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الاتحاد السوفيتي سابقا (46 م 2/ فرد") أو في استراليا (162 م 2/ فرد في أكبر مدينة "سيدني ") للُوحظ أن النسبة المخصصة للمناطق الخضراء في المدن العربية على وجه العموم هي نسبة ضعيفة جدا خاصة وأن هذه المدن في حاجة ماسّة إلى المزيد من المساحات الخضراء بحكم وجودها في المناطق الحارة من العالم ([[117]](#footnote-117)).

إن انتشار المنتزهات الخضراء والمحافظة على البيئة النظيفة في المدن والأرياف يعزز غاية العمران التي هي الاستدامة، استدامة الحياة والتعمير والاستثمار وتوليد المنفعة من ارض ومن مال ومن ذرية. إذ تقترن التنمية المستدامة بمؤشرات إشباع الحاجات الأساسية للسكان آلتي هي الحاجات الفسيولوجية مثل التغذية الجيدة والهواء النقي، والحاجات الأمنية، والحاجات الاجتماعية ومن أهمها تأكيد الانتماء إلى الجماعة والمشاركة في نشاطها، والحاجة إلى تحقيق الذات، والحاجة إلى المعرفة والفهم. كما اعتبرت التنمية أنها مسلسل التفاعل المستديم والتدريجي الذي يتم بواسطة الاستغلال التدريجي للطبيعة كما وكيفا في الزمان والمكان باعتبارها الثروة الأساسية. فأصبحت التنمية المستديمة تندرج في إطار العلاقة بين الإنسان والبيئة.

وحسب إعلان اسطنبول فان التنمية المستدامة هي لصالح البشر مع إدراك الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال والشباب لتوفير أوضاع المعيشة السليمة والصحية المأمونة، وقد وعد البيان بتكثيف الجهود من أجل استئصال آفة الفقــر والتمييز ومن أجل تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والتغذية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وخاصة توفير المدى الملائم للجميع. ونرى من هاتين الوجهتين ما بين الاستدامة والخصخصـة من علاقة متلازمة تهدف في النهاية إلى ترشيد الموارد على نحو يديم حسن استغلالها خاصـة الموارد النادرة. وهناك حاجة للتعامل مع الاستدامة المحلية ومن ضمنها الخدمات الحضرية و تلك الحاجات الضرورية للناس والتي لا يمكن الاستغناء عنها مثل المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والمنتزهات الخضراء والمطلوب هو تهيئة هذه الخدمة وتيسيرها للناس بتكلفة معقولة يمكن استدامته. وبدون ذلك فانه من الصعب مع الضغط الحالي على الموارد والبيئة تخيل كيف يمكن للسكان الحضريين أن يتضاعفوا خلال الخمس والعشرين سنة القادمة بدون بعض أنواع الانهيارات الاقتصادية والايكولوجية ([[118]](#footnote-118)).

**2-6-3- المفهوم الاقتصادي:**

تهتم السلطات البلدية بجذب السياح ومحبي وطلاب الراحة والاستجمام، يقضون بعض الوقت في أماكن مريحة، وذلك بتهيئة أماكن الإيواء ومواقف السيارات والمعسكرات الخلوية والحفلات والعروض الجماعية، مقابل رسوم للحصول على موارد مالية والاكتفاء الذاتي في تسيير أمورها.

ولدينا في هذا السياق قضية تستحق الوقوف عندها، بما أن المنتزه يقع داخل ارض واسعة ذات تكلفة عالية إذا ما كانت في موقع استراتيجي حساس داخل المدينة، فإن هذا الموقع الحساس بالضبط هو ما يعطي المنتزه دوره الهام في الترويح عن النفس داخل بيئة مكتظة مزدحمة تشهد كثافة سكانية عالية، وهكذا فإن على البلديات أن تضحي وتقدم هذه الخدمة للمواطن. السؤال هل هذه الوظيفة الترويحية تبرر تخصيص المكان للترويح، بكل احتياجاته من ارض ومياه نادرة وصيانة وموظفين وأمن ؟ أليس من الأوفق تخطيط الموقع على شكل عمائر وبيعه شققا ومكاتب تدر دخلا مضاعفا للبلدية، واختيار مكان آخر على أطراف المدينة ليكون منتزها عاما ؟؟. وأيضا سؤال آخر، هل ينبغي أن نفرض رسوما على استنشاق الهواء النقي، فلا مكان للفقراء في هذه الحدائق الغناء والجنائن ؟ أين مبدأ الشمس والهواء للجميع ؟ وثمة سـؤال أخير، إلى أي مدى نستطيع أن نمضي في استغلال الموارد الطبيعية على أساس الربح المادي فقط ؟ طالما رأينا آثار سـطوة رأس المال في تناقص الغطاء النباتي الغابي، وتلوث الأنهار، والزحف العمراني على الأراضي الخضراء حول المدن ؟؟ إنها أسئلة محيرة، وان طرح البدائل الرأسمالية للرسوم على الحدائق يعرفها رجال المال والإعلان، وأنها حقا لعملية تطبيع بين الفقراء والبضائع الرأسمالية الاستهلاكية، آلتي أن لم يطلها الفقير من البقالة، فإنها ستطاوله بصورتها كإعلان على سور الحديقة !.

إنها أسئلة صعبة، وخيارات هامة بين القيم الحضارية الجمالية والبيئة النظيفة المستدامة، وبين القيم المادية. ومع هذا فهل نجد مخرجا من هذا الخيار ؟ إن أحد اهتمامات الاقتصاد الرئيسية هو المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد الطبيعية المحدودة حيث يواجه المجتمع باستمرار الخيارات المختلفة. ويحاول الاقتصاديون أن يساعدوا صانعي القرار، الذين يجب أن يختاروا البدائل، عن طريق المقارنة الموضوعية ـ كلما أمكن ـ لتقييم الجمهور للخدمات المتنوعة. وكما أن هناك طلبا متزايدا على الترويح الخلوي فسوف تكون هناك أسئلة ملحة عن الميزات النسبية لصرف مقادير متزايدة من المال على الترويح بدلا من إنفاقها على البدائل المتاحة. وللإجابة على هذه الأسئلة تحتاج الفوائد المرجوة من الترويح أن تقاس بطريقة ما، آلتي سوف تقارن مباشرة بفوائد الخدمات وأيضا بتكاليف إيجاد وسائل الترويح عن النفس، وقد أظهر الاقتصاديون الذين اعتادوا مقارنة المزايا وفوائد الاستثمارات المختلفة خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة سنة الماضية اهتماما متزايدا بمزايا وفوائد الترويح الخلوي.

إن وجود المنتزهات الواسعة ضمن المخططات الحضرية يعزز من اقتصاديات مواقع الخدمات والوظائف الحضرية بكل أنواعها ومستوياتها، لما لها من أثر جاذب، والشعور بالتنمية المكانية المتوازنة، إذ أن التركز السكاني الشديد، وارتفاع أسعار الأراضي، وازدحام المرور، يؤدي إلى تحطيم القوة الجاذبة إلى المراكز الحضرية المتروبوليتانية، وبروز هياكل حضرية في الضواحي، والتحول إلى سياسة اللامركزية لتحقيق الموازنة المكانية للتنمية الاقتصادية ([[119]](#footnote-119)).

إن ما ذكرناه في المفهوم الجغرافي التخطيطي والمفهوم البيئي يكفي لأن يوضح أهمية إقامة المنتزهات، وان الفرصة متوفرة أمام القطاع الخاص لتلبية حاجة المجتمع الحيوية للمنتزهات عبر أي من أساليب الخصخصة المتاحة، حيث يمكن للخصخصة أن تسهم ضمن الاستثمار في ألبني التحتية في تحسين الوضع الاقتصادي.

وفي هذه المناسبة يحسن إيراد مثال من سياسات تخصيص البنية التحتية وفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، ففي المملكة العربية السعودية يأتي تخصيص البني التحتية وبعض المرافق العامة ضمن سياسة الانطلاق نحو بناء هيكل اقتصادي يرتكز على فعاليات القطاع الخاص، بما يعنيه عمليًا من الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيعها وفق القواعد الاقتصادية الثابتة التي يجب أن تحكم قرارات الاستثمار والإنتاج لتحقيق ذلك المعنى.

ولا شك في أن هذا التحول يتطلب أن يكون تعامل القطاع الخاص معه مبنيًا على أسس الاقتصاد الحر الذي يحتكم إلى قوى السوق وتفاعل العرض مع الطلب في عناصر الإنتاج من رأس مال وموارد وأيدي عاملة، وتنظيم يؤدي إلى إنتاج يحقق الربح والرفاه معًا مما يتطلب تسخير الموارد الاقتصادية في قنوات الاستثمار الصحيحة.

وهذا المنهج يتفق مع سياسة التخصيص في المملكة العربية السعودية وفق ما أشار إليه قرار مجلس الوزراء عام 1418 هـ من أنه عند إقرار النشاطات الحكومية المختلفة المحولة الى القطاع الخاص، يجب أن يراعى أثر ذلك في النمو الاقتصادي، وميزانية الدولة، والعمالة الوطنية ومحدودي الدخل، ومشاركة شريحة كبيرة من المواطنين في هذا النشاط. ومن المؤكد أن أي آلية عملية لتحقيق هذه السياسة تتطلب إستراتيجية متأنية لتطبيق التخصيص يمكنها أن تستوعب هذه الاشتراطات المتعددة والوصول إليها وتحقيق الهدف المنشود، وهذا ما أكدته خطة التنمية السادسة السعودية من أن سياسة التخصيص يجب أن تراعي أن تكون نتيجة التخصيص إيجابية للدولة وللقطاع الخاص، وأن يتم اختيار التوقيت المناسب وتهيئة الأوضاع الملائمة للمرافق المرشحة بما يكفل نجاح برنامج التخصيص. ويلاحظ المتتبع لخطوات البرنامج في المملكة العربية السعودية بأن مراحل تطبيقه تلتزم هذه السياسة لقناعتها بأن تحقيق أهداف التخصيص هو الغاية التي يجب أن تكون محصلته النهائية ([[120]](#footnote-120)).

**2-6-4- المفهوم الاجتماعي:**

تأتي أهمية المنتزهات في أنها تمثل أماكن عامة يمكن من خلالها ممارسة العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، وان تأثير الخصخصة هو إن هذه المرافق ستقدم الأنشطة إلى شرائح خاصة من المجتمع بسبب مستوى الرسوم، وأنها ستقدم أنشطة ثقافية واجتماعية خاصة أيضا بسبب هوية المستثمر، ما لم تراعى اعتبارات حساسية الأوضاع العرقية والدينية والسياسية الداخلية ومراعاة المستوى المعيشي لغالب شرائح المجتمع أثناء صياغة عقود التخصيص. فمع أن دولة الرفاهية تعزز حق المواطنين المتساوي في الحصول على الخدمات العامة والحد الأدنى في الحياة الكريمة، إلا أن الخصخصة في بعض أشكالها توكل ذلك إلى رفاهية الرأسمالية الخاصة آلتي تتيح تنامي الفروق الصارخة بين الطبقات وعودة عهود الامتيازات البغيضـة.

أما تأثير الخصخصة الاجتماعي على بنية المدن والنسيج الحضري فيأتي من التحول المعاصر في وظائف المدن خاصة في الدول الغربية المتقدمة، وهي نتيجة رد فعل للتدهور البيئي الذي يهدد سكان المدن الكبرى، ولذلك لم تعد المدن في الدول الغربية مواقع لصناعات الإنتاج الكبير، وإنما أصبحت أماكن لأبحاث التطوير والتكنولوجيا الرفيعة، وإنتاج النماذج الأولية، والصناعات الإبداعية والثقافية، بدأ بالمسارح والمتاحف إلى النشر والإذاعة والمنتزهات وأماكن السياحة والإبداع الثقافي. إن وظيفة الترويح في المراكز العمرانية تجذب الناس، وبالتالي رؤوس الأموال والاستثمارات في الثقافة والفنون فتجعل الشوارع أكثر إنسا وأمنا، وتشيع محيط عصري وما يترتب على ذلك من سريان الحيوية في اقتصاد المدينة وإيجاد وظائف جديدة، وفوائد مادية مثل زيادة الرسوم المدفوعة للبلدية، بل إن هذه الأنشطة الترويحية تنطبع في خيال الملايين من السكان الذين يستعدون لقضاء إجازاتهم في منتزهات ومنتجعات معينة بسبب شهرتها في تقديم خدماتها ذات المستوى المناسب.

مما سبق يتضح أن إدارة وتشغيل المتنزهات يجب ألا تسند إلى مؤسسات فردية ذات مخاطر تتعرض للربح والخسارة أو الإفلاس وتعطيل الخدمة، وإنما تسند إلى مؤسسات اجتماعية تقدم أعمالا أخري تحقق لها دخولا مناسبة تتناسب مع مجهودها الخاص الفعلي، وبمعنى آخر أن تكون المنتزهات العامة مسرحا لنشاط هيئات اجتماعية تقدم خدمات علمية وثقافية أو رياضية أو حضارية للمجتمع، ومن أمثلة هذه الهيئات الجامعات، والجمعيات العلمية، والنقابات المهنية، والنوادي الرياضية، وهيئات الآثار والسياحة الأهلية وذلك لضمان استمرار تطويرها في نطاق النظام السياسي والاجتماعي السائد. ومن المتوقع أن تقيم هذه الهيئات الاجتماعية مبان لمختلف الفعاليات الثقافية من مسارح، ومتاحف، ومكتبات عامة، ومراكز المؤتمرات، وصالات الاجتماعات والمناسبات. ويدخل هذا الاقتراح ضمن مبدأ مضاعفة استعمال الأرض، وهو مبدأ معروف في الاقتصاد الحضري ([[121]](#footnote-121)). وبالطبع فان تكاليف هذه المباني يمكن أن تؤمن عن طريق السندات، أو من قروض طويلة الأجل من بنك الأعمار.

**2-7- خصخصة قطاع الاتصالات:**

**2-7-1- تاريخ خصخصة قطاع الاتصالات: ([[122]](#footnote-122))، ([[123]](#footnote-123))**

* ابتداء من عام 1980: بدأت مرحلة الخصخصة في مجال الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمنشئات الصناعية الضخمة التي نتجت عن هذه الخصخصة انفتحت على الأسواق العالمية مستفيدة من الضغوط التي مارستها الحكومة.
* ابتداء من عام 1990: ظهر توازن بين الخصخصة في المجالات التي كانت تحتقرها الدولة، وبالتوازن مع حركة تحرير على المستوى العالمي، ولعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورا مهما في هذا المجال، وقاموا بوضع شروط صارمة في عدد من الدول تتمثل في أهمية إجراء إصلاحات في مجال الاتصالات وكذلك لكسب دعم كلا من البنك والصندوق.
* ابتداء من عام 1995: وبدأت مرحلة تحرير القطاعات في مجال الاتصالات تدخل حيز التنفيذ من خلال التعريفة العالمية لتجارة الخدمات.
* في فبراير 1997: تم التوقيع على اتفاق الاتصالات الأساسية من خلال 69 دولة، والتوصل إلى وثيقة استرشادية والتي قامت بوضع تعريفات وإجراءات وأسس لعمل هذا المجال على المستوى الوطني (مثل ضمان المنافسة، قواعد الاتصال، إجراءات الشفافية، واستقلالية قطاع الاتصالات).
* ابتداء من فبراير عام 2000: فإن مجال الاتصالات يندرج تحت أجندة منظمة التجارة العالمية والمفاوضات حول الخدمات.
* في نهاية العام 2003: كان أكثر من 500 مليون هاتف محمول قد بيع في العالم وكان ثلث سكان اليابان استخدم شبكة الانترنت عبر هذا الهاتف كما أن المشتركين الأميركيين في الهاتف الجوال امضوا أكثر من 15 مليار ساعة في التحدث عبره وأرسل الأوروبيون 113 مليار رسالة قصيرة ولو أن الصين تأتي في رأس القائمة بهذا الباب مع 220 مليار رسالة نصية عبر الهاتف المحمول.
* تحولت الصين مع عدد مشتركيها البالغ 269 مليونا إلى اكبر منطقة للهاتف الجوال. فبحسب المدير المساعد لمكتب الرقابة على العمل في الصين "في دلتا نهر اللؤلؤ هناك 30 % فقط يعملون 8 ساعات يوميا بينما يعمل 46 % 14 ساعة".
* في استراليا بات مشتركو "تلسترا" الآيلة إلى الخصخصة يتعرضون لحملات التسويق، فمن خلال طلب الرقم المسجل على آلات توزيع الكوكاكولا يمكنهم شراء مشروب يضاف ثمنه كما المكالمة إلى فاتورة هاتفهم الجوال. وفي أوروبا أقامت الشركات "كونسورسيوم" في ما بينها تحت اسم "سيمباي" يهدف للترويج إلى استخدام الهاتف الجوال كوسيلة للدفع في أنحاء القارة كافة. حتى ان ناشرين كبيرين للموسيقى هما "يونيفرسال" و"سوني" يطلبان من المغنين تأمين صيغة قصيرة (90 ثانية) لأغانيهم يمكن تسويقها لدى المشتركين في الهاتف المحمول. هكذا يتقدم عالم اللهو من دون قيد أو شرط كما تعدنا به الاتصالات اللاسلكية المتحركة.

**2-7-2- خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان:**

إن الخصخصة ليست تهمة ولا هي عملية تهريب لموجودات الدولة، بل هي قد أصبحت مقياساً في العالم المتحضر وفي تطور المجتمعات إذ تمثل تحولاً في دور الدولة من المحتكر إلى الناظم ومن القامع أو اللاجم إلى المحفز. إن مشاريع الخصخصة المقترحة كلَّها ودون استثناء تشترط وتنطلق من قاعدة أساسية وهي أن الحكومة ستعتمد مبدأ الشفافية المطلقة والموضوعية والعدالة في التعامل وفي الإجراءات المتبعة. وعلى سبيل المثال فإن قطاع الاتصالات الذي كان لبنان رائداً فيه في المنطقة العربية في مطلع التسعينات أصبح اليوم متخلفاً وفي وضع غير مقبول ولا يتحمل الاستمرار. علماً أن تخصيصه سيؤمن بشكل مباشر آلاف فرص العمل الجديدة وخدمات أكثر وأفضل وأقل كلفة للمواطنين، كما سيؤمن ذلك في المحصلة مداخيل أعلى لخزينة للدولة ضمن رؤية متوازنة وضابطة وواقعية ومحفزة ضد الاحتكار. ([[124]](#footnote-124))

**2-7-3- خصخصة قطاع الاتصالات في الكويت:**

تعتبر تجربة الكويت في مجال الاتصالات سباقة في المنطقة العربية في خصخصة قطاع الاتصالات، ومن أول البلدان العربية التي باشرت في شبكات الألياف البصرية التي باتت تغطي ثلث البلاد. ولكن هناك بعض الصعوبات التي واجهت الحكومة والمستثمرين في عملية الخصخصة بسبب غياب هيئة لتنظيم الاتصالات في ذلك الوقت، والأمل القادم أن يساهم قانون تنظيم الاتصالات الذي تم إنجازه مؤخراً في تسهيل عمل القطاع الخاص ودعم الشركات في هذا المجال، لاسيما أن الحكومة الكويتية تعتبر قطاع الاتصالات قطاعاً تنموياً «سيساهم في القضاء على الأمية». ( 125)

**الفصل الثالث**

**تجارب بعض الدول في مجال الخصخصة**

بالنظر في التجارب والبرامج التي طبقتها الدول المختلفة لإنجاز عملية الخصخصة نجد أن نتائج عملية الخصخصة تفاوتت بشكل كبير إيجاباً وسلباً من دولة لأخرى. وبوجه عام نجد أن الخصخصة قد حققت نتائج إيجابية في الدول المتقدمة بيد أن نتائجها في الدول النامية كانت في جملتها مخيبة للآمال، حيث لم تحقق الكثير من أهدافها، بل إنها في حالات كثيرة جاءت بنقيض مقصودها، وذلك على صعيد الكفاءة والعدالة والعمالة وعلاج الاختلالات في الموازنات العامة وموازين المدفوعات. ففي الكثير من البرامج زاد حجم البطالة ولم ينكمش، وارتفعت الأسعار، ولم تتحسن بشكل ملحوظ موازنات الدول وموازين مدفوعاتها. بل وبددت أصول المجتمع الإنتاجية الثابتة من خلال عدم الرشد في استخدام حصيلة بيعها، كما أن التقويم شابه في حالات عديدة الفساد، وأسهمت في توسيع نطاق الاحتكار. وتملك الأجانب كثيراً من الأصول الإنتاجية المهمة ([[125]](#footnote-125)).

وسوف نعرض الآن تجارب بعض الدول في مجال الخصخصة سواء التي حالفها النجاح أو تلك التي لم تفلح في تجربتها مع الخصخصة.

**3-1- بولندا: ([[126]](#footnote-126))**

من خلال التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية, يتبين أن بولندا الأكثر نجاحا في التحول الاقتصادي, وعملية الخصخصة بين دول وسط وشرق أوروبا, بالإضافة إلى التقرير النهائي للاتحاد الأوروبي الذي أكد على أن الاقتصاد البولندي يعمل وفقا لآليات السوق وتستطيع المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي في المدى القريب.

ومن خلال المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذا النجاح, فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي عام 2000 ما يزيد على 160 مليار دولار. وارتفع متوسط دخل الفرد إلى أربعة آلاف دولار سنويا, كما استطاعت بولندا اجتذاب استثمارات أجنبية خلال السنوات العشر الماضية, وبإجمالي 50 مليار دولار.

وبالنسبة لبرنامجها مع الخصخصة, نجد أن المهمة الأولى لبولندا في التحول الاقتصادي بعد ثورة 1989, وكانت تحديد سعر الصرف, حيث كانت سوق الصرف الأجنبية تقوم على تعدد أسعار الصرف. ولم يكن السعر الرسمي للعملة الوطنية زلوتي يعكس قيمته الحقيقية. وبرغم إتباع سعر صرف مرن في الفترة بين 1990 و1993, فإن سعر الصرف أصبح حرا بعد ذلك, ليكون أداة من أدوات التحول إلى اقتصاد السوق, وأما بالنسبة للمهمة الثانية في التحول الاقتصادي, فكانت تخلي الحكومة عن نظام التخطيط المركزي, ففي اقتصاد التخطيط المركزي الذي كان قائما قبل عام 1990, كان الإنتاج يتم من خلال قدرات مركزية وليس من خلال الطلب في السوق, أو وفقا لواقع الربح.

وفي هذا الإطار كان قرار خصخصة الشركات العامة, الذي صدر عام 1990. وبدأت عملية الخصخصة بقطاع تجارة التجزئة والخدمات. وكانت البداية متواضعة من خلال طرح أسهم خمس شركات في البورصة. ثم تسارعت عملية الخصخصة. ففي الفترة بين يوليو 1990 وحتى الآن. امتدت عملية الخصخصة إلى نحو 5243 شركة كانت مملوكة للدولة, وتبعت 2147 شركة. وقد جرت عملية الخصخصة من خلال ثلاثة نظم, إما من خلال البورصة أو من خلال تسييل أصول الشركة أو بعضها, أو بنظام المستثمر الاستراتيجي.

وأما بالنسبة لتقويم أصول الشركات قبل بيعها فقد كان يتم من خلال كونسريوم محلي أو أجنبي, ثم تقوم وزارة الخزانة بدراسة التقويم, كما أن البرلمان كان يراقب عملية الخصخصة.

وبخصوص وضع العمال الذين يعملون في الشركات المعروضة للبيع, فقد كان لديهم الحق في شراء 10 % من أسهم الشركة بنصف الثمن في الفترة بين عامي 1992 و1997. ولكن بدءا من عام 1997 فقد تم تمليك العمال نحوي 15 % من أسهم الشركات مجانا. بالإضافة إلى أن جزءا من حصيلة الخصخصة فقد تخصيصه لبند الضمان الاجتماعي والتعويضات للعمال. وقد كان وراء اتساع وتسارع عملية الخصخصة في بولندا, إقبال المستثمرين الأجانب على شراء الشركات البولندية بما تمتلك من سوق متسعة نسبيا ( 40 مليون نسمة ). وقد احتلت ألمانيا المرتبة الأولى في الاستثمار في شركات الخصخصة بنسبة 14 %, وتلتها الولايات المتحدة بنسبة 8 %, ومن ثم هولندا بنسبة 4 %, وثم فرنسا والسويد بنسبة 3 % لكل منهما.

وقد امتدت عمليات الخصخصة إلى قطاع البنوك والاتصالات والطاقة والمناجم والبترول وصناعات الدفاع.

**3-2- الأرجنتين: ([[127]](#footnote-127))**

شهدت الأرجنتين خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً حاداً في الأداء الاقتصادي وتدهوراً في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. فمن الناحية الاقتصادية بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جداً وشهدت الموازنة العامة عجوزات كبيرة كان بعضاً منها ناجماً عن تمويل ودهم المؤسسات الحكومية. وكذلك شهدت أوضاع الخدمات العامة تراجعاً كبيراً ولاسيما مياه الشرب، والطرقات، والاتصالات، والصرف الصحي، وسكك الحديد وغيرها.

وبين عامي 1991 و 1996 لجأت الحكومة الأرجنتينية إلى تطبيق برامج الخصخصة حيث تمثل الهدف الرئيسي لتلك البرنامج في تحسين نوعية الخدمات وتخفيض أسعارها، وذلك لجعل الاقتصاد الأرجنتيني أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وكان هذا القرار هاماً أعلى المستويات الحافز الأساسي والمرجح لنجاح عملية الخصخصة في الأرجنتين. ووضعت الحكومة الأرجنتينية إستراتيجية شاملة لخصخصة القطاع العام تمثلت فيما يلي:

* شفافية مطلقة.
* إطار قانوني محكم.
* تحمل كامل لمخاطر الاستثمار (أي عدم تقديم أي دعم من قبل الحكومة).
* فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
* تثبيت أسعار التعرفة بما يعادله بالدولار الأمريكي.
* ضمان استقرار معدلات الضرائب.
* ضمان مشاركة العمال.
* ضمان أكبر مشاركة من الراغبين.
* خلق هيئة تشريعية عليا مستقلة.

ومن أبرز عناصر نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين وفي بعض دول أمريكا اللاتينية وجود شرطين أساسيين:

أولاً: ضمان شفافية تنفيذ البرنامج.

ثانياً: الضمان القانوني للمستثمرين.

وقد شهدت برامج الخصخصة معارضة قوية من الاتحادات العمالية نتيجة قيام الدولة بضمان حقوقهم وذلك بتقديم خيارين:

الأول: برنامج تقاعدي اختياري، حيث يحصل المتقاعد على تعويضات نقدية كبيرة.

الثاني: برنامج المشاركة في ملكية الشركات، إذا قامت الدولة بتخصيص جزء من أسهم تلك الشركات (حوالي 10%) للعمال.

ومن أهم نتائج برنامج الخصخصة في الأرجنتين:

* نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينات مقارنة بحوالي 1% خلال الثمانينات.
* كما شهدت الإنتاجية ارتفاعاً بحوالي 4% خلال نفس الفترة، وكذلك ارتفعت الصادرات من حوالي 5-7 بليون دولار أمريكي خلال الثمانينات إلى أكثر من 20 بليون دولار.
* كذلك شهدت العديد من المؤشرات المالية والاقتصادية مثل الاستثمار، الإيداعات المصرفية، الاحتياطيات الوطنية، معدلات البطالة وغيرها تحسناً ملموساً.

**3-3- كندا: ([[128]](#footnote-128))**

استدعت الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في كندا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي اتخاذ الحكومة قرارا بخصخصة صناعة الطيران. وقد تمثلت المصاعب الاقتصادية في تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حجم الدين العام وارتفاع معدلات الفائدة. وكان الحيز الأكبر من الدين العام مقوماً بالدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني، وبالتالي تمثلت فرصة الحكومة المندية في التحرك لتنشيط الاقتصاد في وضع برامج للتخفيف من حدة البطالة المتزايدة وإعادة هيكلة الدين العام. وكان خيار الحكومة ضمن خيارات أخري يؤكد على ضرورة تحجيم أو تصويب حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وانسحابها من بعض القطاعات ولاسيما صناعة الطيران التي تشمل خطوط الطيران، المطارات، ونظام تحرير التجارة مع الولايات المتحدة متبوعة بمعاهدة الأجواء المفتوحة لمزيد من تحرير قطاع الطيران. وكان هذا القطاع قد عانى لسنوات عديدة من ضعف الاستثمار وعدم التوسعة.

وهكذا فقد تم تصفية استثمارات الحكومة في الطيران الكندي، حيث تم إجراء عملية خصخصة حقيقية وذلك بإصدار أسهم للجمهور. واستطراداً، فقد أصبح موظفو القطاع العام الكندي في صناعة الطيران موظفين في القطاع الخاص مما وفر على الحكومة الكندية بالإضافة إلى عوائد الخصخصة بلايين من الدولارات استطاعت بموجبها أن تسدد بعض التزاماتها من الديون الخارجية المستحقة.

أما المطارات، فكانت العقبة الكبرى أمام الحكومة الكندية، إلا أنها اعتمدت في الخصخصة طريقة بناء-امتلاك-تشغيل-تحويل (BOOT) في الكثير من المطارات الدولية والداخلية. ولكن مجيء حكومة جديدة جراء الانتخابات التي جرت، عمدت إلى نقض هذا الاتفاق وقامت بإنشاء سلطات للمطارات المحلية، حيث قامت بتأجير المطارات إلى تلك السلطات على أسس تجارية. وفي عام 1996 باعت الحكومة الكندية نظام الملاحة الجوية بحوالي 1,5 بليون دولارأمريكي.

وقد كان من نتيجة خصخصة قطاع الطيران في كندا أن تنحت الحكومة الكندية جانباً من تشغيل وإدارة صناعة الطيران. ووفرت على خزانتها مبالغ طائلة لتحديث وتطوير تلك الصناعة. كما وفرت أيضا أعباء تحمل مصاريف العمال الذين تحولوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

**3-4- روسيا:**

أما بالنسبة لتجربة الخصخصة في روسيا ([[129]](#footnote-129)) و التي نفذت في المدة 1992 – 1994, فقد نقل برنامج الخصخصة الشاملة ملكية أكثر من 15 ألف شركة من خلال توزيع قسائم الملكية. وقد تمكن كل من المدراء والعمال المطلعين على دخائل الشركة من الاستحواذ على ما يبلغ في المتوسط ثلثي حصص الشركات التي تم تخصيصها. وبحلول خريف 1994 تصاعدت الآمال على نحو متواضع بأن الخصخصة, يمكن أن تمهد الطريق للانتقال السريع إلى اقتصاد السوق. وكان من المتوقع أن يؤدي الانضباط المالي إلى الإلزام بالمتاجرة الموازية في حصص الشركات, التي حصل على أغلب ملكيتها , مدراؤها وعمالها وإدخال ملكية خارجية, وأن تستخدم طرائق سلمية وشفافة, لتخصيص نصف الصناعات التي لا تزال في أيدي الحكومة أو أكثر من النصف.لكن هذا لم يحدث بوجه عام ويرجع البعض أسباب ذلك إلى ما يأتي:

أولا: إن المطلعين على دخائل الأمور – خاصة العمال في الشركات الحديثة التخصصية – كانوا يخشون بشدة الملكية الخارجية وفقدان الوظائف.

ثانيا: إن الأحوال المالية والمادية لكثير من الشركات لم تكن مغرية, ولم يكن هناك كثير من خارج الشركات ممن يرغبون في الحصول على حصصها.

ثالثا: كان هناك نقص شديد في تحديد حقوق الملكية والدعم المؤسسي وضمانات المتاجرة الموازية المتسمة بالشفافية, مما أدى إلى تثبيط همة المستثمرين الخارجيين.

**3-5- ماليزيا:**

تعتبر تجربة مهاتير محمد في ماليزيا من التجارب الرائدة فقد اعتمد مهاتير محمد على الاستثمار وقام ببناء بنية تحتية تؤمن لمستلزمات الصناعة كبناء شبكة نقل متطورة وركز على الصناعات التي تأخذ عددا كبيرا من العمال وقد اشترط على المستثمرين تدريب العمال الماليزيين وتؤهليهم ويقول مهاتير محمد إن زيادة الأجور لا تزيد القدرة الشرائية عند الناس لأنه تتبعها زيادة في الأسعار وإنما يتم زيادة الأجور من خلال زيادة الإنتاج أي يجب أن تعلق زيادة الأجور بمدى زيادة الإنتاج من خلال العمل.

**3-6- السعودية:**

بدأت المملكة العربية السعودية بتهيئة المناخ للخصخصة عن طريق ثلاث قنوات :أولاً : الخطة الخمسية للدولة.ثانيًا : قرارات مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الأعلى.ثالثًا : قرارات مجلس الشورى.الخطة الخمسية للدولة : الخطة الخمسية السابعة للتنمية التي تمثل عام 1420ـ 1425هـ تتزامن هذه الخطة مع بداية الألفية الثالثة وكان بها العديد من المستجدات والمتغيرات التي تتماشي مع عملية الخصخصة.

قرارات مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الأعلى : صدر قرار مجلس الوزراء رقم 60 بتاريخ 1/4/1418هـ نص على نقاط أساسية منها :

1. الاستمرار في زيادة حصة القطاع الأهلي، وتوسيع مساهمة الاقتصاد الوطني بإتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه.
2. ترشيد الاقتصاد العام في التخفيف على كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الأهلي بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.
3. حدد القرار الأهداف الرئيسية للتخصيص، والأمور المطلوب مراعاتها، والترتيبات الإدارية والتنسيق والإشراف، وبداية البرنامج التنفيذي ومتابعته من خلال اللجنة الوزارية المشكلة للتخصيص في ذلك الوقت.وقد صدر نظام الاستثمار الأجنبي في محرم 1421هـ ليحل محل رأس المال الأجنبي وهذا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ويعد خطوة إيجابية نحو التخصيص. وفي العام نفسه 1421هـ تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، والغرض منها الاهتمام بكافة شؤون الاستثمار بشقيه المشترك والأجنبي في مختلف مجالات الاستثمار.بعد ذلك جاء قرار مجلس الاقتصاد الأعلى، وتتضمن قراراته الموافقة على إستراتيجية التخصيص والخصخصة.مجلس الشورى : صدر من مجلس الشورى الكثير من القرارات تدعو إلى التخصيص منها على سبيل المثال :1- الإسراع في وضع خطة متكاملة لتخصيص الخطوط الجوية السعودية تتضمن برنامجًا زمنيًا محددًا.
4. تخصيص الأندية الكبرى والمنشآت الرياضية.
5. دراسة تخصيص المختبرات التابعة للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس.

**3-7- تونس:**

تأتي تونس على رأس الدول النامية التي جلبت انتباه الهيئات الدولية التي تتابع مؤشرات النمو التي تحققها الدول النامية، ومدى قدرتها على التكيف مع متطلبات العولمة ومستجداتها.

فلم يعد خافيا على احد من المراقبين الدوليين لأوضاع الدول النامية، السمعة الكبيرة التي تحظى بها التجربة التنموية التونسية على المستوى الأفريقي والدولي حيث اسند تقرير منتدى دافوس حول القدرة التنافسية بالقارة الأفريقية لتونس المرتبة الأولى، في ما تحصلت تونس على ترتيب جيد في التقرير التقييمي الذي أصدرته الوكالة الأمريكية، لتقييم المخاطر عن نشاطها لعام 2001.

وقد أبرز هذا التقرير الأخير نجاح السياسات الإصلاحية الهيكلية التي انتهجتها تونس خلال السنوات الأخيرة، حيث ساهمت هذه السيــاسات في تحقيق نسبة نموّ قـاربت 5%، في ما تراجعت نسب النموّ بأوروبا الأقدر اقتصاديا، كما ساهمت هذه الإصلاحات في التحكم في المديونية والتضخم المالي الذي لم يتجاوز 3 %، في ما كانت نسبتها 8% عام 1987، وهو ما يجسد، بلاشك، نجاح تونس، هذا البلد ذي الموارد الطبيعية المحدودة والإمكانيات المادية المتواضعة في بناء قدرة تنافسية لاقتصادها بخطى متدرّجة ولكن ثابتة.

إن المعطيات المتوفرة لدينا، والتي عزّزت قناعة الدوائر الاقتصادية العالمية بنموذجية التجربة التونسية في التعاطي مع الملف التنموي بشكل جنّب هذا البلد الصغير الهزات والانتكاسات التي عرفتها دول أخرى، تؤكد نجاح المقاربة التنموية التي اختارتها القيادة التونسية في تحقيق التطلّعات الوطنية لمجتمع أكثر من نصفه من فئة الشباب، أي من ذوي التطلعات الفائقة والحاجيات المتزايدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى في الاستجابة لمتطلبات المرحلة المحكومة بالعديد من التحديات التي تفرضها عولمة الاقتصاد واستتباعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز مؤشرات نجاح هذه التجربة التنموية - في إطار سياق عالمي يعتبر من أصعب واعقد المراحل التي مرّت بها المجموعة البشرية من حيث عوامل التوتّر واللااستقرار السياسي والركود الاقتصادي والتحولات الاجتماعية السلبية - من أبرز مؤشرات التجربة التنموية التونسية إذن، تراجع نسبة الفقر في تونس إلى 2.4% واتساع قاعدة الطبقة الوسطى لتتجاور 80% في وقت تقلّصت، ان لم نقل انهارت، هذه الطبقة بمستويات وأنماط عيشها في العديد من دول العالم التي تفوق تونس من حيث إمكانياتها المادية وقدراتها الذاتية.

**3-8- سوريا:**

بالنسبة لسورية فقد لعب القطاع العام الاقتصادي في سورية دوراً بارزاً في زيادة عمليتي النمو والتنمية في السبعينات والثمانينيات مدعوماً بمساعدات خارجية سخية من دول الخليج العربي ومن المعسكر الاشتراكي ([[130]](#footnote-130))، ولكن القطاع العام قد أصابه الوهن منذ بداية الثمانينات لأسباب عديدة منها وصاية مؤسسات الدولة المختلفة عليه وتحميله عبئاً اجتماعياً فوقد طاقته وتدني المؤهلات العلمية وتدني أجور العمالة مما أفقده القدرة على توفير الفائض للاقتصاد الوطني لا بل أصبح القطاع العام الاقتصادي عبئاً على الجهاز الإداري للدولة كما على ماليتها العامة بسبب خسائره المتراكمة والتي بلغت (71) مليار ليرة سورية في عام 2001 وحده. ([[131]](#footnote-131))

وقد كان الإصلاح الاقتصادي في سورية هو الرد على هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والتي قادت إليها مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتبعت منذ منتصف الثمانينات تحت عنوان تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي، فقد قامت الحكومة بإجراءات عدة حتى عام 2002 فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وذلك قبل صدور برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتكون من أربعة وخمسين محوراً وقد طرحته الحكومة للمناقشة، وحتى التاريخ المذكور نفذت الحكومة الآتي: زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وبدء الانفتاح على الاستثمار الخارجي المباشر، تقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً، إجراءات باتجاه التحرير الجزئي في التجارة الخارجية، التوجه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال الواردات، إجراءات باتجاه التحرير في السياسة السعرية، رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية، محاولات لإصلاح القطاع العام، ولكن كل الإجراءات السابقة لم تعط الأمان للمستثمر والمنتج والمستهلك ولم تؤد إلى النتائج المطلوبة لأنها لم تعالج الاختلالات البنيوية في الاقتصاد السوري. ([[132]](#footnote-132))

و المتمثلة بـ: ([[133]](#footnote-133)):

**1- النمو الاقتصادي الضعيف**:

فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي خلال المرحلة الراهنة حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لفترة السبعينيات 9.1 % و0.98% خلال فترة الثمانينات و8.45% و2.37 % خلال 1990-1996 و1997-2003 على التوالي، وهذا التباين في معدلات النمو الاقتصادي يعود لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها سورية والمنطقة بشكل عام، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري حيث تعود أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة السبعينات إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وإلى مساعدات الدول العربية النفطية التي تلقتها سورية بعد حرب تشرين عام 1973، وأما انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لفترة الثمانينات فيعود إلى الحصار الاقتصادي على سورية وتراجع أسعار النفط العالمية، وانحسار مساعدات الدول النفطية وتحويلات العمالة السورية، وأما ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لفترة 1990 – 1996، فتعود إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي التي أتاحت الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار (قانون الاستثمار رقم 10)، إضافة إلى بدء إنتاج النفط الخفيف، أما بالنسبة للانخفاض الحاصل لمعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1997 – 2000 فتعود إلى تراجع الاستثمار الخاص وبسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت كتجميد الرواتب والأجور وتخفيض إنفاق الاستثمار والقيود على التسليف والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة.

وأما بالنسبة لمعدلات النمو خلال السنوات 2001 و2002 و2003 فقد كانت 3.84 % و4.24 % و2.64% على التوالي، ويعود ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجيه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد.

وقد شمل هذا التراجع في معدلات النمو الاقتصادية كافة القطاعات باستثناء قطاعي الصناعة الاستخراجية والخدمات.

**2 – تطور النمو السكاني وقوة العمل:**

فبالرغم من تراجع معدل النمو السكاني في سورية من 3.4 % في بداية التسعينات إلى 2.45 % في الفترة 2000 – 2004، إلا أنه يعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم ويزيد التحدي السكاني وجود معظم السكان تحت سن 24، مما يستدعي الاستثمار في هذه الفئات التي تشكل القوة المنتجة في مجتمع المستقبل، وخاصة بعد تخلي الدولة عن دورها في توظيف نسب كبيرة من هذه الفئة.

**3 – تراجع مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ( TFP ):**

هذه الإنتاجية التي تمثل المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصدر الكمي هو الاستثمار المادي وعدد المشتغلين) وتعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات.

وفي سورية فقد تراجعت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل وهذا دليل على تراجع نسبي في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري، كما يظهر في الجدول التالي:

**جدول يبين مساهمة عوامل الإنتاج في النمو**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الفترة | مساهمة العمل | مساهمة رأس المال | TFP |
| 1990 – 1996 | 2.2 | 5.9 | 0.3 |
| 1997 – 2003 | 0.6 | 4 | -2.2 |
| 1999 - 2003 | 1.2 | 4.9 | -0.7 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

1. **ارتفاع مستويات البطالة:**

فبحسب المجموعة الإحصائية السورية قدر عدد المعطلين لعام 2002بـ 63780 شخصاً أي ما يعادل 11.6 من قوة العمل، وأما أرقام هيئة مكافحة البطالة فتشير إلى أن عدد المعطلين عن العمل بلغ 800 ألف شخص، أي بنسبة 15 %. ([[134]](#footnote-134))

1. **اعتماد الاقتصاد السوري على قطاعات ريعية (النفط والزراعة):**

وهي تجعل الأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات في حالة تقلب، بالإضافة إلى الانخفاض الحاصل في إنتاج النفط وتناقص الاحتياطات النفطية، والذي يرجح أن تصبح سورية مستورداً للنفط في غضون سنوات قلائل ومن شأن ذلك أن يخفض الإيرادات النفطية الحكومية إلى نحو 7.5 % من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام2010 بينما ستنخفض عائدات القطع الأجنبي الصافية المتأتية من النفط من 14 % من إجمالي الناتج المحلي (3 مليار دولار أمريكي) في 2003 إلى حوالي صفر في 2010.

وهكذا نستطيع القول إن الخصخصة لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية تشكل ضرورة حتمية للاقتصاد السوري، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد انتفاء الطريقة المناسبة والأقل ضرراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على عامة الشعب، وأن تتم الخصخصة بشكل مدروس وتدريجي.

**3-9- مصر:**

بدأ برنامج الحكومة للخصخصة في مصر في 1991 بإعلان جمهوري في خطاب رئيس الجمهورية " بأن الحكومة سوف تتبني الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية "، وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو 1991. ([[135]](#footnote-135)) وقد تم إنشاء مكتب قطاع الأعمال العام في 1992 بموجب اتفاقية بين برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP والحكومة المصرية للإشراف على برنامج الخصخصة ومتابعة تنفيذه. وكان الهدف الرئيس لإنشائه، التنسيق لضمان توفير بيئة تنظيمية ملائمة بعيداً عن مشكلات البيروقراطية والروتين وتسهيل عملية الرقابة ورفع التقارير للجهات العليا والتنسيق بين الجهود التي تبذلها الأطراف المتعددة من جانب الحكومة (بما فيها الشركات القابضة والشركات التابعة لها) والمانحين ومستشاريهم. بالإضافة إلى أي أطراف معنية أخرى ([[136]](#footnote-136)).

ويتكون هيكل تنفيذ الخصخصة في مصر من أربعة أطراف ([[137]](#footnote-137)):

1. وزير قطاع الأعمال العام.
2. مكتب قطاع الأعمال العام.
3. الشركات القابضة.
4. الشركات التابعة.

وقد أعلن وزير قطاع الأعمال العام ومكتبه العديد من المبادئ التي يقوم عليها برنامج الخصخصة في مصر، وبما أن هذه المبادئ هي التي توجه برنامج الخصخصة فإن من الأهمية بمكان سردها ([[138]](#footnote-138)):

- برنامج الخصخصة هو برنامج يعتمد على السوق ويهدف إلى تنشيط الطلب على المشروعات والأصول التي تملكها الدولة وهدفه الرئيسي هو دعم تنفيذ عملية الخصخصة بسرعة ونجاح. ويتحقق ذلك من خلال طرح تشكيلة من الأصول وإلغاء المركزية فيما يتعلق بمسئولية بدء وتنفيذ معاملات معينة.

- يغطي البرنامج نطاقاً واسعاً من الأصول الحكومية، ويشمل أصولاً تملكها المحافظات وجميع الأسهم التي تملكها الدولة أو تتحكم فيها الشركات المشتركة المنشأة بموجب القانونين 43/230 والمشروعات العامة الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، كما يتضمن أيضاً الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات العاملة طبقاً للقانون 159 لسنة 81 ما عدا تلك التي تنتج منتجات إستراتيجية.

- يشجع البرنامج تحويل الأصول إلى القطاع الخاص الذي يملك الخبرة الفنية والتشغيلية والكفاءة الإدارية والقوة المالية، كما يشجع البرنامج أيضاً على ملكية الأسهم على نطاق فردي ومؤسسي.

- تتسم عملية الخصخصة بالوضوح وبالشفافية وتتضمن الإجراءات التي تضمن ذلك والإعلانات عن الأصول المتاحة لتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص والإفصاح عن المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتشغيل واستلام العروض وفحصها والتفاوض بشأنها إذا لزم الأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن هذه السياسة صاحبة قلق شديد ومعارضة كبيرة من غالبية فئات الشعب المصري وصلت لحد مقاضاة الحكومة ورئيس الجمهورية استنادا على نصوص الدستور خاصة في المادة 30 منه والتي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية " وكذلك في المادة 33 والتي تنص على أن " للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب علي كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سند لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدر لرفاهية الشعب ". ([[139]](#footnote-139)) ويعلق د. رمزي زكي على ذلك بقوله ".. ولست أغالي في القول، إذا ما زعمت أن هناك قلقاً شديداً يسيطر على نفوس المصريين، وحسرة كبيرة تدمي قلوبهم حينما ينظرون الآن إلى أصول مؤسسات القطاع العام المصري، وهي تعرض الآن بالمزاد للبيع، في الوقت الذي يدرك فيه المصريون أن تلك المؤسسات قد تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك نضالية ضارية مع المستعمر الأجنبي، وعبر الموارد العامة التي ساهم فيها الشعب المصري وعبر القروض الخارجية التي استخدمت في إنشاء هذه المؤسسات ومازال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات. ومن هنا، فالقطاع العام، ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء، وإنما هو بحق ملك لكل المصريين، ولا يجوز من ثم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى استفتاء شعبي". ([[140]](#footnote-140)) وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، بأن فائض إيرادات القطاع العام المحول للموازنة العامة للدولة يمثل أموالاً لا يستهان بها، حيث تزايد على نحو واضح في السنوات العشر الأخيرة "الثمانينات" وبخاصة بعد عمليات الإصلاح الإداري والتسعيري التي تمت لكثير من الشركات العامة وبعد أن تخلت الدولة عن سياسة فرض العمالة الزائدة على هذه الشركات، وبعد أن منحت مجالس إداراتها حرية تحديد الأسعار التي تبيع بها.

لقد استندت وجهة النظر المؤيدة للخصخصة على القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت في أغلبها، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ومتجهة بنظرها إلى الداخل، أما الحلول فتكمن في "الخصخصة"، أي تحويلها إلى القطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة عليها وأن نستبدل بإستراتيجية الإحلال محل الواردات إستراتيجية " الاتجاه نحو التصدير ". وكان من أوائل الكتابات التي تبنت هذا الموقف الذي أصبح بالتدريج هو " الحكمة السائدة "، تقرير صدر عن بعثة للبنك الدولي زارت مصر في عام 76 - 1977 ونشر في كتاب شاع استخدامه ([[141]](#footnote-141)). إلى أن جاء في تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة في 1991 دعت فيه مباشرة إلى التخلي عن الملكية العامة وذلك بقوله " إن انتشار نظام ملكية الدولة في القطاع الصناعي قد وضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي وعلى ميزانية الدولة، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلة الكفاءة، تضخم العمالة بلا مبرر، ومن نظام الدعم والتحكم في تفاصيل النشاط الاقتصادي، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة، الأمر الذي شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها، وخنق الحافز على زيادة الإنتاج ([[142]](#footnote-142)). ومن المهم ملاحظة أن الظهور المفاجئ والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام والترويج لذلك إعلامياً بشكل لافت للنظر، كان يرتبط بمسألة توقيع الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يعد شرطاً لإلغاء الشريحة الثانية من الديون الخارجية المستحقة على مصر وهي تمثل 15% وتقدر بحوالي 3.7 مليار دولار أمريكي فقط، فقد اتضح أن أحد قضايا الخلاف الأساسية التي دارت حولها المفاوضات مع هاتين المؤسستين كانت هي مسألة ضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام.  وأن التأخر في توقيع اتفاقية المرحلة الثانية يرجع إلى اتهام البنك الدولي للحكومة المصرية بالبطء في إجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمني الذي التزمت به الحكومة ([[143]](#footnote-143)). وكان المكتب الفني لقطاع الأعمال العام بمجلس الوزراء قد أعد دليلاً أطلق عليه " دليل توسيع ملكية القطاع العام " يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991 حتى عام 1997. ([[144]](#footnote-144))فبعد إيجاد الإطار القانوني لعملية بيع وحدات القطاع العام المصري بإصدار القانون 203 لسنة 1991، أعدت الحكومة المصرية دليلاً تفصيلياً إرشادياً لعملية الخصخصة تم إعلانه في 4 فبراير عام 1993، ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة، كان آخرها في أكتوبر 1996 إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي، حيث أشار الدليل إلى تعمد الحكومة السير في اتجاهين من المفترض أنهما يكملان بعضهما الآخر:الأول: طرح بعض الأصول العامة للبيع.الثاني: إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المستثمرين لشراء الوحدات بعد هيكلتها.  ويصاحب ذلك كله وضع أسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء في تلك الشركات. وقد حددت الحكومة أهدافها من البرنامج في عدة نقاط أهمها: ([[145]](#footnote-145))

1- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدي شركات قطاع الأعمال العام.   
2- الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوي أفضل لاستخدامها.  
3- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية، والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

4- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل للاستثمار الوطني.   
5- زيادة فرص العمل وفتح مجالات جديدة والارتقاء بالكوادر الفنية الوطنية المدربة.   
6- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة واستخدام الفائض لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.   
7- تنشيط سوق المال.

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول " طرح بعض الأصول العامة للبيع "، يغطي البرنامج مدة خمس سنوات من 92/1993 إلى 96/1997، حيث يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة بما لا يقل عن 25 شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الإستيعابية للسوق وتستخدم حصيلة البيع في سداد المديونيات للبنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة، ودفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة اختياريا بهدف علاج مشكلة العمالة الزائدة. وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني "إعادة الهيكلة"، فقد خططت الحكومة في إطار برنامجها لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو في مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء. وقد وضعت مجموعة من المعايير لاختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة أهمها انخفاض إنتاجية العامل ووجود عمالة زائدة وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية. وقد تضمن البرنامج ضرورة النظر في تصفية الشركة إذا ما أثبتت إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها اقتصاديا بتكلفة معقولة. ([[146]](#footnote-146))   وقد تم البدء في برنامج الخصخصة بمجموعة الشركات والوحدات الاقتصادية التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات وتمتلكها الدولة (شركات صناعية- التشييد- الفنادق) وذلك عبر آليات البيع المختلفة، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بدخول بعض مجالات ما يمكن أن يطلق عليه المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بأنشطة هامة لها طبيعة خاصة وعلاقتها بالمجتمع مؤثرة (مؤسسة توليد وتوزيع الكهرباء – مرافق المياه – شركات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي ) وكذلك مجموعة مؤسسات الخدمة العامة (البريد – التليفونات – النقل ) لاسيما عبر آليات اﻟ BOT والتي تعني قيام القطاع الخاص بإنشاء مشروع المنافع العامة والبنية الأساسية واستغلالها لفترة زمنية معنية، حيث تؤول ملكيتها بعد ذلك إلى الدولة. ([[147]](#footnote-147)) وفي هذا السياق أيضاً ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة الأولي لبرنامج الخصخصة تم اختيارها من الشركات الناجحة والتي تحقق أرباحاً أي أنها جيدة من الناحية المالية والفنية، حيث ترى الحكومة أن اختيار مشروعات رابحة ذات جدوى اقتصادية لبدء عملية الخصخصة يسهم في منح الثقة لدي المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية الشراء، كما أنه يمكن استخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة مما يمهد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة. ([[148]](#footnote-148)) وقد تم ذلك على الرغم من أنه عندما طرحت فكرة الخصخصة في بداياتها الأولي في مصر، كان المستهدف بالخصخصة وفقاً للمطروح آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة، وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي لتحقيق أقصى ربح سيحولها إلى شركات رابحة وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة ومضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي، وعندما بدأ التطبيق، لم يطرح للبيع سوي أفضل الشركات الرابحة. ([[149]](#footnote-149)) وقد أعلن المكتب الفني لقطاع الأعمال العام أسماء الشركات التي سيتم طرحها للبيع خلال الفترة من 91/1992 وحتى 92/1994، وتضم 85 شركة تمثل قلاعاً ضخمة في المجالات السياحية والصناعية والتجارية.

ويمكننا أن نلاحظ أن التنفيذ الفعلي للبرنامج كان محدوداً جداً حتى عام 1995، فقد تمت فعلاً خصخصة 23 شركة من اﻟ 90 شركة المطلوب خصخصتها في الخطة وأنه لم تكن هناك أي عروض للاكتتاب العام خلال السنوات الخمس الأولى واقتصار نشاط الخصخصة في السنوات الثلاث الأولي من البرنامج على قرارات بتصفية سبع شركات خاسرة). وكذلك فإن عام 1994 هو العام الذي تم فيه معظم نشاط الخصخصة، فقد طرحت للبيع أسهم تسع شركات مختلفة على العاملين في مشروع إتحاد العاملين المساهمين وبيعت ثلاث شركات أخرى لمستثمرين رئيسين "وهي شركة بيبسى كولا وكوكا كولا وشركة النصر لصناعة الغلايات وأوعية الطهو" وتمت تصفية الشركة الثالثة عشر.  وعاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية في 1995 وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات أخرى.([[150]](#footnote-150)) وبينما كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة، كان التقدم الذي حدث في 1996 كبير، ويمكن القول أن عام 1996 كان يمثل نقطة تحول في نشاط الخصخصة المصري. وطبقاً لتصريح مدير مكتب قطاع الأعمال العام، فإن إيقاع الخصخصة الحذر نسبياً قد سمح بتطوير مؤسسات سوق المال في مصر وأوجد صناعة جديدة للخدمات المالية وأتاح الوقت لآليات الحكومة التنظيمية والرقابية أن تتمشي مع السوق الذي يتوسع بسرعة.  وقد بدأت السنة بتصريح الرئيس مبارك.. "بضرورة الإسراع ببرنامج الخصخصة".([[151]](#footnote-151)) وتبع ذلك موافقة مجلس الوزراء على خطة أكثر جرأة أعدها وزير قطاع الأعمال العام وأعلنت في فبراير 1996 وموافقة مجلس الوزراء على العديد من القرارات التي تهدف لتنشيط عملية الخصخصة وخاصة فيما يتعلق بتنشيط البورصة المصرية وإجراءات السماح للاستثمار الأجنبي وقوانين البنوك.

ويلاحظ أنه بينما اقتصر معظم نشاط الخصخصة قبل عام 1996 على التصفيات والبيع لإتحاد العاملين المساهمين، فإن الصورة تغيرت في 1996 حيث تمت جميع عمليات الطرح العام، وكذلك فإن عدد الشركات التي تم بيعها فعلاً لمستثمرين رئيسين في 1996 يعادل عدد الشركات التي تم بيعها في السنوات الخمسة السابقة.([[152]](#footnote-152))

وقد انخفض عدد الشركات المطروحة للبيع في البورصة المالية بشدة في عامي 1998 و1999، وعلي العكس من نشاط الخصخصة في عامي 1996 و1997، اتجهت الحكومة لاستخدام وسائل أخرى للبيع، فركزت على البيع لإتحاد العاملين المساهمين في 1998 وعلى البيع لمستثمرين رئيسين في 1999.

ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام في 14 أغسطس 2000 عن موقف الخصخصة في 31/7/2000، وفي ظل المعلومات التي أتاحها، فقد تم بيع 122 شركة بالكامل، 28 منها بيعت عن طريق البورصة وبيعت أغلبية أسهم وسندات 24 شركة أخرى لمستثمر رئيسي. أما الستين شركة المتبقية فإن ثلاثين منها بيعت بيعاً كاملاً كأصول، والثلاثين الأخرى بيعت أغلبية حصص الملكية فيها لإتحاد العاملين المساهمين. وقد تم بيع 40% من حصص 10 شركات لإنتاج الأدوية وشركات مطاحن، كما تم بيع حصص أقل من 50% من ملكية الدولة في ستة شركات، وعلي ذلك فهي لازالت تعد شركات قطاع أعمال عام، كما تم بيع وتأجير 27 مصنعاً. وعلي ذلك فإن حصاد عدد الشركات والمصانع التي شملت برامج الخصخصة حتى 31/7/2000 يبلغ 165 شركة، أما من حيث القيمة النقدية لبيع هذه الشركات والمصانع فقد بلغت حصيلة البيع 15.622 مليون جنيه.

ويبين التطور التاريخي من 92/1993 حتى 98/1999 انخفاض عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها من 108 شركة تبلغ قيمة خسائرها 2471 مليون جنيه سنوياً إلى 46 شركة تبلغ قيمة خسائرها 1641 مليوناً، لكن لا توضح البيانات المتاحة حجم الديون التي تم سدادها أو قيمة تكاليف التدريب الإحلالي والتدريب التأهيلي، وقيمة تكاليف تطوير تكنولوجيا الإدارة والمعلومات التي تكبدتها الدولة في إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة، وهذا يثير التساؤل حول الغاية من بيعها بعد إصلاحها، أو السبب في إصلاح مسارها إذا كان المستهدف بيعها. ([[153]](#footnote-153))

**الفصل الرابع**

**الاقتصاد الإسلامي والخصخصة**

يقوم المنهج الاقتصادي الإسلامي في نظرته الفطرية الموضوعية والواقعية إلى الملكية على أساسين هما :

**الملكية الخاصة:** هي الأساس وهي عصب النشاط الاقتصادي وتتفق مع غريزة الإنسان للعمل والكسب والتملك وتنمية المال.

**الملكية العامة:** وذلك بالنسبة للمشروعات والمؤسسات والهيئات العامة ذات النفع العام أو لدرء الضرر العام والتي لا يقبل عليها الأشخاص لأسباب شتى منها انخفاض أو انعدام الربحية.

وتتفاعل الملكية الخاصة والملكية العامة في إطار الضوابط الشرعية لكل منهما بما يحقق النشاط الاقتصادي المتزن والذي يحقق الحياة الطيبة الرغدة للناس والمجتمع في الدنيا والفوز برضا الله وثوابه في الآخرة، أي تحقيق الإشباع المادي لإعانة الإنسان على تحقيق الإشباع الروحي وهو عبادة الله عز وجل، وأساس ذلك قول الله عز وجل : **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ ([[154]](#footnote-154)).**

وتتمثل مسئولية الحكومة أو ولي الأمر في الدولة الإسلامية في المحافظة على الملكية الخاصة وتنميتها وكذلك المحافظة على الملكية العامة في ضوء المقاصد الشرعية التي من أجلها قد أنشأت، دون إسراف أو تبذير أو تبديد أو إهمال أو تقصير.

وتتمثل نظرة المنهج الاشتراكي للملكية في طغيان الملكية العامة على الملكية الخاصة ولقد فشل فشلاً ملحوظاً ونجم عن ذلك آثاراً سيئة اعترف بها أنصاره وليس هذا هو المقام لتعدد تلك المساوئ.

ولا يعني أن المنهج الاشتراكي قد فشل في نظرته إلى الملكية أن المنهج الرأسمالي قد حقق النجاح المنشود، بل نجد فيه العديد من المساوئ من أبرزها أن الحكومة قد تركت بعض الأنشطة الهامة ذات النفع العام تحت هيمنة وسيطرة واحتكار الأفراد والمشروعات الخاصة وهذا بدوره أضعف من سلطة ولي الأمر على السياسات الاقتصادية والمالية ونحوها، وربما سيطرة حفنة أو شرذمة من اليهود على اقتصاد أمريكا وتأثيراتهم الملحوظة على سياستها الخارجية والداخلية واضحة رؤيا العين أمام العالم.

ويمكن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي من عملية الخصخصة وتقليص دور القطاع العام من خلال دراسة المسائل التالية:

* 1. **وظائف الدولة:**

موضوع الخصخصة هو عنصر في موضوع أكبر وهو وظائف الدولة أو دور الدولة في المجتمع، وخاصة في المجال الاقتصادي. فكثيراً ما نطالع أثناء نظرنا في موضوع الخصخصة إشارات واضحة إلى انعكاس ذلك على دور الدولة أو وظائف الدولة. ومن الإشارات ما يفيد أن الخصخصة إن هي إلا تهميش لدور الدولة، واختزال لوظائفها، ومنها ما يفيد أن المسألة لا تعدو أن تكون إعادة هيكلة لهذا الدور ولتلك الوظائف دون أن يكون لها علاقة بقوة وضعف، وحجم هذا الدور، بل إن البعض ليذهب إلى أن الخصخصة هي في الحقيقة مزيد من التفعيل والتقوية لدور الدولة، حيث تباعد بينها وبين الانشغال والاستنزاف في أعمال وأدوار لا تمثل قمة الدور أو الوظائف المنوطة بها، وانشغالها بذلك. فيه المزيد من الإنهاك والضغط وعدم وجود الفرصة أو القدرة على ممارسة أهم وظائفها. وأيا كان الأمر فالذي لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين هذا وذاك. ومن ثم بات التعرف على وظائف الدولة في الاقتصاد الإسلامي مطلباً ضرورياً للتعرف ولو جزئياً على موقف الاقتصاد الإسلامي من الخصخصة.

في ظل الاقتصاد الوضعي تتحدد وظائف الدولة ومالها من دور من قبل المجتمع، في ضوء ما هو عليه من ثقافة وقيم، وما يعايشه من ظروف وملابسات، وأوضاع الاقتصادية. ولكون هذه المحددات متغيرة من زمان لزمان ومن مكان لمكان فإن وظيفة الدولة بدورها متغيرة، فنراها في الاقتصاد الاشتراكي مختلفة عنها في الاقتصاد الرأسمالي، بل نراها في داخل المجتمع الواحد والنظام الاقتصادي الواحد متغيرة من آن لآن، ولذلك وجدنا الدولة الحارسة ووجدنا الدولة المتدخلة ووجدنا الدولة المنتجة ووجدنا دولة الرفاهية. وكل دولة من هذه الدول ذات طبيعة ووظيفة مغايرة للأخرى. فأحيانا يخف الدور ويقل حتى لا يكاد يذكر كما هو الحال في الدولة الحارسة، وأحياناً يقوى الدور ويكبر حتى يكاد يبتلع ما عداه كلية، كما هو الحال في الدولة المنتجة التي أخذت على عاتقها مهمة القيام بالنشاط الاقتصادي، وأحيانا نجد الدور معتدلا متوسطا، كما هو الحال في الدولة المتدخلة ودولة الرفاهية.

وفي ضوء هذا التبدل والتطور في دور الدولة ووظائفها لا نجد في ظاهرة الخصخصة ما يثير الاهتمام بشكل مكثف في ظل الاقتصاد الوضعي، فما هي في النهاية إلا دورة من دورات التاريخ أو موجة من موجاته. فهل الأمر في الاقتصاد الإسلامي على هذا النحو أم له منحنى مغاير؟

إن الاقتصاد الإسلامي إلهي المصدر وإلهي المبادئ والقواعد يرتكز على النصوص الشرعية واجتهادات علماء المسلمين، واستقراء تلك المصادر وتدبرها يجعل الإجابة على السؤال المطروح بأن الأمر في الإسلام مغاير لما عليه في الاقتصاد الوضعي مغايرة تكاد تكون كلية في هذا الشأن.

ومنشأ هذه المغايرة اختلاف الركائز والمنطلقات، فهي هناك بشرية محضة، وهي هنا إلهية محضة، فلم يحدد المسلمون من عند أنفسهم وظائف ومهام الدولة الحاكمة لمجتمعهم، وإنما تم ذلك من قبل الإسلام، وما على المسلمين إلا الفهم والاستنباط ثم الصياغة في صورة مقولات فنية. فإذا قال الاقتصاديون الإسلاميون إن كفالة الحد الأدنى من المعيشة لكل أفراد المجتمع الإسلامي من وظائف الدولة ومهامها الأساسية فإنهم لم يبتدعوا ذلك من أنفسهم، وإنما هو الاهتداء والفهم والاستنباط من النصوص الشرعية؛ القرآنية والنبوية، وقس على هذا بقية الوظائف والمهام.

وحيث إن الأمر في الاقتصاد الإسلامي في هذه المسألة على هذا النحو فإن القضية لا تخضع للظروف والملابسات ولا للأهواء والتوجهات، وبالتالي تتبدل وتتغير من حين لآخر. وخاصة من حيث الحجم والقوة. وإن تطورت من حيث الشكل والصورة. وقد غاب عن البعض الفهم الدقيق لهذا الأمر فذهب إلى أن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي يعتريه التغير والتبدل من حيث النطاق والحجم والقوة والضعف، تبعاً لظروف وأوضاع المجتمع. إن مهمة الدولة في الإسلام تتجسد في أمر واحد هو رعاية المجتمع "فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته" والرعاية كما هو بارز في اسمها وكما فهمها العلماء هي منتهى الحفظ والصيانة، وتحقيق أكبر مصلحة ممكنة. ومعنى ذلك أنها لا تقل في حالات وتزيد في أخرى، ولا تضعف في حالات ولا تقوى في حالات. وقد تناول علماء المسلمين قديماً وحديثاً هذه الوظيفة الجامعة بالتحليل والدراسة والتفصيل فاشتقوا منها، عملاً بالنصوص، العديد من الوظائف النوعية. والمطلع على هذه الدراسات القديمة والحديثة يجدها كلها داخلة في إطار الرعاية. كما يجد التنوع في التقسيم والتفريع، وربما في الأولويات. فهناك من ينوع هذه الوظائف بشكل كبير يتجاوز بها السبع أو العشر، وهناك من يجمل ويدمج، وهناك من يبدأ بكذا ومن يبدأ بكذا. والكل منطلقه واحد، هو الإسلام بنصوصه وقواعده.

وفي ضوء هذا التمهيد يمكن الإشارة إلى ما نراه من وظائف للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي. وترتيبنا لهذه الوظائف لا يعنى من قريب أو بعيد أنه يعكس الأهمية النسبية لها وهي كالتالي:

* + 1. **توفير الخدمات الأساسية للمجتمع**، وعلى رأسها الدفاع والأمن والعدل، وتمتد لتشمل مختلف المرافق العامة ذات الخدمات الضرورية للعامة مثل الطرق والجسور والمواصلات والمياه والكهرباء، وغير ذلك من كل ما تمس حاجة المجتمع اليه، مثل التعليم الأساسي والصحة العامة. وقد أقسم عمر لعلي رضي الله عنهما على أنه لو ذهبت عناق بشاطئ الفرات لأخذ بها عمر يوم القيامة.
    2. **تأمين الحد الأدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع** عجز عن توفيره بنفسه أو من خلال من تلزمه نفقته، بغض النظر عن عقيدته. إذ لا يتحقق مفهوم الرعاية مع عدم توفر ذلك المستوى المعيشى لكل فرد، والنصوص والتطبيقات الشرعية في ذلك عديدة. وتوفير ذلك يتطلب أن يكون لدى الدولة من الأموال ما يكفي لتغطية هذا الأمر. وقد وفر الإسلام للدولة الأدوات والأساليب التي تؤمن لها ذلك.
    3. **وضع الإطار الملائم للنشاط الاقتصادي؛** فالدولة مسؤولة عن رعاية مصالح العامة والحفاظ على مقاصد الشريعة. وتحقيق ذلك إنما يكون من خلال العديد من السياسات الاقتصادية وغيرها، مثل السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة الداخلية. وكذلك ما يتعلق بوضع التشريعات التي تكفل حماية الحقوق لأصحابها وفض المنازعات،وكذلك توفير المعلومات والبيانات وكل ما من شأنه إقامة نشاط اقتصادي جيد، وبالاختصار إن الدولة مسؤولة عن توفير المناخ الصحي لإقامة نشاط اقتصادي كفء, لأنها مأمورة برعاية مصالح الناس التي هي حقوق للناس عليها بتعبير الإمام على رضي الله عنه (ولكل علي الوالي حق بقدر ما يصلحه). ومن الأمثلة الفذة على ذلك ما فعله عمر مع راعى الغنم عندما رآه يرعى في أرض أقل خصوبة فصاح عليه قائلاً: إني قد مررت بمكان هو أخصب من مكانك، وإن كل راع مسؤول عن رعيته.
    4. **الإشراف على القطاع الخاص ومداومة النظر في شئونه**, ومهمتها هنا تتلخص في كلمتين لا ثالث لهما، الإعانة والتقويم. فعليها إعانته لينهض بدوره على الوجه الأمثل، ولها في سبيل ذلك العديد من الأدوات والصلاحيات المالية والتجارية وغيرها، وعليها من الناحية الأخرى أن تقومه وتجبره علي سلوك الجادة والحيلولة بينه وبين إلحاقه ضرراً بالغير. ويدخل في ذلك الربا والغش والاحتكار وكل أساليب اختلال التعامل والاستثمار والتوزيع والتصدير والاستيراد وتقديم خدمات علي غير وجهها. ومعني هذا بوضوح أن ترك الحبل علي الغارب للقطاع الخاص، يفعل ما يحلو له، وترك ما يريد، هو أمر مرفوض في الإسلام، فالقطاع الخاص قائم وله صلاحياته وحقوقه، ولكنه في الوقت ذاته محاط بعيون الدولة وتحت إشرافها تعينه وتدعمه من جهة، وتقويه وتأخذ علي يده من جهة ثانية. فالاعتراف بالقطاع الخاص وحريته وحقوقه لا يتعارض مع الاعتراف للدولة حياله من إشراف ورقابة وتنظيم، تحقيقاً للإعانة والتقويم.
    5. **ضمان تشغيل الموارد والطاقات والعمل علي تنميتها وعدم تبديدها**. إن الإسلام ينهي عن إضاعة المال، وينهي عن الإسراف والتبذير، ويكف يد السفيه عن التصرف في ماله ويعتبر حفظ المال أحد مقاصده الكبرى، وإذا كانت هذه التكليفات والأوامر والنواهي تنصرف إلي الأشخاص فهي تنصرف كذلك إلي الدولة والقائمين علي أمور الأمة، فليس من الرعاية المأمورة بها وجود موارد معطلة أو مهدرة، لأن ذلك يحول دون تحقيق الكثير من العبادات،كما أنه يعد معصية لله سبحانه وتعالي. وتحقيقا لذلك قامت الدولة في صدر الإسلام بإحياء الموات، والإقطاع، ودفع الناس إلي ممارسة النشاط الاقتصادي، وحاربت البطالة
    6. **تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.** فإذا كان تأمين الحد الأدنى من المعيشة وظيفة للدولة الإسلامية فإن تحقيق التوازن بين الأفراد اجتماعيا واقتصاديا هو وظيفة أخرى للدولة. وتتضمن هذه الوظيفة عدالة التوزيع، ووضع ضوابط للتفاوت في الدخول والثروات وتقليل حدة التفاوت بينها. وكذلك ضرورة مراعاة الأجيال القادمة وحماية حقوقها في مصادر الثروة. فالتوازن المطلوب شرعا هو توازن أفقي وتوازن رأسي، أي هو توازن علي مستوي الجيل الحاضر وتوازن علي مستوي الأجيال، فلا يطغي جيل علي أخر. وخير برهان علي ذلك ما تفعله الدولة الإسلامية في أرض الفتوح زمن سيدنا عمر رضي الله عنه، حيث راعت في سياستها ومناهجها كل الأجيال المقبلة وحتى قيام الساعة.

هذه بعض مهام ووظائف الدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي. ومن الواضح أن تحميل الإسلام للدولة للقيام بهذه الوظائف يتعارض تماما وفكرة الخصخصة بمفهومها الواسع الذي يمتد في نظر الكثير من المفكرين إلي تهميش دور الدولة في المجال الاقتصادي، وتخليها عن الكثير من مهامها إلي القطاع الخاص، والعودة بها إلي مفهوم الدولة الحارسة، بل إلي ما هو أبعد من ذلك ناهيك عن بقية الخدمات العامة. والقول بذلك لا ينافي القول بأن الإسلام يؤيد ويقر ما في الخصخصة من دعوة وعمل علي تعديل وتطوير الدور الاقتصادي للدولة، مع الإبقاء عليه فعالا وقويا، بل العمل علي المزيد من تفعيله وتقويته، بجعله يقتصر علي المهام الحقيقية وترك المهام المصطنعة، والتي كانت وبالا علي الدولة وعلي قيامها بوظيفتها في القيادة والإشراف والتوجيه والتنظيم وضبط الأمور والإيقاعات، والانشغال بأمور ليست من اختصاصاتها بل هي من شئون الأفراد والقطاع الخاص، مثل الممارسات المباشرة للأنشطة الاقتصادية العادية، من زراعة وتجارة وصناعة وخدمات، يمكن للأفراد ان يقوموا بها من جهة ولديهم الرغبة في ذلك من جهة أخري.

**خلاصة القول**: إن دراسة متأنية لوظائف الدولة في الاقتصاد الإسلامي تؤدي بنا إلى التحفظ القوي،بل الرفض الصريح لبعض مضامين المفهوم الواسع للخصخصة، وبالذات ما يتعلق بتهميش دور الدولة في المجال الاقتصادي خاصة، والمجال الاجتماعي عامة. أما عن موقف الإسلام من الخصخصة بالمفهوم الضيق فإنه يتطلب دراسة مسائل أخري مثل نظام الملكية، ونظام استغلال الممتلكات العامة.

* 1. **نظام الملكية:**

من المعروف أن نظام الملكية من الأسس الكبرى لأي نظام اقتصادي، وهو أحد المعايير الأساسية للتمييز بين الأنظمة الاقتصادية. وقد أصبح من المعارف البديهية لدي دارسي الاقتصاد الإسلامي والباحثين فيه أن نظام الملكية فيه هو النظام المزدوج، الذي يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وليس هناك أي خلاف بين الجميع علي ذلك، وإن بدى الخلاف فيما بعد ذلك حول طبيعة كل منها ونطاقها. وسوف نكتفي بالإشارة إلي بعض محاور الملكية العامة لتوضح ذلك:

**4-2-1- المحور الأول: الأموال العامة متنوعة الطبائع**، فمنها ما هو مصادر وموارد للثروة مثل الأراضي والمياه والمعادن ومصادر الطاقة..الخ، ومنها ما هو ثروة منتجة في شكل سلع نهائية ومنها ما هو في شكل نقود. مثل أموال الخراج وأموال الزكاة وغيرها.

4-2-2- **المحور الثاني:** **هذه الأموال الخاضعة للملكية العامة** هي كلها تحت إشراف الحكومة وهي المسئولة عن التصرف فيها بالشكل الذي يحافظ عليها من جهة، ويجعلها تحقق أهدافها من جهة أخري. وبالبحث والتحري في المصادر الإسلامية يتضح أن هذه الأموال تنقسم قسمين من حيث مدي حرية الدولة أو الحكومة في التصرف فيها، ونطاق هذا التصرف، فبعضها يمتد نطاق التصرف فيه من قبل الدولة إلي كل جوانب التصرف الممنوحة للمالك علي ملكه من بيع واستغلال وتبرع..الخ، وبعضها يقف حق التصرف المعطي للدولة فيها إلي حد معين، أقل من الحدود السالفة، فلا يحق لها مثلا أن تبيعها أو تمنحها. وقد حمل هذا التمييز بعض الباحثين إلي القول بأن الملكية العامة، أو بالأحرى الملكية غير الخاصة هي نوعان ؛ ملكية عامة أو جماعية وملكية الدولة أو بيت المال. الأولي هي حق لكل أفراد المجتمع، ومن ثم لا يتجاوز دور الدولة حيالها الإشراف والإدارة دون التصرف في رقابها بما يفوت علي أي فرد حصته في ملكيتها وفي ذلك يقول الإمام الطحاوي : "ولا ينبغي للإمام أن يقطع مالا غنى بالمسلمين عنه، كالبحار التي يشربون منها، وكالملح الذي يمتارون منه، وما أشبه ذلك مما لاغني بهم عنه" ([[155]](#footnote-155))؛ ويقول الكسانى : "وأرض الملح والقار والنفط ونحوها مما لا يستغنى عنها المسلمون لا يجوز للإمام أن يقطعها عن أحد، لأنها حق لعامة المسلمين، وفي إقطاعها إبطال حقهم، وهذا لا يجوز" ([[156]](#footnote-156)). ويقول ابن قدامه : "إن المعادن الظاهرة وهى التى يتوصل إلى ما فيها من غير مؤونة ينتابها الناس وينتفعون بها كالملح والماء والكبريت والقير والمومياء والنفط والكحل والياقوت وأشباه ذلك لا تملك بالإحياء، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس، ولا احتجازها دون المسلمين، لأن فيه ضرراً بالمسلمين وتضييقاً عليهم....وهذا مذهب الشافعي، ولا أعلم فيه مخالفاً" ([[157]](#footnote-157)) أما الثانية فهي وإن كانت في النهاية ملكا للأمة مثل السابقة لكنها أكثر خضوعا للدولة، حتي ليقال عنها إنها ملكية الدولة أو بيت المال، وبالتالي فإن حق تصرف الحكومة فيها يمتد ليشمل كل ألوان التصرفات التي للمالك علي ماله بما فيها التصرفات في رقبتها بيعا وتبرعا، فهي من هذه الزاوية تعد ملكية خاصة، لكن المالك لها هو الدولة بصفتها هيئة حاكمة. وليس معني ذلك أن الدولة مطلقة التصرف فيها دونما ضوابط أو قيود، فتصرف الدولة فيها مفتوح في ظل المصلحة العامة الحقيقية التي حددت معالمها الشريعة. إن كلا من الملكية الجماعية وملكية الدولة يخضع تصرف الدولة فيها لضابط المصلحة العامة المنضبطة والمقننة شرعا، وكل ما هنالك من تمييز بينها فإنه يرجع إلي حدود وحجم وجوانب هذا التصرف، فهذا ذو حدود ضيقة، وذاك أوسع حدوداً أو نطاقا. وهذا التمييز يخدمنا كثيرا في التعرف علي موقف الاقتصاد الإسلامي من نوعي الخصخصة، فهناك أموال عامة لا تقبل خصخصة الملكية لكنها قد تقبل خصخصة الإدارة والتأجير، وهناك أموال عامة ترد عليها الخصخصة بنوعيها.

وليس من اليسير قيام تحديد دقيق لمفردات كل نوع من هاتين الملكيتين بشكل يحظي باتفاق العلماء، لكن ذلك لا يمنع من وجود أمثلة بارزة واضحة لكل منهما لا تحتمل الجدال والخلاف، فهناك الطرق والأنهار والمناجم والغابات وبعض الأراضي تدخل تحت النوع الأول بغير خلاف يذكر، وهناك بعض الأراضي، مثل أراضي الصوافي والأراضي التي آلت إلي بيت المال علي سبيل الميراث وأنواع من الإيرادات العامة يمكن، ان ندرجها تحت النوع الثاني...

يتضح مما سبق أن النظام الإسلامي للملكية يقرر وجود الملكية العامة كركيزة يقوم عليها النظام الاقتصادي في الإسلام، كما يقوم على ركيزة الملكية الخاصة. وأن هذا النظام يرفض خصخصة ملكية بعض الأموال العامة، ويجيزها في البعض الآخر. أما خصخصة الإدارة فلا يمكن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي منه دون التعرض لمسألة نظام استغلال الممتلكات العامة.

* 1. **نظام استغلال الممتلكات العامة:**

**4-3-1- الأموال المتجمعة في بيت المال:**

مثل مال الخراج، والأموال الأخرى التي توجه للإنفاق في المصالح العامة الأصل فيها أن توجه مباشرة للإنفاق علي هذه المصالح، فتشيد بها السدود والقناطر وتعبد بها الطرق وتبنى بها المدارس والمستشفيات ومختلف المرافق وتدفع منها الأجور والمرتبات..الخ. ومعني ذلك أن الشأن فيها هو الاستخدام والإنفاق وليس الاستغلال والحصول منها على غلة أو عائد. ومع ذلك فلنفرض أن هناك فائضاً في هذه الأموال, وقلنا بادخاره للمستقبل، كما نص على ذلك الكثير من الفقهاء وخاصة الأحناف. فهل هناك ما يمنع من استثمار هذه الأموال واستغلالها في إقامة مشروعات اقتصادية؟ ليس هناك ما يمنع ذلك، بل إن ذلك هو النهج السليم، وإلا تحولت إلى مكتنزات. طالما أنها لم تستغل استغلالاً اقتصادياً جيداً. وهناك إشارات فقهية تفيدنا في ذلك، فقد ورد في المبسوط إن المروزى نقل عن محمد بن الحسن قوله " فإن اشترى الإمام بمال الخراج غنماً سائمة للتجارة وحال عليها الحول فعليه فيها الزكاة " ([[158]](#footnote-158)) والشاهد هنا الاعتراف الفقهى بقيام الدولة باستثمار واستغلال مال الخراج، وذلك بتحويله إلى أصول نامية يتحقق منها ربح. وقد تمثل ذلك في عهده في شراء غنم ترعى وتنمو وتتكاثر وتباع, بدلاً من الاحتفاظ بأموال الخراج في شكل نقدي لا ينمو على مدار الوقت. وقياساً على ذلك، للدولة القيام باستغلال هذه الأموال بالأسلوب الذي تراه أكثر صلاحية. وقد يتمثل ذلك في إقامة مشروعات اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات بقصد الربح. ومعني ذلك قيام ما يعرف حالياً بالقطاع الاقتصادي العام ([[159]](#footnote-159)).

**وهنا يرد تساؤل** : هل يحق للدولة في ظل ظروف معينة أن تخصص هذه المشروعات؟ وما هي صور هذه الخصخصة ؟.

يبدو أنه طالما أن أصل ومصدر هذه المشروعات هي أموال مملوكة لبيت المال فإنه من حق الدولة أن تخصص هذه المشروعات خصخصة ملكية وإدارة معا، شريطة أن يخضع ذلك للضوابط الشرعية الحاكمة للدولة في تصرفاتها في الأموال العامة.ً

**4-3-2- الممتلكات العامة الإنتاجية:**

المتمثلة في موارد الثروة مثل الأراضي والمناجم والغابات والمياه ومصادر الطاقة..الخ، هذه الموارد تحتاج إلى استغلال وتنمية حتى لا تترك معطلة. ومعنى ذلك أقامة المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية. مثل محطات توليد الطاقة ومشروعات استخراج المعادن وتصنيعها، والمشروعات الزراعية...الخ.ومثل هذه المشروعات تتطلب مشروعات تتولى تصريف هذه السلع والخدمات. فهل من حق الدولة إقامة مثل هذه المشروعات الاقتصادية العامة؟ أو بعبارة أخري هل من حقها إقامة قطاع عام يمارس أنشطة اقتصادية متنوعة؟

من الناحية النظرية نعم من حقها ذلك، بل قد يكون من واجبها إقامة هذه المشروعات لأنها مسئولة عن استغلال واستثمار هذه الموارد حتى تستفيد منها كل الناس. وقد لا يتأتى ذلك إلا من خلال إقامة هذه المشروعات العامة.

ومن الناحية العملية التطبيقية قد قامت الدولة في صدر الإسلام بشيء من هذا القبيل ([[160]](#footnote-160))، حيث ثبت أن الدولة في عهد عمر رضي الله عنه استغلت أرض الصوافي بنفسها، أي أقامت ما يمكن اعتباره مشروعات زراعية عامة.كما ثبت لدى البخاري أنه عندما أجلى عمر رضي الله عنه اليهود من خيبر قامت الدولة باستغلال حصتها في هذه الأراضي، و خيرت أصحاب الحصص الأخرى في أن يقوموا هم باستغلالها أو أن تقوم الدولة باستغلالها لهم نظير جزء من الناتج. وتفيد هذه الواقعة قيام الاستغلال العام "القطاع العام" على الممتلكات العامة. وكذلك قيام القطاع العام على ممتلكات خاصة بهدف استغلالها من قبيل ما يمكن تسميته " عمعمة الإدارة " على غرار خصخصة الإدارة. وقدم الفقه تنظيراً فقهيا لاستغلال هذه الممتلكات الإنتاجية العامة. موضحا أن أمام الحاكم أسلوبين لاستغلال هذه الأموال، الأسلوب العام " القطاع العام " و الأسلوب الخاص " الاستغلال من قبل القطاع الخاص " وعلى الحاكم أن يختار أحسن الأسلوبين ([[161]](#footnote-161)).

* يقول الدسوقي : ".. أما المعدن من حيث هو فيمكن استغلاله بإحدى طريقتين : إقطاعه لمن يستغله في نظير شيء لبيت المال، وهو إقطاع انتفاع لا إقطاع تمليك، وان يجعل للمسلمين، بأن يقيم الوالي فيه من يعمل للمسلمين بأجرة ([[162]](#footnote-162)).
* ويقول ابن رشد :" فإن كانت المعادن في أرض حرة أو في أرض العنوة أو في الفيافي التي هي غير ممتلكة كان أمرها إلى الإمام، يقطعها لمن يعمل فيها، أو يعامل الناس على العمل فيها لجماعة المسلمين على ما يجوز له " ([[163]](#footnote-163)).
* ويقول يحيى بن أدم : " وكل ارض لم يكن فيها أحد تمسح عليه ولم يوضع عليها الخراج، قال حسن : فذلك للمسلمين، وهو إلى الإمام، إن شاء أنفق عليها من بيت مال المسلمين وأستأجر من يقوم فيها، ويكون فضلها للمسلمين، وإن شاء أقطعها رجلا ممن له غناء عن المسلمين " ([[164]](#footnote-164)).

أما عن الأسلوب الثاني للاستغلال وهو الاستغلال الخاص، من قبل القطاع الخاص فله هو الآخر ركيزته التطبيقية. فقد ثبت ان الرسول صلى الله علية وسلم دفع ارض خيبر لليهود ليقوموا باستغلالها نظير جزء من الناتج عندما رأى أنهم أقدر على زراعتها. كما ثبت أن عمر رضي الله عنه دفع أراضى الفتوح الإسلامية و التي أصبحت ملكية عامة لأصحابها السابقين ليقوموا باستغلالها نظير جزء من الناتج،. وفي الحالتين لم تقم الدولة باستغلال هذه الموارد من خلال القطاع العام. كذالك ثبت أن عثمان رضي الله عنه حول استغلال أراضى الصوافي من القطاع العام إلى القطاع الخاص عندما تبين له أن الثاني أكفاْ من الأول، إذ لم يزد العائد على الدولة من خلال الأسلوب العام عن تسعة ملايين درهم بينما وصل في الأسلوب الخاص إلى خمسين مليون درهم ([[165]](#footnote-165)).

وعندما جاء عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أمر باْن تستغل أراضى الصافية من قبل القطاع الخاص طالما كان ذالك ممكناٌ، وإلا يتم استغلالها من قبل القطاع العام. ([[166]](#footnote-166)) ومن ذلك يتضح أن أصول الاقتصاد الإسلامي لا تمنع من وجود ما يعرف بالقطاع العام، سواء كان منبعه ومبعثه وجود موارد عامة إنتاجية تحتاج إلى استغلال أو كان مبعثه وجود أموال عامة سائلة تحول إلى استثمارات بدلاٌ من تركها بحالتها النقدية معطلة. ولا نحب أن نترك هذه المسالة دون الإشارة إلى ما هو مدون ومعروف عن بعض علماء الإسلام من إستهجانهم بل ورفضهم لقيام الدولة بإقامة مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية، وما قد ينجم عن ذلك من تعارض مع ما سبق طرحه. وقد استهجن كل من الماوردي وابن خلدون والدمشقي قيام الدولة بممارسة النشاط الاقتصادي، أي بعبارة أخرى وجود قطاع عام اقتصادي. وكانت مبرراتهم في ذلك ما فيه من منافسة وتضييق على القطاع الخاص، إضافة إلى ما هنالك من عجز وقصور في أداء المشروعات العامة، وكذلك ما يضيع على الدولة من الإيرادات العامة التي كان لها الحصول عليها من المشروعات الخاصة. وبالاختصار كان هؤلاء العلماء رواداٌ حقيقيين للفكر الاقتصادي المعاصر الذي ينادى بكف يد الدولة عن ممارسة النشاط الاقتصادي لما يجلبه ذلك من مضار جسيمة على الاقتصاد القومي. ومن المفيد للقارئ أن نضع أمامه فقرات من أقوال هؤلاء العلماء:

* يقول الماوروى: (وعليه-يعنى السلطان- ألا يعارض صنفاٌ من الرعايا في مطلبه وألا يشاركه في مكسبه، وربما كان للسلطان رأى الاستئثار من أحد الأصناف فيتمثل إليه من لم يألفه، فيختل النظام بهم فيما نقلوا إليه، لأن تميزهم بإلهام الطابع أعدل في ائتلافهم من التصنع لها، وربما ضن السلطان بمكاسبهم فتعرض لهم وشاركهم فيها، فتاجر مع التجار وزرع مع الزراع، وهذا وهن في حقوق السياسة وقدح في شروط الرياسة من جهتين : أحدهما أنه أذا تعرض لأمر قصرت فيه يد من عداه فإن تورك عليه لم ينهض به وإن شورك فيه ضاق على أهله، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال [ ما عدل وال أتجر في رعيته]، والثاني أن الملوك أشرف الناس منصبا، فخصوا بمواد السلطنة لأنها أشرف المواد مكسبا فإن زاحموا العامة في إدراك مكاسبهم أوهنوا الرعايا ودنسوا الممالك، فاختل نظامها وأعتل مرادها]، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :(إذا اتجر الراعي هلكت الرعية). ([[167]](#footnote-167))
* ويقول ابن خلدون " فصل في إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجبايه. اعلم ان الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات، وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجتها ونفقاتها واحتاجت إلى المزيد من المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بيعات الرعايا وأسواقهم، وتارة بمقاسمة الوالي والجباه وإمتكاك عظامهم، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال، فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق, ويحسبون ذلك إدراراً للجباية وتكثيراً للفوائد، وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة، فأولاً مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك، فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك، وما له أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته....." ([[168]](#footnote-168)).

قد يبدو أن هناك شيئاً من التعارض بين هذه الأقوال وما سبق تقريره حيال المشروعات العامة. ودرءاً لهذا التعارض ذهب بعض الباحثين إلى أن مقصود هؤلاء العلماء ليس قيام الدولة كجهاز حاكم بإقامة هذه المشروعات، قد يكون قيام الحكام بذلك لأنفسهم ولمصلحتهم هم وليس من أجل المصلحة العامة. هذا التأويل فيه بعد. ونحن في سعة من القول به, ويمكن القول بأن ما قاله هؤلاء العلماء صحيح وسليم في ظل الفروض والواقع الذي شاهدوه، فهم يتحدثون عن منافسة الحكومة للقطاع الخاص، ودخولها معهم في حلبة النشاط الاقتصادي وكأنها مثلهم، تمارس هذه الأنشطة كما يمارسونها،وبالطبع فإنه في ظل هذه الفرضية فإن كل ما تخوفوا منه صحيح، ومن ثم كان موقفهم صحيحاً اقتصاديا وأيضاً شرعيا. لأن الدولة بذلك تضر ولا تصلح، وهي إنما جاءت لرعاية المصالح وحمايتها.

بيد أن نطاق القطاع العام في ضوء التصوير المتقدم لا يقوم على المنافسة والمضايقة واقتطاع حصة مما يدخل للقطاع الخاص، وإنما هو أسلوب لاستغلال الموارد العامة يمكن إتباعه إذا ما تبين بالدراسة العلمية الدقيقة أنه أمثل وأفضل من الأسلوب البديل؟ إن فكرة مزاحمة الأفراد في الفرص المتاحة وفي أنشطتهم من قبل الدولة مرفوضة إسلامياً، وقد نص الفقهاء على أنه لا يجوز للدولة أن تحمي من الأراضي ما يضيق الفرص أمــام الأفــراد للاستفادة منهـــا ([[169]](#footnote-169))، فما بالنا بإقحام الدولة نفسها في مجالات يقوم بها القطاع الخاص على وجه سليم.

**وفي النهاية** نعود إلى لب موضوعنا ونطرح هذا التساؤل: إذا ما كان هناك قطاع عام ذو صبغة شرعية فهل من حق الدولة أن تخصصه؟ نقول إن كان تخصيص إدارة فالإجابة بنعم، بغير خلاف، حيال كل المشروعات العامة، شريطة أن يكون ذلك هو الأسلوب الأمثل. وشريطة ألا يترتب عليه تفويت حق لأي فرد كان له في ظل المشروع العام في المجتمع. وقد فعل ذلك عثمان رضي الله عنه في أرض الصوافي كما طالب بفعله عمر بن عبد العزيز.

أما إن كان تخصيص ملكية. بأن تصبح هذه المشروعات ذات الملكية العامة مملوكة ملكية خاصة فإن الجواب بالإمكانية أو عدمها ليس سهلاً، ولا ينبغي التعميم والإطلاق. ومرجع ذلك ما سبقت الإشارة إليه من تنوع الممتلكات العامة ما بين ملكيات جماعية أو مشتركة لكل الناس، وبين ملكية للدولة أو لبيت المال. وما نجم عن ذلك من ضوابط شرعية على حدود ونطاق تصرف الدولة في هذه الأموال. وسبقت الإشارة إلى أن هناك من الأموال العامة ما لا يحق للدولة أن تغير ملكيتها أو تعدل منها بتحويلها كلاً أو جزءاً إلى ملكيات خاصة. بيد أن هناك أموالاً عامة تقبل هذا التحويل. ومعنى ذلك أن المشروعات العامة المرتكزة على ملكية للدولة أو لبيت المال تقبل خصخصة الملكية، شريطة أن يكون في ذلك مصلحة أكبر للناس. أما المشروعات العامة المرتكزة على ملكية جماعية أو مشتركة لكل أفراد المجتمع فأعتقد أنها لا تقبل خصخصة الملكية، اتساقاً مع عدم قبول الموارد التي كانت عليها لهذه الخصخصة. والأمر هنا في حاجة إلى مزيد بحث ودراسة وتحرير للمسائل.

**وقد** يرد هنا تساؤل مفاده إذا ما اتضح أن خصخصة بعض المشروعات العامة هي الأسلوب الأفضل، ومنعنا الدولة من ذلك على سبيل خصخصة الملكية ألا يعد ذلك تبديدا وإضاعة للأموال العامة؟ والجواب عن ذلك إن الإسلام يرفض تماماً كل إضاعة وتبديد لأي مال، وبخاصة الأموال العامة والتي تعامل معاملة مال اليتيم. لكن ذلك لا يعني التخلص من هذه الأموال العامة التي هي ملك لكل الناس. وإنما هناك بدائل أخرى، مثل خصخصة الإدارة، ومثل تحسين وإصلاح هذه المشروعات. وبذلك تحافظ الدولة للناس على حقوقهم وملكياتهم، وفي الوقت ذاته تتلافي التبديد والإهدار والضياع.

**4-3-3- الضوابط الإسلامية لبيع وحدات القطاع العام:**

وبصفة عامة فإن هناك بعض الضوابط الإسلامية لبيع وحدات القطاع العام وهي:

**4-3-3-1ـ الضوابط الأخلاقية: وتتمثل في الآتي:**

**ـ** حسن اختيار أعضاء لجان تقويم وحدات القطاع العام المحدد بيعها ممن تتوافر فيهم القيم والأخلاق الإسلامية.

**ـ** ضمان عدم تغير أغراض هذه الوحدات في مجالات أنشطة تنافي الأخلاق العامة وقيم المجتمع.

**ـ** من حق المشترين التخلص من العناصر البشرية التي سوف تستمر معها في العمل إذا ثبت فساد أخلاقهم وضعف ولائهم.

**4-3-3-2ـ الضوابط الاجتماعية: وتتمثل في الآتي :**

**ـ** المحافظة على المنافع الاجتماعية لوحدات القطاع العام المحدد بيعها.

**ـ** إعطاء الأولوية للعاملين في هذه الوحدات في عملية الشراء.

**ـ** إعطاء هؤلاء العاملين تسهيلات حتى يتحقق الأمن الاجتماعي لهم، ووضع ضوابط لمنع تشريد العاملين بهذه الوحدات ما دام تتوافر فيهم المقومات الأخلاقية والمهنية والكفاءة، أما العمالة المفروضة لأسباب سياسية يجب التخلص منها وتتحمل الدولة هذه المسئولية.

**ـ** من حق المشترين تطهير الإدارة العليا من العناصر غير الأمينة وغير المؤهلة للإدارة والتي كانت قد تسلقت لأغراض سياسية أو شخصية.

**4-3-3-3ـ الضوابط السياسية: وتتمثل في الآتي:**

**ـ** لا يجوز البيع لغير المسلمين المحاربين الأعداء، وإلا سوف يتسلط على هذه الوحدات أعداء المسلمين والذين يوالونهم، وبذلك يكون قد استبدلنا ضرراً قليلاً بضرر كبير ولا يجوز التحايل.

**4-3-3-4ـ الضوابط المالية: وتتمثل في الآتي :**

**ـ** تحديد ثمن البيع وترجمته في صورة أسهم وأن تكون قيمة السهم بسيطة حتى يستطيع أصحاب المدخرات الصغيرة شراءها.

**ـ** وضع أسس مالية ميسرة للعاملين بهذه الوحدات عند سداد ثمن الأسهم.

**ـ** يمكن للسماح للبنوك المساهمة في شراء بعض هذه الأسهم إذا تعذر على العاملين شراؤها.

**ـ** وضع أسس مالية لكيفية استثمار المبالغ المحصلة حتى لا تستخدم في مجالات لا تساهم في النشاط الاقتصادي ويترتب على ذلك مضاعفة الكساد.

**ـ** وضع ضوابط لضمان سداد بقية الثمن في حالة البيع على آجال.

**ـ** عدم تحميل هذه الوحدات المباعة بالأعباء المالية مثل فوائد الديون والقروض وتسوية كل هذا عند تحديد صافي القيمة البيعية.

**4-3-3-5ـ الضوابط الاقتصادية: وتتمثل في الأتي:**

**ـ** وضع معايير في ضوئها تحدد الوحدات الاقتصادية التي يمكن بيعها.

**ـ** وضع أسس في ضوئها تُقَوَّم أصول وموجودات والتزامات تلك الوحدات وتحدد صافي قيمتها والقيمة البيعية المعروضة حتى لا تباع بثمن بخس.

**ـ** وضع ضوابط لصيغة البيع الملائمة لكل وحدة حتى لا يكون البيع صورياً من حيث الإجراءات وتباع الوحدات لمن يرغب وبالثمن الذي يرغبه.

**ـ** إعادة النظر في الامتيازات التي كانت تعطى لهذه الوحدات نظير دورها الاجتماعي من حيث الإبقاء أو الإلغاء.

**ـ** أن تكون الغاية من عملية البيع هي زيادة الإنتاجية وتقليل الخسائر..

**4-3-4- الأسس الاقتصادية الإسلامية لترشيد بعض وحدات القطاع العام:**

يلزم ترشيد الملكية العامة الممثلة في ملكية الدولة لبعض الوحدات الاقتصادية ذات النفع العام والتي يُطلق عليها فقهاء الاقتصاد بالمشروعات الإستراتيجية، وليس هناك أسلوب وحيد يصلح للترشيد لكل الوحدات، بل هناك عدة أساليب يختار من بينها الأسلوب أو الأساليب التي تصلح لكل وحدة وذلك في ضوء تشخيص المشكلات التي تعاني منها.

**ومن الأساليب المقترحة لترشيد بعض وحدات القطاع العام القائمة ما يلي:**

**4-3-4-1- إصلاح الإدارة العليا وتقويمها أو إبدالها بما هو أفضل منها في ضوء المعايير الإسلامية الآتية :**

(ا) **معيار القيم** مثل الخشية من الله واستشعار أن هذا المال ملك لله عز وجل وأن هذا المدير له وقفة مع الله للحساب فإذا صلح الراعي صلحت الرعية.

(ب) **معيار الكفاءة والخبرة والقوة والقدرة**، ولا يجب أن تكون التزكية للإدارة العليا في القطاع العام على أساس العلاقات الشخصية أو المجاملات أو الانتماء السياسي لحزب أو على أساس ولائه للنظام الحاكم.

(ج) **إدارة** وحدات القطاع العام بمنهج الوحدة الإنتاجية ذات الطابع الاقتصادي وليست بمنهج الوحدة الحكومية ذات الطابع الخدمي ويتم تقيمها بمعايير الإنتاج والإنتاجية وليس بمعايير الاعتمادات المالية.

**4-3-4-2- إصلاح الهيكل التمويلي وتجنب المعاملات الربوية والإسراف والتبذير:**

لقد تبين من الدراسات أن من بين الأسباب الرئيسية لانهيار القطاع العام وهو الخلل بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي بقروض ربوية، ويعتبر عبء التمويل المتمثل في الفوائد الربوية من أبرز عناصر التكاليف والذي ساهم بدور واضح في تحقيق الخسارة أو قلة الأرباح وضياع العائد على رأس المال المستثمر، وتأسيساً على ذلك يتم إصلاح الهيكل التمويلي على الأسس الآتية :

(ا) إسقاط الفوائد الربوية المتراكمة، وتتحمل الدولة هذه المسئولية تماماً.

(ب) وقف الحصول على أي قروض ربوية ويكون البديل الإسلامي لذلك هو نظام التمويل بالمشاركة.

(ج) زيادة رأس المال مع إعطاء فرصة للمستثمرين من القطاع الخاص في هذا المجال بشرط عدم زيادة حصتهم عن 49%حتى يتجنب سيطرتهم على هذه الوحدات الاقتصادية.

(د) ضبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في ضوء منهج التكلفة والعائد والسببية بين الموارد النقدية واستخداماتها والمحافظة على السيولة.

(هـ) القضاء على كل نواحي الإسراف والتبذير والترف والمظهرية ونفقات المجاملات السياسية، وهذا في حد ذاته سوف يؤدي إلى تحقيق وفراً في التدفقات النقدية الخارجة (المصروفات) وبالتالي يحافظ على السيولة وينمي الأرباح.

(و) وضع لوائح وضوابط مالية جديدة بمنهج اقتصادي وليس بمنهج المصالح الحكومية تكون أساساً للرقابة المالية وتقييم الأداء الفوري وتصويب لمخالفات والانحرافات أول بأول.

**4-3-4-3- إصلاح سياسات التسعير والتسويق:**

لقد ذكر كثير من الكتاب أن فشل بعض وحدات القطاع العام يرجع إلى تدخل الدولة في التسعير والتسويق بمنهجية الدعم والخدمات الاجتماعية، وكان هذا حجاباً واقياً لأصحاب النفوس الضعيفة والأمارة بالسوء بأن تستفيد مادياً على حساب ميزانية الدولة، ولدرء هذه المفاسد يلزم ما يلي :

(ا) إيجاد سوق حرة تنافسية خالية من الاحتكار والغرر والجهالة والغش والتدليس يتنافس فيها المنتجون سواء بسواء حتى تكون حافزاً على زيادة الإنتاج والإنتاجية وضبط وترشيد النفقات.

(ب) يكون دعم الدولة متمثلاً في شراء المنتجات بسعر السوق وبيعها للفقراء والمساكين بالسعر الذي تراه، حتى لا يستفيد الأغنياء من الدعم وتستولي علية طبقة الوسطاء الأفاقين الفجار.

(ج) تقوم الدولة بحماية الإنتاج الوطني من القطاع العام والخاص عن طريق الفرائض المالية التي تتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

(د) الاهتمام بنظم الرقابة على الأسواق للاطمئنان من خلوها من الاحتكار ومعاملات السوق الخفية والغش والغرر والجهالة وكل صور أكل أموال الناس بالباطل.

(هـ) إعادة النظر في نظام الضرائب بصفة عامة والضرائب غير المباشرة والتي تمثل سيفاً ومعوقاً للإنتاج والإنتاجية والاستثمار وذلك في ضوء زكاة المال والنظم المالية الإسلامية الأخرى.

* 1. **الاقتصاد الإسلامي وضوابط الخصخصة التي تجري حالياً في دول العالم الإسلامي:**

ليس من السهل ولا من الصواب تعميم القول في ذلك، لأن أوضاع الدول الإسلامية متنوعة متفاوتة، وإن كان يغلفها كلها ستار التخلف الاقتصادي، لكنها مع ذلك تتفاوت في درجات النمو، أو بالأحرى درجات التخلف، وكذلك في الملابسات المحيطة. ومعنى ذلك أنه قد لا يكون من الصواب أن يقال عن دول هذا العالم الإسلامي كلها إن مصلحتها كذا أو كذا. ومع ذلك يمكن القول إن التوجه نحو الخصخصة بمفهومها الجزئي الضيق قد يكون جيداً بوجه عام، شريطة أن يتم ذلك في ضوء ضوابط حاسمة وأسس واضحة. نذكر منها ما يلي:

**4-4-1- أن يكون ذلك هو الحل الأمثل:**

مثل أن يكون صلاح المشروع العام متعذراً أو أن صلاحه لا يحقق العائد من ورائه، وهو في الوقت ذاته لا يمثل أهمية قومية لكل المجتمع من حيث الأمن أو الاقتصاد أو الاجتماع......إلخ.

والمشاهد في العديد من الدول الإسلامية المعاصرة أنها في فترة سابقة اندفعت نحو إقامة المزيد من المشروعات العامة بحق وبغير حق ([[170]](#footnote-170))، وعليها اليوم إسلامياً واقتصادياً أن تبادر بتصحيح هذه الأوضاع متخلية عما لم يكن لها من البداية الحق في إقامته. وما يتبقى من مشروعات تطبق عليها التوجيهات التي يقرها الإسلام، مع التأكيد على أنه لا يصح التفريط في ملكية وأحياناً في إدارة بعض المشروعات السلعية والخدمية.

ومن المهم إزالة لبس يقع فيه كثير من الناس وهو الربط الإيجابي بين دور الدولة أو وظائفها وبين القطاع العام، بمعنى أن قوة هذا معناها قوة ذاك، والعكس بالعكس، بل إن الأمر ليصل عند البعض إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يرى إنهما مترادفان، مفادهما واحد، وكل ذلك غير صحيح. ([[171]](#footnote-171)) فالقطاع العام ليس هو الدولة وليس هو كل دور أو وظائف الدولة، وإنما هو مجرد مشروعات عامة تقيمها الدولة أو لا تقيمها، توسع فيها أو تقلل منها. وقد يكون توسع الدولة فيها على حساب قوة الدولة ومتانة دورها، وقد يكون في تقليل الدولة منه مزيداً من القوة والفعالية للدولة.

والأمثلة المعاصرة على ذلك لا تحتاج إلى بيان، والأمثلة التاريخية ظاهرة بارزة، فأين كانت قوة وضخامة حجم القطاع العام إبان الدولة الإسلامية في عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أو عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، أو عهد المنصور أو الرشيد، ومع ذلك كانت هذه الدول من القوة والفعالية بمكان. نخلص من ذلك إلى أنه يمكن تقليص القطاع العام دون أن يكون في ذلك مساس بدور الدولة وفعاليتها وقوتها.

**4-4-2- أن تتم الخصخصة بالأسلوب الأمثل:**

من حيث التقويم وأسلوب التصرف وإتاحة الفرصة أمام الجميع، وعدم وجود شائبة محاباة أو رشاوي أو هدايا، فهي أموال عامة وهي أموال الناس كافة وما الدولة فيها إلا وكيلة عنهم، كما قال بحق ابن تيمية رحمه الله. ([[172]](#footnote-172))

**4-4-3- أن يتم التصرف في الأموال الناتجة عن الخصخصة بأقصى درجة من الرشادة المرتكزة على الكفاءة والعدالة معاً.**

**4-4-4- ألا يترتب عليها تضييع حق للأمة في الحاضر أو المستقبل:**

وألا يتولد عنها وضع اقتصادي مناف لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، مثل قيام احتكارات أو تفاوت واسع في التوزيع، أو سيطرة الأجانب على مواردها، أو غير ذلك مما يهدد مصالح الأمة، فالخصخصة في الأول والأخير ليست هدفاً أو غاية، وإنما هي وسيلة أو أسلوب لتحقيق هدف، يتمثل في توفير مصالح الأمة.

إن هذه الضوابط وغيرها تستهدف جعل عملية الخصخصة تحوز المشروعية الشرعية والاقتصادية والاجتماعية، كما تحوز القبول العام من قبل أفراد المجتمع، حتى لا يتعرض المجتمع لهزات عنيفة تقوض استقراره الاجتماعي والاقتصادي، بل والسياسي. ولعل هذا يذكرنا بما جره سوء فهم بعض الفئات لما قام به سيدنا عثمان بن عفان من إقطاعات لبعض الأفراد من ويلات جسام على المجتمع الإسلامي ومسيرته الحضارية.

أما الخصخصة بمفهومها الواسع والذي يفيد، كما سبق، التحول إلى نظام السوق، بحيث يكون السوق هو المهيمن على الحياة الاقتصادية، وقد يمتد إلى نواحي أخرى، وفي الوقت ذاته تهميش دور الدولة وتقليص وظائفها فإن ذلك مغاير للنهج الإسلامي، ومتعارض مع أصول النظام الاقتصادي الإسلامي، كما أنه ليس من صالح الدولة الإسلامية المعاصرة انسحاب حكوماتها من الحياة الاقتصادية تاركة إياها للقطاع الخاص، فهناك تحديات كبار لا يتأتى للقطاع الخاص مواجهتها في غيبة دولة قوية ذات دور بارز، هناك تحديات العولمة، وهناك تحديات التنمية، وهناك تحديات البيئة، وهناك التحديات الاجتماعية والسياسية. وهناك تحديات تتعلق بقدرات القطاع الخاص في هذه الدول وسلوكياته، وكل ذلك يحتم بقاء الدولة بقاء فعالاً في الساحة الاقتصادية لقيادة المجتمع القيادة السليمة نحو تحقيق أهدافه، وإلا كانت الأمة كسفينة وسط خضم لجى تتقاذفها عواصف وأمواج عاتية دونما ربان قوي ماهر، لا تلبث أن تفتك بها تلك الأنواء.

إن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بأن الدولة القوية الفعالة هي متطلب أساس لوجود قطاع خاص قوي وفعال ورشيد، كما يؤمن بأن وجود هذا القطاع الخاص القوي هو ركيزة أساسية من ركائز وجود الدولة القوية.

ويترتب على ذلك ضرورة وجود الطرفين معاً وبهذه المواصفات. مع تمييز دقيق وصريح وحاسم بين دور الدولة ودور القطاع الخاص. إن دور الدولة هو الحكم والسلطة والإشراف والتنظيم وضبط الإيقاع وتهيئة المناخ والرقابة والمتابعة والدعم والتقويم، ودور القطاع الخاص هو الممارسة والتنفيذ للأنشطة الاقتصادية في ظل هذه الرعاية وذاك التقويم من قبل الدولة. وأي نهج يغاير ذلك هو نهج غير مقبول من قبل الاقتصاد الإسلامي.

والله الموفق؛

**المراجع والمصادر**

1. الأبرش، محمد رياض & مرزوق، نبيل: **الخصخصة آفاقها وأبعادها،** دار الفكر المعاصر، سلسلة حوارات لقرن جديد، الطبعة الأولى، 1999م.
2. ابن تيمية: **السياسة الشرعية**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر.
3. ابن خلدون: **المقدمة**، دار القلم، بيروت، 1986م.
4. ابن رشد: **المقدمات**، دار صادر، بيروت، لبنان.
5. ابن قدامة: **المغني**، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، السعودية.
6. الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2001م.
7. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: مجلة أوراق اقتصادية، العدد 14، شباط /1999م.
8. اتحاد المصارف العربية: مجلة المصارف العربية، العدد 191، تشرين الثاني 1996م.
9. إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، القاهرة، الدورة 17، 1997م.
10. ادهم، لؤي: مجلة النهج، العدد 6 سنة 1996م.
11. إسماعيل، عبد المولى: **ملامح حول سياسات الخصخصة المتبعة في مجال مياه الشرب بمصر**، جمعية التنمية الصحية والبيئية، يوليو 2007م. (مقتطف من حوار مع الدكتور عبدالقوي خليفة رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب، بجريدة الأهرام، العدد (44056)، في 21/7/2007م.
12. الأمم المتحدة: **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا،**  اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الجزء الثاني،1995م.
13. أمين، جلال: **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواي 1798- 1998،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولي، سبتمبر 1999م.
14. أمين، جلال: **العولمة والتنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م.
15. أمين، سمير: **حول حاضر ومستقبل الصين**، مجلة النهج العدد 6 سنة 1996م.
16. أوانج، محمد صبري: **الخصخصة (تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص) في ضوء الشريعة الإسلامية،** دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.
17. الببلاوي، حازم: **دور الدولة في الاقتصاد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
18. بن آدم، يحيى: **الخراج**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
19. بن الشيباني، محسن: **دول الجنوب.. وسياسات صناديق التمويل الدولية**، <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/septembre2002.html>.
20. بنك الإسكندرية: **التخصيصية والإصلاح الاقتصادي**، مؤتمر"الاقتصاد المصري: التحديات والسياســـــات مـــــــن المنظورين الإسلامي والوصفي" تحـــــرير د.كريمة كريم 1997م.
21. بنك مصر: النشرة الاقتصادية، السنة الثالثة والأربعون، العدد الثاني، 2000م.
22. بني، أنور جميل: **واقع المشاريع الخدمية**، نماذج مختارة، 1985م. في: محمد الجديدي: **مسائل في الجغرافيا الحضرية،** تونس: المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، 1997م.
23. بيرش، براين وآخرون: **التباين الإقليمي في توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامها**؛ في: صالح الهذلول و نارايانان ايدادان، محرران , التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية، الفرص والتحديات. الرياض: دار السهن، 1419هـ.
24. ثابت، نحمده عبد الحميد: **ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)**, بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى, السعودية، المحرم 1425هـ، ص1-37.
25. الثمالي، عبد الله: **الحرية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1405هـ.
26. الجديدي، محمد: **مسائل في الجغرافيا الحضرية،** تونس: المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، 1997م.
27. جريدة الأهرام، العدد 44056، في 21/7/2007م.
28. جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 6 أغسطس 2000م.
29. الجريدة الرسمية، العدد 37 في 14/9/1995.
30. الجريدة الرسمية، العدد 102 في 9/5/1963
31. الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر في 19/6/1991.
32. جريدة القبس الكويتية: **بن سلامة.. الكويت سباقة في خصخصة الاتصالات وشبكات الألياف البصرية**، العدد 12889، الجمعة 22 ربيع الثاني 1430 الموافق 17 ابريل 2009م.
33. جريدة المصري اليوم، العدد 1110، في 28/6/2007م.
34. جريي، جون: **الفجر الكاذب.. أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولي، 2000م.
35. جمعية رجال الأعمال المصريين: ندوة بعنوان "**الخصخصة... لماذا؟**"، يوم الأربعاء الموافق 7 يونيو 2006م.
36. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت، 2006، القاهرة.
37. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة تجميع وتنقية وتوزيع المياه عن 2004/2005، القاهرة، نوفمبر 2006.
38. حامد، نورالدين: الفقر وغياب التنمية البشرية منبع أساسي للإرهاب، كلية العلوم الاقتصادية والتسييرـ جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ الجزائر.
39. حجازي، المرسي السيد: **الخصخصة.. إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2001م.**
40. الحديثي، حسن محمود علي: **سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن**، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السابع عشر، 1986م.
41. حسن، محسن: **الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات**، مجلة ديالى، العراق، العدد الثلاثون، 2008م.
42. الحسنـي، عرفان: الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، محاضر وخبير اقتصادي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
43. الحناوي، محمد & ماهر، أحمد: الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصري، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1995م.
44. حواس، عبد الوهاب: الإقطاع في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
45. خضر, حسان: **خصخصة البنية التحتية**, سلسلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط بالكويت, العدد الثامن عشر، حزيران 2003م.
46. خضر، حسان: **تحليل الأسواق المالية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والعشرون، آذار 2004م.
47. الخضيرى، محسن: **الخصخصة – منهج اقتصادي متكامل**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
48. الخولي، البهي: **الثروة في ظل الإسلام**، القاهرة، بدون ناشر، 1971م.
49. الداغستاني، عبدالعزيز إسماعيل: **التخصيص، رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق (الاقتصاد السعودي نموذجا)**، دراسات معاصرة رقم (3)، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1419هـ.
50. الدسوقي: **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر، بيروت، لبنان.
51. دنيا، شوقي: **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979م.
52. دنيا، شوقي: **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام موقف الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، الذي نظمته كلية الشريعة – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مارس 2003م.
53. دنيا، شوقي: **الدولة والاقتصاد في الفكر الإسلامي**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،1999
54. دنيا، شوقي: **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984م.
55. دهال، رياض & الحاج، حسن: **حول طرق الخصخصة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
56. دينيت، دانيل: **الجزية والإسلام**، ترجمة د. فوزي فهيم، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
57. ديوب، محمد معن: **المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)، ص95-115، 2006.
58. راجع التعداد العام للسكان لعام 1996، المجالس القومية المتخصصة الدورة الثانية والعشرون.
59. راشد، عبد المجيد: **الخصخصة الخائنة (نموذج مصر)**، المصدر: arabrenewal.org.
60. رتيب، رابح: **مستقبل الخصخصة**، كتاب الأهرام الاقتصادي  
    (105) أغسطس 1997م.
61. رحومة، عبد السلام مسعود خليفة: **المشروعات العربية المشتركة وتحديات ظاهرة التحول للخصخصة**، رسالة ماجستير، معهد التخطيط للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2003م.
62. الريح، عبد الرحمن: **الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة**، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، عن الموقع الالكتروني: http://www.abudabi.chamber.ae/
63. زكي، رمزي: **رأسمالية المضاربات**، مجلة النهج، العدد 20 سنة 1999م.
64. زكى، رمزي: **في وداع القرن العشرين**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة.
65. زكى، رمزي: **قضايا مزعجة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994م.
66. ساعاتي، عبد الإله: **خصخصة المستشفيات العامة... رؤية مستقبلية " خصخصة المستشفيات العامة... هل آن الأوان ؟؟؟"**.
67. السرخسي: المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
68. السعيد، فرحات جمعة: **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000م.
69. سليمان، سامر: **النظام القوى والدولة الضعيفة**، الدار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.
70. شحاتة، حسين حسين: **مشكلة البطالة في مصر بين الواجب والواقع وبين الأقوال والأفعال**، جامعة الأزهر.
71. الشمراني، صالح علي: **استخدامات الحدائق العامة في مدينة مكة المكرمة**، سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1406هـ.
72. شهيب، عبد القادر: مجلة روز اليوسف، القاهرة، عدد 23 ابريل 1990م.
73. الصدر، محمد باقر: **اقتصادنا**، دار الفكر، بيروت، لبنان.
74. العبادي، عبد السلام: **الملكية في الشريعة الإسلامية**، عمان: مكتبة الأقصى، 1974م.
75. عبد الخالق فاروق: **شباب على مقاهي المعاشات**، جريدة العربي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، القاهرة، العدد 917، 11 يوليو 2004م.
76. عبد الفضيل، محمود: **من دفتر أحوال الاقتصاد المصري**، كتاب الهلال، القاهرة، دار الهلال، العدد 627،، ط1، مارس 2003م.
77. عبد النعيم، نادية**: الخصخصة وآثارها على التنمية.**
78. عبدالعال، وليد عبدالله: **عملية تطوير الأراضي العمرانية**؛ في : صالح الهذلول و نارايانان ايدادان، محرران , التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية، الفرص والتحديات. الرياض: دار السهن، 1419هـ.
79. عبده، عيسى: **النظم المالية في الإسلام**، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1965م.
80. العساف، أحمد عارف: **سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين: شركة الاسمنت الأردنية كنموذج**، مجلة علوم إنسانية [WWW.ULUM.NL](http://WWW.ULUM.NL)، السنة السادسة، العدد 41، ربيع 2009م.
81. عطية، عبد القادر محمد: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 1991م.
82. عفيفي، أمل صديق: **التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري**، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات الاقتصادية، سبتمبر 1991م.
83. عفيفي، أمل صديق: **الخصخصة في مصر**، توصيف و تقييم، ترجمة د0 جمال عبد المقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2003م.
84. عمال من أجل التغيير: **لماذا نرفض خصخصة التأمين الصحي**.
85. العمري، عمرو هشام: **الآثار المالية للتخصصية في ظل التحولات الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 22، حزيران 2005م.
86. عوض، عوض شفيق: **الخصخصة**، المكتب الدولي للأعمال القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000م.
87. العيسوي، إبراهيم: **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007م.
88. عيسى، نجيب: **الخصخصة.. رؤية في سبيل موقف سياسي متوازن (مع دراسة نموذج خصخصة قطاع الاتصالات)،** المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة مقاربات، الطبعة الأولى، 2002م.
89. فؤاد السنيورة: **"برنامج لبنان الاقتصادي" المقترح تقديمه للمؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان**، كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني في المؤتمر الصحفي بالسراي الكبير، يوم الثلاثاء 2/1/2007م.

الفياض، عباس: **قضايا اقتصادية معاصره**.

1. قحف، منذر: **القطاع العام ودوره في توليد إيرادات التنمية**، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1989م.
2. قرار رئيس الجمهورية رقم 197 لسنة 1981، الجريدة الرسمية، العدد 17 في 23/4/1981م.
3. القويحص، محمد بن عبدالله: **تخصيص القطاعات الخدمية في المملكة**، 23/8/1423هـ الموافق 29/10/2002م.
4. كامل، صالح: **مفهوم وأهداف وسياسات عملية الخصخصة**، ندوة المصارف العربية ودورها في التخصيصية وتطوير الأسواق المالية، بيروت، لبنان، 1993م.
5. كامل، محمد وليد: **مناخ المدينة من النبات وسلوك الإنسان**، 1985م. في : صالح علي الشمراني: **استخدامات الحدائق العامة في مدينة مكة المكرمة**، سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1406هـ.
6. الكساني: **بدائع الصنائع**، بيروت: دار الكتاب العربي.
7. مارتين، هانس\_ بيتر & هارالد شومان: **فخ العولمة**، ترجمة، عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، عدد 295، 2003م.
8. الماوردي: **الأحكام السلطانية**، القاهرة: مكتبة الحلبي.
9. الماوردي: **قوانين الوزارة**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.
10. متولي، أحمد: **خصخصة الخدمات الصحية في مصر**، مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب <http://www.dscegypt.org/ar/index.html>.
11. المجالس القومية المتخصصة: الدورة الثالثة والعشرون، القاهرة، 2001/2002م.
12. مجلة الثقافة الجديدة، العدد 320 سنة 2007م.
13. المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية: **تعميم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي**، القاهرة، الدورة 18، 1997/1998م.
14. محمد، زينب عبد العظيم: **صندوق النقد الدولي و الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية**.
15. محمود، يوسف عبد العزيز: **الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي (دور القطاع الخاص في التنمية، الأبعاد القانونية)، الكويت، 8-9/3/2005م.
16. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزارة المصري: **تقرير عن رؤية المجتمع في المشاركة في تطوير خدمات البنية الأساسية من واقع مسح العقد الاجتماعي بمصر للعام 2005**، ابريل 2007م.

## المصري، ناصر محمد: **الثورة والثروة في خصخصة القطاع العام لدولة الكويت**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى, السعودية، المحرم 1425هـ

1. مضبطة مجلس الشعب المصري، الجلسة الخامسة في 21/11/2004.
2. مضبطة مجلس الشعب المصري، الجلسة السابعة، 22/11/2004.
3. معهد التخطيط القومي: **تقرير الأهداف التنموية للألفية.. التقرير القطري الثاني لمصر**، القاهرة، 2004م.
4. معهد التخطيط القومي: **تقرير التنمية البشرية**، القاهرة، 2005م.
5. المعهد العربي للتخطيط: **خصخصة البنية التحتية**، سلسلة جسر التنمية، الكويت، السنة الثانية، العدد (18)، يونيو/حزيران 2003م.
6. مقالة بعنوان: **ماذا يحدث في شرق أوروبا، بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوق**، أيار،2001 عن الموقع الالكتروني : <http://www.bolanda.org\Main/17.htm.asp>.
7. منبر الصحة والبيئة، جمعية التنمية الصحية والبيئية، عدد 11.
8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **تقديم الخدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية**، لجنة مشكلات السلع، الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان، الدورة العشرون، وينيبيغ، كندا، 17-20 يونيو/حزيران 2004م.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية**: دراسة تقويم أثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي**، كانون الثاني /2000م.
10. الميرغني، الهامى & موسى، رجائي: **خصخصة الخدمات وسياسات الليبرالية الجديدة**، مركز دعم التنمية، القاهرة، 2007م.

نافع، إبراهيم: **بهدوء - بيع القطاع العام بين الواقع و الشعارات**، جريدة الأهرام، القاهرة، 20 ابريل 1990م.

1. النجار، أحمد السيد: **الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2002م.
2. النجار، أحمد السيد: **الخصخصة بين ابتزاز الحالة العالمية و الضرورات الوطنية**، جريدة الأهرام، 31 مايو 2002م.
3. النجار، أحمد السيد: **نتائج الخصخصة 000 انجاز أم كارثة**، جريدة الأهرام، عدد 31/7/2000م.
4. النجار، سعيد: **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998م.
5. نصراوي، عباس: **الدعوى ضد الخصخصة**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة "المستقبل العربي"، العدد (300)، شهر شباط/فبراير 2004م.
6. النعيمي، إيمان جلال الدين: **هل يمكن خصخصة المصارف الحكومية ؟**.
7. هندي، منير: **أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة- الخبرات العالمية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995م.
8. هندي، منير: **التجربة المصرية في الخصخصة**، في عاشور، د.أحمد صقر (المحرر) - التحول إلى القطاع الخاص - تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 1996م.
9. الهيتي، صبري فارس: **استخدامات الأرض الترفيهية في مدينة بغداد**، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (13)، ص 5-32، 1982م.
10. هيلان، رزاق الله: **تحديد التنمية البشرية**، مجلة النهج، العدد 31 سنة 2002م.
11. وزارة الموارد المائية والري: **الملامح الرئيسية للسياسة المائية عام 2017**، يناير 2000م.
12. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org>.
13. اليوسف، عبدالرزاق بن أحمد: **خصخصة المنتزهات العامـة مداخل نظرية لنشاطات القطاع الخاص في تفعيل دور المنتزهات الترويحي وحماية البيئة**، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،المملكة العربية السعودية.
14. Clark, D (2001), “The Future of Urban World “ In R. Le Gates, ed. The City Reader, , London: Routledge Pub.,2nd ed, p. 582.
15. Murphy, P.E.(1986), Tourism, A community approach, London: Methuen, p.68.

**استبيان وأسئلة استرشادية عن الخصخصة ودورها في التنمية**

**س1: هل هناك قانون مستقل يحدد اشتراطات إدارة الأصول؟ إدارة الخصخصة؟**

**س2: هل تتوافر معلومات سهلة الفهم للجمهور عن إجراءات شراء وبيع الأصول العامة، بما في ذلك عمليات الخصخصة؟**

**س3: هل تشتمل بيانات نتائج الميزانية على معلومات مستقلة عن المعاملات الكبيرة في بيع أو شراء الأصول العامة؟**

**س4: كيف تُقيد عائدات الخصخصة ومعاملات المصروفات في الحسابات (اختر واحدا من البنود التالية)‏**

**أ- من خلال صندوق للخصخصة منفصل تماما عن الميزانية؟**

**ب-‏ من خلال صندوق منفصل مدرج في الميزانية ويتم إبلاغ بياناته في سياق الميزانية والحسابات السنوية؟**

**ج-‏ كعنصر أساسي من عناصر الميزانية؟**

**س5: هل يقوم مدقق خارجي بتدقيق حسابات الهيئة المسئولة عن الخصخصة على أساس سنوي؟**

**س6: ما مصير الأجيال القادمة لو طبق برنامج الخصخصة في مجال التعليم الجامعي للجامعات العامة كافة؟**

**س7: هل الخصخصة تأتي في سياق رؤية إستراتيجية متكاملة أم هي مجرد إجراء تكتيكي لمواجهة «ظرف معين»؟**

**فهرس الدراسة**

| المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| المقدمة. | 2 |
| 1. الفصل الأول: الخصخصة.. المعنى-المفهوم-الأهداف-الأساليب: | 8 |
| * 1. نبذة تاريخية. | 8 |
| * 1. معنى ومفهوم الخصخصة: | 10 |
| 1-2-1- سياسات الإصلاح الاقتصادي. | 11 |
| 1-2-1-1- برامج التثبيت الاقتصادي. | 12 |
| 1-2-1-3- الخصخصة. | 14 |
| * 1. الأهداف والمبررات الاقتصادية لسياسة الخصخصة. | 18 |
| * 1. أساليب وأنواع الخصخصة: | 21 |
| 1-4-1- تخصيص الإدارة. | 21 |
| 1-4-2- البيع الجزئي. | 23 |
| 1-4-3- نقل الملكية إلى الإدارة والعمال. | 23 |
| 1-4-4- الاكتتاب. | 24 |
| 1-4-5- البيع الكلي المباشر. | 25 |
| * 1. مقومات ومتطلبات نجاح سياسة الخصخصة: | 26 |
| 1-5-1- أبرز السياسات التي تتعلق بتهيئة البيئة الاقتصادية: | 27 |
| 1-5-1-1- تهيئة مناخ تنافسي. | 27 |
| 1-5-1-2- تحرير الأسعار. | 28 |
| 1-5-1-3- الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي. | 29 |
| 1-5-1-4- إصلاح القطاع المالي. | 29 |
| 1-5-1-5- إعادة تنظيم وحدات القطاع العام. | 30 |
| 1-5-1-6- توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية. | 30 |
| 1-5-1-7- الترويج لبرنامج الخصخصة. | 31 |
| * 1. النتائج الإيجابية لسياسة الخصخصة. | 34 |
| * 1. النتائج السلبية لسياسة الخصخصة. | 36 |
| * 1. النتائج الاقتصادية لبرنامج الخصخصة في مصر: | 41 |
| 1- 8-1- تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار. | 41 |
| 1-8-2- تأثير سياسة الخصخصة على البطالة. | 43 |
| 1-8-3- تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد. | 45 |
| 1. الفصل الثاني: خصخصة القطاعات الخدمية وأثرها على التنمية في الوطن العربي: | 52 |
| 2-1- خصخصة التعليم: | 52 |
| 2-1-1- خصخصة التعليم في مصر. | 54 |
| 2-2- خصخصة الخدمات الصحية: | 58 |
| 2-2-1- خصخصة الصحية بالسعودية. | 59 |
| 2-2-2- خصخصة الخدمات الصحية في مصر. | 60 |
| 2-3- خصخصة المصارف: | 67 |
| 2-3-1- البحرين. | 67 |
| 2-3-2- الكويت. | 67 |
| 2-3-3- سلطنة عُمان. | 68 |
| 2-3-4- السعودية. | 69 |
| 2-3-5- مصر. | 69 |
| 2-4- خصخصة القطاع الزراعي (قطاع الإنتاج الحيواني): | 72 |
| 2-4-1- خدمات الصحة الحيوانية. | **73** |
| 2-4-2- تحسين القطعان: التربية والتلقيح الصناعي. | **76** |
| 2-4-3- البحث والتطوير. | **77** |
| 2-4-4- الشؤون المالية: الائتمان والتأمين للثروة الحيوانية. | **79** |
| 2-4-5- التسويق. | **81** |
| 2-5- خصخصة مياه الشرب: | **83** |
| 2-5-1- خصخصة مياه الشرب في مصر: | **83** |
| 2-5-1-1- الآثار المرتبطة بسياسات الخصخصة على إتاحة وجودة مياه الشرب. | **87** |
| 2-6- خصخصة المتنزهات العامة: | **90** |
| 2-6-1- المفهوم الجغرافي التخطيطي. | **90** |
| 2-6-2- مفهوم حماية البيئة المستدامة. | **93** |
| 2-6-3- المفهوم الاقتصادي. | **96** |
| 2-6-4- المفهوم الاجتماعي. | **98** |
| 2-7- خصخصة قطاع الاتصالات: | 100 |
| 2-7-1- تاريخ خصخصة قطاع الاتصالات. | 100 |
| 2-7-2- خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان. | 101 |
| 2-7-3- خصخصة قطاع الاتصالات في الكويت. | 102 |
| 1. الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال الخصخصة: | 103 |
| 3-1- بولندا. | 103 |
| 3-2- الأرجنتين. | 105 |
| 3-3- كندا. | 106 |
| 3-4- روسيا. | 107 |
| 3-6- السعودية. | 108 |
| 3-7- تونس. | 110 |
| 3-8- سوريا. | 111 |
| 3-9- مصر. | 115 |
| 1. الفصل الرابع: الاقتصاد الإسلامي والخصخصة: | 123 |
| * 1. وظائف الدولة. | 124 |
| * 1. نظام الملكية. | 128 |
| * 1. نظام استغلال الممتلكات العامة: | 130 |
| 4-3-1- الأموال المتجمعة في بيت المال. | 130 |
| 4-3-2- الممتلكات العامة الإنتاجية. | 131 |
| 4-3-3- الضوابط الإسلامية لبيع وحدات القطاع العام: | 136 |
| 4-3-3-1ـ الضوابط الأخلاقية. | 136 |
| 4-3-3-2ـ الضوابط الاجتماعية. | 137 |
| 4-3-3-3ـ الضوابط السياسية. | 137 |
| 4-3-3-4ـ الضوابط المالية. | 137 |
| 4-3-3-5ـ الضوابط الاقتصادية. | 137 |
| 4-3-4- الأسس الاقتصادية الإسلامية لترشيد بعض وحدات القطاع العام: | 138 |
| 4-3-4-1- إصلاح الإدارة العليا وتقويمها أو إبدالها بما هو أفضل منها في ضوء المعايير الإسلامية. | 138 |
| 4-3-4-2- إصلاح الهيكل التمويلي وتجنب المعاملات الربوية والإسراف والتبذير. | 139 |
| 4-3-4-3- إصلاح سياسات التسعير والتسويق. | 140 |
| * 1. الاقتصاد الإسلامي وضوابط الخصخصة التي تجري حالياً في دول العالم الإسلامي: | 140 |
| 4-4-1- أن يكون ذلك هو الحل الأمثل. | 141 |
| 4-4-2- أن تتم الخصخصة بالأسلوب الأمثل. | 142 |
| 4-4-3- أن يتم التصرف في الأموال الناتجة عن الخصخصة بأقصى درجة من الرشادة المرتكزة على الكفاءة والعدالة معاً. | 142 |
| 4-4-4- ألا يترتب عليها تضييع حق للأمة في الحاضر أو المستقبل: | 142 |
|  |  |
| المراجع والمصادر. | 144 |
| فهرس | 157 |

1. ()[**البطالة**](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9) **المقنعة**: هي مصطلح يعبر عن مجموعة من [العمال](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84_(%D9%85%D9%87%D9%86%D8%A9)) الذين يحصلون على أجور أو رواتب دون مقابل من [العمل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84) أو الجهد الذي تتطلبه الوظيفة، وهي نسبة إذا تم سحبها من مجال [العمل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84) لا يترتب على خروجها أي نقص في إجمالي [إنتاج](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC_%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A) [الشركة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9) او المؤسسة التي هم موظفون فيها وربما زاد [الإنتاج](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC_%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A) عما لو ظلوا في وظائفهم. [فالبطالة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9) المقنعة تحدث في [الدول النامية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9) نتيجة تكدس [العاملين](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84_(%D9%85%D9%87%D9%86%D8%A9)) في الجهاز [الحكومي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9) بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة وذلك نتيجة التزام الدول بتعيين الخريجين، وتكثر هذه الظاهرة في الدول النفطية خاصة، إذ يكون التعيين [والعمل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84) ليس حقيقيا بل لمجرد أن تمنح الدولة دخلا للمواطن يكون بمثابة نصيبه من ريع [البترول](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7) دون أن يكون هناك احتياج حقيقي [للعمل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84) إليه. وبعبارة أخرى يمكن تعريفها بأنها تتمثل بحالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في [عمل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84) يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم. وفي كلا الحالتين لا يؤدي [العامل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84_(%D9%85%D9%87%D9%86%D8%A9)) عملا يتناسب مع ما لديه من قدرات وطاقة [للعمل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84). [↑](#footnote-ref-1)
2. () إيمان جلال الدين النعيمي، هل يمكن خصخصة المصارف الحكومية؟. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ومن الأنظمة العربية التي عملت بالاشتراكية [ثورة 23 يوليو](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_23_%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88) [1952](http://ar.wikipedia.org/wiki/1952) التي قام بها الرئيس [جمال عبد الناصر](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1) وحققت في [مصر](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1) انجازات هامة جدا و عظيمة جدا كجلاء [الإنجليز](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A%D8%B2) عن [مصر](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1) و [تأميم قناة السويس](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%85_%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3) و بناء [السد العالي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A) و بناء الآلاف من المصانع في مختلف المجالات وأخر انجازات الاشتراكية هو [حرب السادس من أكتوبر](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3_%D9%85%D9%86_%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1) [1973](http://ar.wikipedia.org/wiki/1973) الذي حرر سيناء من قبضة [إسرائيل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84) حني انتهت الاشتراكية في [مصر](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1) بقرار الرئيس [أنور السادات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA) بالأخذ بنظام السوق الحر [الرأسمالية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) في ما يسمي بالانفتاح في [1975](http://ar.wikipedia.org/wiki/1975). وكذالك [اليمن الجنوبي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A) الذي كان ينتهج النهج الاشتراكي منذ أن نال الاستقلال من [بريطانيا](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) عام [1967](http://ar.wikipedia.org/wiki/1967) م وقام بتأميم الشركات التي كانت في عدن وضل أبناء الجنوب اليمني تحت وطأة النظام الاشتراكي حتى 22 مايو من عام90 م وقيام دولة الوحدة اليمنية في مدينة [عدن](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%86). [↑](#footnote-ref-3)
4. () د. شوقي دنيا، الخصخصة وتقليص دور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي، ص5. [↑](#footnote-ref-4)
5. () التضخم الركودي: في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة. [↑](#footnote-ref-5)
6. () الجات GATT مصطلح، يتكون من الأحرف الإنجليزية الأولى للعبارة، الدالة على "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" General Agreement on Tariffs and Trade، التي تُعَدّ معاهدة دولية، غايتها تحرير التجارة في السلع، بين "الأطراف المتعاقدة"، من القيود الجمركية أيْ "القيود التعريفية" و"القيود الكمية" أيْ "القيود غير التعريفية". تنظم الاتفاقية السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة، وتتيح تفاوضها التجاري، في ظل مناخ، يتسم بحرية التجارة. ولم يزد عدد أطرافها، حين توقعيها، عام 1947، على 23 دولة. واطَّرد الانضمام إليها، فبلغ عدد دولها 117 دولة، في أوائل عام 1994، حينما استبدلت بها منظمة التجارة العالمية WTO. [↑](#footnote-ref-6)
7. () **مقاييس الجودة** : أوجدت المنظمة الدولية للتقييس ISO (الأيزو) مواصفة قياسية لنظام إدارة الجودة QMS عام 1987 وهي مواصفة رقم أيزو 9000:1987 وتتكون من سلسلة مواصفات هي: أيزو 9001:1987، أيزو 9002:1987، أيزو 9003:1987. وهذه المواصفات كانت تطبق على أنواع مختلفة من الصناعات بحسب النشاطات : تصميم، إنتاج، تأدية خدمات، وكان يتم مراجعة هذه المواصفات كل عدة سنوات من قبل المنظمة الدولية للتقييس (أيزو) وفي مراجعة عام 1994 ظهرت طبعة معدلة من المواصفة هي : أيزو 9000:1994 وتشمل سلسلة المواصفات: أيزو 9002:1994، أيزو 9001:1994، أيزو9003:1994. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ثابت، نحمده عبد الحميد، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية). [↑](#footnote-ref-8)
9. () **صندوق النقد الدولي:** هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلدا. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. موقع الصندوق على شبكة الإنترنت ( [www.imf.org](http://imf.org/external/index.htm) ). [↑](#footnote-ref-9)
10. () **مجموعة البنك الدولي**: هي مجموعة مؤلفة من خمسة [منظمات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9) عالمية، مسؤولة عن [تمويل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84) البلدان بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع [صندوق النقد الدولي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A) حسب مقررات [مؤتمر بريتون وودز،](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86_%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2_(%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1)) ويشار لهما معا [كمؤسسات بريتون وودز](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86_%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2). وقد بدأ في ممارسة أعمالة في [27 يناير](http://ar.wikipedia.org/wiki/27_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1) [1946](http://ar.wikipedia.org/wiki/1946). ويتكون البنك الدولي من خمس مؤسسات، هي: [البنك الدولي للإنشاء والتعمير،](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B1) [مؤسسة التنمية الدولية،](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9) [مؤسسة التمويل الدولي،](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A) [وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف،](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1_%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81) [المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9). [↑](#footnote-ref-10)
11. () **نادي باريس الاقتصادي**: هو مجموعة غير رسمية من المموّليين من 19 دولة من أغنى بلدان العالم، التي تقدم الخدمات المالية مثل [إعادة جدولة الديون](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86&action=edit&redlink=1) وتخفيف عبء الديون، [وإلغاء الديون](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86&action=edit&redlink=1) علي [البلدان المدينة](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9&action=edit&redlink=1) والدائنة. و يقوم [صندوق النقد الدولي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A) بتحديد أسماء تلك الدول بعد أن تكون حلول بديلة قد فشلت. [↑](#footnote-ref-11)
12. () **نادي لندن**: يختص بديون القطاع الخاص الغربي على حكومات الدول النامية. وهو على عكس مثيله الباريسي, ليس لنادي لندن وجود صريح, فتحت هذا الاسم, وفي بعض الأحيان, تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي يدفع فيها الوضع لبلد مدين الجماعة المصرفية الدولية للبحث معه في عقد اتفاق ينظم التزاماته المالية. [↑](#footnote-ref-12)
13. () د. محمد معن ديوب، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، ص97. [↑](#footnote-ref-13)
14. () عباس الفياض، قضايا اقتصادية معاصره. [↑](#footnote-ref-14)
15. () ناصر محمد المصري، الثورة والثروة في خصخصة القطاع العام لدولة الكويت، ص8-9. [↑](#footnote-ref-15)
16. () المرفق العام يعرف بأنه مشروع يستهدف النفع العام بانتظام واضطراد ويخضع لإشراف الدولة، فالأخيرة تلتزم بإشباع الحاجات العامة للأفراد عن طريق المرفق العام، فبحسب الأصل هي التي تقوم بإنشائه وتنظيمه، والتغيير في شكل الدولة ووظيفتها يؤثر على المرفق العام تأثيرا مباشرا. [↑](#footnote-ref-16)
17. () يقوم الفكر الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه. [↑](#footnote-ref-17)
18. () د. شوقي دنيا، الخصخصة وتقليص دور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي، ص8. [↑](#footnote-ref-18)
19. () التأميم: هو مرحلة تمر بها [الدولة المستقلة](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9&action=edit&redlink=1) في إطار عملية نقل [الملكية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9) وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها. ومثال على ذلك تأميم الرئيس الراحل [جمال عبد الناصر](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1) [لقناة السويس](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3) و إرجاع مالها من حقوق وما عليها من واجبات إلى الدولة (أي تكون ملك للدولة) بما عليها من واجبات وما لها من حقوق. مثال: تأميم قناة السويس أي نقل الملكية من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية مقابل تعويضات تمنح للأجانب. [↑](#footnote-ref-19)
20. () لاطلاع شيق على حوار فكرى قيم بين أنصار القطاع الخاص و أنصار القطاع العام يراجع تشارلز وولف، السوق و الحكومات – الاختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة د. على حسين حجاج، عمان : دار البشير، 1996. [↑](#footnote-ref-20)
21. (( Perotti, Enrico “credipt privatization, The American Economic, Review، Sep. 1995،P. 849 [↑](#footnote-ref-21)
22. () د. عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 1999، ص 315. [↑](#footnote-ref-22)
23. () بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة والأربعون، ص40، د.صديق عفيفي، التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات الاقتصادية، سبتمبر 1991. [↑](#footnote-ref-23)
24. (( نفس المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-24)
25. () إيمان جلال الدين النعيمي، هل يمكن خصخصة المصارف الحكومية؟. [↑](#footnote-ref-25)
26. () الخصخصة كلمة مستحدثة في اللغة العربية، والفعل خصخص على وزن فعلل مثل حصحص فعل متعدى بينما خصخص فعل لازم ومنه قوله تعالى: (الآن حصحص الحق) وخصخص يعنى خصه بالشيء والخاصة ضد العامة، كما ورد في مختار الصحاح. [↑](#footnote-ref-26)
27. () د. شوقي دنيا، الخصخصة وتقليص دور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي، ص7. [↑](#footnote-ref-27)
28. ()**ميزان المدفوعات** ([بالإنجليزية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9): Balance of payments): هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و [الديون](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AF%D9%8A%D9%86_(%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA)&action=edit&redlink=1) الناشئة بين بلد معين و العالم الخارجي، و ذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. كما يمكن تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة. وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، و يمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبًا ما يطلب [صندوق النقد الدولي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A) من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويًا، لأن هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للعضو. [↑](#footnote-ref-28)
29. () **تعريف الموازنة**: هي تعبير رقمي (كمي وقيمي)، عن خطة النشاط المتعلقة بفترة مالية مقبلة، ووسيلة للرقابة الفعالة على التنفيذ، وأداة يتم من خلالها توزيع المسؤوليات التنفيذية بين العاملين، حتى يمكن تقييم الأداء، ومتابعة التنفيذ، والتحقق من إنجاز الأهداف الموضوعة، واتخاذ القرارات المطلوبة. ويمكن تعريف الموازنة العامة علي أساس أنها (بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي علي الإيرادات العامة التي يتوقع ان تصلها الدولة , والنفقات التي يلزم إنفاقها في سنة مالية قادمة). [↑](#footnote-ref-29)
30. () **السقوف الائتمانية**: سياسة السقوف الائتمانية تستهدف وضع قيود على نشاط البنوك بحيث تمنع من مزاولة أعمال معينة وهذه السياسة ذات فعالية عالية في التأثير على توزيع التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة لدعم اتجاه السياسات العامة لتحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها. بموجب هذه السياسة يحدد البنك المركزي للبنوك الأخرى الخاضعة له حدا أقصى لا تتعداه، وذلك فيما يتعلق بمحفظة القروض، ومجالاتها، ونطاقها، وغير ذلك من النواحي الائتمانية. وقد يهدف البنك المركزي من تلك السياسة إلى توجيه النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في قطاعات معينة من الاقتصاد القومي، أو تنويع المخاطر التي قد تتعرض لها أموال المودعين، أو التحكم في قدرة البنوك على منح الائتمان، ومن ثم الحد من قدرتها على خلق النقود والمساهمة في إحداث التضخم. [↑](#footnote-ref-30)
31. () رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، أغسطس 1997، ص9 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-31)
32. () بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة والأربعون، ص41. [↑](#footnote-ref-32)
33. () الخضيرى، الخصخصة – منهج اقتصادي متكامل، ص 19. [↑](#footnote-ref-33)
34. () عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ص 103. [↑](#footnote-ref-34)
35. () د. كريم, هيثم: الخصخصة مبرراتها في الاقتصاد العراقي وشروط صندوق النقد الدولي، جريدة الصباح، آفاق إستراتيجية، 2005.عن الموقع: http://www.alsabah.com/paper.php? [↑](#footnote-ref-35)
36. () د. الصوري, ماجد: آراء ومقالات، عن الموقع الالكتروني:

    http://arabic-media.com/newspaperes/iraq/azzaman,htm [↑](#footnote-ref-36)
37. () نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية). [↑](#footnote-ref-37)
38. () الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، ولقد ذاق العالم بسببه ويلات كثيرة، وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض. [↑](#footnote-ref-38)
39. () **العولمة** تعني جعل الشيء [عالم](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85)ي الانتشار في مداه أو تطبيقه. وهي أيضاً العملية التي تقوم من خلالها [المؤسسات](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9&action=edit&redlink=1)، سواء [التجارية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9) (أو جعل الشيء دولياً). تكون العولمة عملية [اقتصاد](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF)ية في المقام الأول، ثم [سياسية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9)، ويتبع ذلك الجوانب [الاجتماعية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9) [والثقافية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9) وهكذا. أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف [دول](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84) العالم. وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول وبعضها البعض. [↑](#footnote-ref-39)
40. () الـ B.O.T  (بناء - تشغيل - تحويل): هو أسلوب في خصخصة المشاريع ويتمثل هذا الأسلوب في:

    * 1. تعاقد الدولة مع إحدى الشركات الخاصة لتطوير مشروع عمراني ما حيث تتكفل الشركة بتصميم وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع لمدة لا تقل عن 20 سنه.
      2. تتقاضى الدولة خلال هذه السنوات رسوم حق الانتفاع من الأراضي التي يقام عليها المشروع.
      3. بعد انقضاء مدة العقد يبرم عقد جديد مع ذات المستثمر أو مع مستثمر جديد على أساس المشاركة بالأرباح Profit Sharing ويستمر المستثمر بإدارة المشروع.

    [↑](#footnote-ref-40)
41. () د. محمود، يوسف عبد العزيز، *الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية*، ص 12. [↑](#footnote-ref-41)
42. () تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام في حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفا إلى الاكتتاب في تلك الأسهم، وتعتبر الشركة من شركات الاكتتاب العام إذا عرضت أسهما للاكتتاب طبقا لأحكام هذه المادة ولو لم يتم تغطية الأسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل، وفي هذه الحالة يلزم أن تغطي قيمة الأسهم التي لم يكتتب فيها من جانب متعهدي التغطية - إن وجدوا. ويمكن القول أن الاكتتاب هو استثمار أموال الناس برضاهم لصالح الغير وتعويضهم ما يتبقى من الفتات بشكل أسهم يبيعوها وقت ما يشاءون على آخرين في سوق الأسهم. [↑](#footnote-ref-42)
43. () د. دهال رياض وأ. الحاج،حسن، *حول طرق الخصخصة*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت, ص 8. [↑](#footnote-ref-43)
44. () د.الريح، عبد الرحمن، *الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة*. [↑](#footnote-ref-44)
45. () د.الريح، عبد الرحمن، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-45)
46. () د. هندي، منير: التجربة المصرية في الخصخصة، في عاشور، د.أحمد صقر (المحرر) - التحول إلى القطاع الخاص - تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، ص 174-176-177-178. [↑](#footnote-ref-46)
47. () **الائتمان**: هي عمليات الإقراض والاقتراض, ذلك لأن الذين يملكون [النقود](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9) ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض. الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال. [↑](#footnote-ref-47)
48. () **سعر الصرف**: هو عدد وحدات عملة ما و التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة ما، ويتأثر هذا الأخير بحجم المبادلات التجارية للدولة، وانتقال رؤوس الأموال منها و إليها. المقصود بسوق الصرف هو المجال الذي يتم خلاله بيع و شراء العملات بمختلف أنواعها، و هو غير محدود بمكان، كما أن نشاطه متواصل ليل نهار. يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على ميزان المدفوعات يتم تخفيض سعر الصرف كسياسة اقتصادية وفق شروط معينة حتى تكون هذه السياسة ناجحة. والعوامل المؤثرة على سعر الصرف: 1**–** معدل التضخم (**Inflation Rate**). 2 **–** سعر الفائدة (**Interest Rate**). 3 **–** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (**GDP Growth Rates**). 4- المخاطر السياسية والاقتصادية. 5- التوقعات (**Expectation**). [↑](#footnote-ref-48)
49. () د.خضر، حسان، *تحليل الأسواق المالية*، 2004، ص 12-13. [↑](#footnote-ref-49)
50. () د. خضر, حسان- *خصخصة البنية التحتية*, 2003،ص 8. [↑](#footnote-ref-50)
51. () ثابت، نحمده عبد الحميد، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية). [↑](#footnote-ref-51)
52. () ثابت، نحمده عبد الحميد، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية). [↑](#footnote-ref-52)
53. () العمري، عمرو هشام، *الآثار المالية للتخصصية في ظل التحولات الاقتصادية*، ص 18. [↑](#footnote-ref-53)
54. () **الديون العربية الداخلية**: الدين العام الداخلي هو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، ويشمل هذا الإجمالي ديون 16 دولة عربية باستثناء العراق والسودان والصومال وموريتانيا، وذلك لعدم توافر بيانات عن الديون الداخلية لهذه الدول. وقد بلغت المديونية العامة الداخلية القائمة في ذمة الدول العربية في نهاية عام 2000 حوالي 304 مليارات دولار، وارتفع هذا الدين عن حجمه في عام 1999 بمقدار 28.1 مليار دولار، أي أن وضع المديونية الداخلية للدول العربية شهد ارتفاعا نسبيا في عام 2000، فقد زاد حجم الدين الداخلي بنسبة 10.1% مقارنة بعام 1999. [↑](#footnote-ref-54)
55. () المصدر السابق. [↑](#footnote-ref-55)
56. () **أقسام ميزان المدفوعات**: 1 – الحساب الجاري (Current Account)، 2- حساب رأس المال (Capital Account)، 3 – صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، 4 – الأخطاء والمحذوفات (Errors & Omissions). **أنواع الاختلال (العجز) في ميزان المدفوعات**: 1 – الاختلال الوقتي، 2 – الاختلال الدوري، 3 – الاختلال المزمن، 4 – الاختلال المتصل بالأسعار، 5- الاختلال الهيكلي. [↑](#footnote-ref-56)
57. () البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، ابريل 2004، ص 53. [↑](#footnote-ref-57)
58. () أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، ص 7. [↑](#footnote-ref-58)
59. (( د. زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ص 152، 153. [↑](#footnote-ref-59)
60. () أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 148. [↑](#footnote-ref-60)
61. () المرجع السابق، ص 163. [↑](#footnote-ref-61)
62. ()عبد الخالق فاروق: شباب على مقاهي المعاشات، جريدة العربي، 11 يوليو 2004، ص 9. [↑](#footnote-ref-62)
63. () أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 162. [↑](#footnote-ref-63)
64. () ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي: مؤسسة الأهرام، القاهرة، الاثنين 24 مايو 1999. [↑](#footnote-ref-64)
65. () د. رمزي زكى: قضايا مزعجة، ص 167. [↑](#footnote-ref-65)
66. () د. محمود عبد الفضيل:من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، مارس 2003، ص 102، 103. [↑](#footnote-ref-66)
67. () د. محمود عبد الفضيل: من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، مارس 2003، ص 104. [↑](#footnote-ref-67)
68. () إبراهيم نافع: " بهدوء - بيع القطاع العام بين الواقع و الشعارات -"، جريدة الأهرام، القاهرة، 20 ابريل 1990م. [↑](#footnote-ref-68)
69. () عبد القادر شهيب: مجلة روز اليوسف، القاهرة، عدد 23 ابريل 1990م. [↑](#footnote-ref-69)
70. () جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 23 ديسمبر 1991م. [↑](#footnote-ref-70)
71. () **أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 164.** [↑](#footnote-ref-71)
72. () المرجع السابق مباشرة، ص 165، وكذلك: جريدة الأهرام، "في تقرير لوزارة قطاع الأعمال الخصخصة 259 شركة و مصنعا بقيمة إجمالية 14,8 مليار جنيه، جريدة الأهرام، عدد 6 أغسطس 2000م. [↑](#footnote-ref-72)
73. () الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000، ص 247 0 وفي نفس الموضوع انظر أيضا، أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 153، 154. [↑](#footnote-ref-73)
74. () أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 155، 156، ولنفس الباحث أنظر: نتائج الخصخصة 000 انجاز أم كارثة، جريدة الأهرام، عدد 31/7/2000. [↑](#footnote-ref-74)
75. () المرجع السابق، ص 156. [↑](#footnote-ref-75)
76. () راجع الإعلان المنشور في جريدة " العالم اليوم "، القاهرة، بتاريخ14 سبتمبر 2002. [↑](#footnote-ref-76)
77. () الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000: مرجع سابق، و كذلك أحمد السيد النجار، سابق. [↑](#footnote-ref-77)
78. () د. رمزي زكى: في وداع القرن العشرين، ص 249، 250. [↑](#footnote-ref-78)
79. () الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000: مرجع سابق، ص 246. [↑](#footnote-ref-79)
80. () د. رمزي زكى: في وداع القرن العشرين، مرجع سابق، ص 250. [↑](#footnote-ref-80)
81. () أحمد السيد النجار: الخصخصة بين ابتزاز الحالة العالمية و الضرورات الوطنية، جريدة الأهرام، 31 مايو 2002 0 ولنفس الباحث: الاقتصاد المصري، مرجع سابق ص 159، 160. [↑](#footnote-ref-81)
82. () **كارل ماركس** ([5 مايو](http://ar.wikipedia.org/wiki/5_%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%88) [1818](http://ar.wikipedia.org/wiki/1818) إلى [14 مارس](http://ar.wikipedia.org/wiki/14_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3) [1883](http://ar.wikipedia.org/wiki/1883)). كان [فيلسوفًا](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9_%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9) [ألمانيًا](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7)، [يهودي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A) الأصل، [سياسي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9)، وصحفي [،ومنظّر اجتماعي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9). قام بتأليف العديد من المؤلفات إلا أن نظريته المتعلقة [بالرأسمالية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) وتعارضها مع مبدأ أجور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية. لذلك يعتبر مؤسس [الفلسفة الماركسية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%A9)، و يعتبر مع صديقه [فريدريك إنجلز](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%83_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D9%84%D8%B2) المنظرين الرسميين الأساسيين [للفكر الشيوعي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9). شكل وقدم مع صديقه [فريدريك إنجلز](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%83_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D9%84%D8%B2) ما يدعى اليوم [بالاشتراكية العلمية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9). **(الشيوعية المعاصرة)**. [↑](#footnote-ref-82)
83. () مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفةknowledge society and knowledge economy قد استخدم في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker. وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات. [↑](#footnote-ref-83)
84. () **منظمة التجارة العالمية** هي [منظمة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9) عالمية مقرها مدينة [جنيف](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81) في [سويسرا](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7)، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب [التجارة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9) بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضو من دول العالم. أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام [1995](http://ar.wikipedia.org/wiki/1995). وهي واحدة من أصغر [المنظمات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA) العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ([الجات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%AA)) والتي أنشئت في أعقاب [الحرب العالمية الثانية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9)، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. [↑](#footnote-ref-84)
85. انظر Riviere-Cinnamond 2004، للاطلاع على تعريف موسع لهذه الخدمات. [↑](#footnote-ref-85)
86. () عوامل الخطر التي تشير إلى الحالة الصحية للحيوانات ووجود عوامل ناقلة للمرض، ومنشأ الأعلاف، والجودة. [↑](#footnote-ref-86)
87. ( ) Smith, L. D. (2001): إصلاح الخدمات الزراعية وتحقيق اللامركزية فيها – إطار السياسات. سلسلة المنظمة للسياسة الزراعية والتنمية الاقتصادية – روما، المنظمة. [↑](#footnote-ref-87)
88. ( ) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1997): معالم الخدمات البيطرية في نيوزيلندا، في مؤتمر المنظمة الإلكتروني عن المبادئ المتعلقة بالتنفيذ الرشيد للخدمات البيطرية العامة والخاصة. روما. المنظمة. [↑](#footnote-ref-88)
89. ( )Arrow, K.J. (1962). ‘ Economic Welfare and the Allocation of Resources for Inventions,’ in R.R. Nelson (ed.) *The Rate and Direction of Inventive Activity*, Princeton University Press pp 609-625 [↑](#footnote-ref-89)
90. ( ) Desai B.M., Mellor J.W. (1993). Institutional Finance for Agricultural Development: An Analytical Survey of Critical Issues. Food Policy Review 1. Washington D.C.: IFPRI. [↑](#footnote-ref-90)
91. ( ) Van Asseldonk, M.A.P.M., Meuwissen, M.P.M., Huirne R.B.M. and Wilkens, E. (2003). European public and private schemes indemnifying epidemic livestock losses: A review. Forthcoming in *Livestock insurance products* [↑](#footnote-ref-91)
92. ( ) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1992). التأمين على الثروة الحيوانية في آسيا. خبرات مكتسبة من أقطار آسيوية مختارة. المكتب الإقليمي للمنظمة لآسيا والمحيط الهادي. بانجكوك – تايلند. [↑](#footnote-ref-92)
93. ( ) تتراوح أقساط التأمين بين 3 % و 5 % من قيمة الحيوان وعادة ما تودع الأقساط في صناديق شبه حكومية. وتستخدم الأموال المتحصلة لتسديد مبالغ للمزارع عندما يتعين أداء ذلك بموجب بوليصة التأمين. [↑](#footnote-ref-93)
94. (67) تعميم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، المجلس القومي للخدمات الاجتماعية، الدورة 18، 1997/1998، صــ444. [↑](#footnote-ref-94)
95. (68) إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة 17، 1997، ص381. [↑](#footnote-ref-95)
96. (69) إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، مرجع سابق، ص382. [↑](#footnote-ref-96)
97. (70) قرار رقم 197 لسنة 1981، الجريدة الرسمية، العدد 17 في 23/4/1981. [↑](#footnote-ref-97)
98. (71) الجريدة الرسمية، العدد 37 في 14/9/1995. [↑](#footnote-ref-98)
99. () تجرى انتخابات مجلس الشعب المصري مرة كل خمس سنوات، والمجلس الحالي جرت انتخاباته في الربع الأخير من عام 2005، وتستمر دورة انعقاده حتى الربع الأخير من عام 2010. [↑](#footnote-ref-99)
100. (73) راجع التعداد العام للسكان، 1996، المجالس القومية المتخصصة الدورة الثانية والعشرون. [↑](#footnote-ref-100)
101. (74) حوار مع الدكتور عبدالقوى خليفة رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب، جريدة الأهرام، العدد 44056، 21/7/2007. [↑](#footnote-ref-101)
102. (75) تقرير عن رؤية المجتمع في المشاركة في تطوير خدمات البنية الأساسية من واقع مسح العقد الاجتماعي بمصر، 2005، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ابريل 2007 [↑](#footnote-ref-102)
103. () السيد " محمد محمد أبو العينين". [↑](#footnote-ref-103)
104. () مضبطة مجلس الشعب، الجلسة السابعة، 22/11/2004، ص 7. [↑](#footnote-ref-104)
105. () المرجع السابق، ص 8. [↑](#footnote-ref-105)
106. () جريدة الأهرام، العدد 44056، 21/7/2007. [↑](#footnote-ref-106)
107. () مضبطة مجلس الشعب المصري، الجلسة السابعة، 22/11/2004، ص14. [↑](#footnote-ref-107)
108. () وتبرز آثار إهمال المرافق العامة على البيئة، حيث تعرضت المنافع البيئية لضرر أو خسارة بسبب للتقصير في السيطرة على الانبعاثات التي تخرج من بعض المرافق الاقتصادية مثل مرفق الكهرباء والطاقة، ويرجع ذلك بسبب إهمال الصيانة والأساليب غير السليمة في التشغيل والإدارة، فضلا عن التعددية الإدارية التابعة للمرفق العام، ونقص الخبرة الفنية وتدنى مستويات الأجور والافتقار إلى الاستقلال وعدم وجود آليات فعالة لمكافحة الفساد. [↑](#footnote-ref-108)
109. () بيرش، براين وآخرون (1419هـ)، التباين الإقليمي في توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامها, ص 265. [↑](#footnote-ref-109)
110. () عبدالعال، وليد عبدالله (1419)، عملية تطوير الأراضي العمرانية، ص 180. [↑](#footnote-ref-110)
111. () الهذلول، صالح (1419). تأملات في مستقبل التنمية العمرانية الوطنية. في صالح الهذلول و نارايانان ايدادان، مصدر سابق، ص 463- 481. [↑](#footnote-ref-111)
112. () كامل، محمد وليد (1985): مناخ المدينة من النبات وسلوك الإنسان. [↑](#footnote-ref-112)
113. () محمد الجديدي (1997): مسائل في الجغرافيا الحضرية، ص 276. [↑](#footnote-ref-113)
114. () الشمراني (1406هـ): استخدامات الحدائق العامة في مدينة مكة المكرمة، ص20. [↑](#footnote-ref-114)
115. () بني (1985): ص276. [↑](#footnote-ref-115)
116. () الهيتي، صبري فارس (1982): استخدامات الأرض الترفيهية في مدينة بغداد. [↑](#footnote-ref-116)
117. () الجديدي، مصدر سابق. [↑](#footnote-ref-117)
118. () Clark (2001): ص 582. [↑](#footnote-ref-118)
119. () الحديثي (1986): سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن، ص 171. [↑](#footnote-ref-119)
120. () الداغستاني (1419هـ): ص20. [↑](#footnote-ref-120)
121. () Murphy (1986): ص68. [↑](#footnote-ref-121)
122. () التمويل على المستوى الدولي، للباحث Joelle Carron. [↑](#footnote-ref-122)
123. () عبيد الهاتف الجوال، دان شيلر Dan SCHILLER (أستاذ في جامعة ايلينوي)، مجلة هاوار الجديدة، لندن، العدد 2، آزار 2005. [↑](#footnote-ref-123)
124. () فؤاد السنيورة: "برنامج لبنان الاقتصادي"، في المؤتمر الصحفي بالسراي الكبير ببيروت، يوم الثلاثاء 2/1/2007م. [↑](#footnote-ref-124)
125. () د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. [↑](#footnote-ref-125)
126. () مقالة بعنوان: ماذا يحدث في شرق أوروبا، بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوق. [↑](#footnote-ref-126)
127. () المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003)، ص17، 18. [↑](#footnote-ref-127)
128. () المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003)، ص18، 19. [↑](#footnote-ref-128)
129. () السعيد (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، ص 555-556. [↑](#footnote-ref-129)
130. () وقد زاد مدى تأثير الفكر الاشتراكي مع الأزمة الاقتصادية العظمى التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية خلال الفترة من 1929-1933 حيث زادت معدلات البطالة وعانت هذه المجتمعات من ركود شديد في الإنتاج… وتتلخص فكرة النظام الاشتراكي في ضرورة الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة لتحقيق هدفين هما الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع.. [↑](#footnote-ref-130)
131. () د. سكر، نبيل، جمعية العلوم الاقتصادية، عن الموقع الالكتروني: http://www.syrianeconomy.org/en/index [↑](#footnote-ref-131)
132. () د. سكر، نبيل، الإصلاح الاقتصادي في سورية، البعث الاقتصادية، عدد 100، 11/4/2000. [↑](#footnote-ref-132)
133. () هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، عن الموقع الالكتروني: http://www.planning.gov.sy/ [↑](#footnote-ref-133)
134. () د.حبيب، مطانيوس، مداخلة في مسألة البطالة في سورية: http://www.syrianeconomy.org/en/index. [↑](#footnote-ref-134)
135. () جريدة الأهرام، القاهرة، عدد الأول من مايو، 1991. [↑](#footnote-ref-135)
136. () د. أمل صديق عفيفي: الخصخصة في مصر، 2003، ص 110. [↑](#footnote-ref-136)
137. () المرجع السابق، ص 113. [↑](#footnote-ref-137)
138. () المرجع السابق، ص 117 – 118. [↑](#footnote-ref-138)
139. () دستور جمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر 1971، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. [↑](#footnote-ref-139)
140. () د. رمزي زكى: قضايا مزعجة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1، 1994، ص 156. [↑](#footnote-ref-140)
141. ()Ikram, k.: egypt , economic management in a period of transition , john hopkins university press , baltimore , 1980 [↑](#footnote-ref-141)
142. ()U.S.A embassy in Cairo: foreign economic trends and their , implications for the u.s , report for the a. r.e ,april 1991 , p. 3 [↑](#footnote-ref-142)
143. () د. رمزى زكى، قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص 163. [↑](#footnote-ref-143)
144. () د. رمزي زكى، قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص 163. [↑](#footnote-ref-144)
145. () المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، "دليل الإجراءات و الإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية و إعادة الهيكلة و حوافز العاملين و الإدارة "، 1996، و أنظر أيضا: د. سوزان أحمد أبو رية: "الخصخصة و البعد الاجتماعي"، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 142، أول نوفمبر 1999، ط1، ص 56 – 57. [↑](#footnote-ref-145)
146. () د. زينب عبد العظيم محمد: صندوق النقد الدولي و الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية، مرجع سابق ؛ ص 150-151. [↑](#footnote-ref-146)
147. () المرجع السابق، ص 151. [↑](#footnote-ref-147)
148. () البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، القاهرة، ع1، المجلد 50، 1997، ص 19. [↑](#footnote-ref-148)
149. () أحمد السيد النجار: " الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل "، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2002، ص 147. [↑](#footnote-ref-149)
150. () د. أمل صديق عفيفي: الخصخصة في مصر، مرجع سابق، ص 130. [↑](#footnote-ref-150)
151. () جريدة الأهرام، 23 يناير، 1996. [↑](#footnote-ref-151)
152. () د. أمل صديق عفيفي، مرجع سابق، ص 136. [↑](#footnote-ref-152)
153. ()مركز الأرض لحقوق الانسان:" احتجاجات العمال في بر مصر 98-2000"، القاهرة، ط1، يونيه 2001، ص 241 -242. [↑](#footnote-ref-153)
154. () سورة الذاريات: الآيات 56 - 58. [↑](#footnote-ref-154)
155. ()الطحاوى، مختصر الطحاوى، القاهرة : بدون ناشر، 1370 هـ، ص 35. [↑](#footnote-ref-155)
156. ()الكسانى، بدائع الصنائع، بيروت : دار الكتاب العربي، جـ3 ص52. [↑](#footnote-ref-156)
157. () ابن قدامه، المغنى، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة، ج5 ص 572، وقد فصل القول في ذلك تفصيلاً طيباً د. عبد الوهاب حواس، مرجع سابق، ص 65 وما بعدها [↑](#footnote-ref-157)
158. () السرحى، المبسوط، بيروت : دار المعرفة، ج3 ص52. [↑](#footnote-ref-158)
159. () د. عيسى عبده, النظم المالية، في الإسلام، القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية، 1965، ص 74 وما بعدها، د. إبراهيم أباظة، الاقتصاد الإسلامي 200 بيروت : دار لسان العرب ص 138وما بعدها د. إبراهيم أباظة، الاقتصاد الإسلامي بيروت : دار لسان العرب، ص 138 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-159)
160. () الماوردى، الأحكام السلطانية،، مرجع سابق، ص 193، دانيل دينيت، الجزية و الإسلام، ترجمة د. فوزى فهيم،، بيروت : مكتبة الحياة، ص 59. [↑](#footnote-ref-160)
161. () يحيى ابن آدم، الخراج، بيروت: دار المعرفة. [↑](#footnote-ref-161)
162. () الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت : دار الفكر، جـ1 ص 486، الماوردى، الاحكام، ص 193. [↑](#footnote-ref-162)
163. () ابن رشد ( الجد) المقدمات: بيروت : دار صادر، ص 225. وفي نفس الصفحة ينص على جواز التأجير. [↑](#footnote-ref-163)
164. () يحيى بن آدم، الخراج، دار المعرفة، بيروت، ص 22، محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت : دار الفكر، 1969، ص 450 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-164)
165. () الماوردى، الأحكام، مرجع سابق، ص 193. [↑](#footnote-ref-165)
166. () يحيى بن آدم، مرجع سابق، ص 62. [↑](#footnote-ref-166)
167. () قوانين الوزارة، مرجع سابق، ص 67. [↑](#footnote-ref-167)
168. () مقدمة بن خلدون، بيروت : دار القلم، ص181. [↑](#footnote-ref-168)
169. () الماوردى، الأحكام، ص 185، قارن ابن قدامة، المغنى، جـ5 ص 570. [↑](#footnote-ref-169)
170. () ليس من الميسور هنا تقديم دراسة موسعة عن حجم المشروعات الاقتصادية العامة في البلاد الإسلامية المتعددة. [↑](#footnote-ref-170)
171. () د. جواد العناني، دور القطاع العام و القطاع الخاص الاقتصاديين في التنمية من منظور إسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، 1994، جـ2 ص 841. [↑](#footnote-ref-171)
172. () ابن تيمية، السياسة الشرعية، المطبعة السلفية، ص 17. [↑](#footnote-ref-172)